المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

**DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS**

عمادة شؤون المكتبات

*Kingdom of Saudi Arabia*

*King Saud University*

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. ............................ الرقم

الرقم ٤٣٣٤

مجموع فيه ٣ كتب

ح

ف ٦٢٠٠/٦
١٧/٧/٩٩هـ

٣٣٤٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب ............ الرقم ٣٣٤٤
اسم المؤلف ............
تاريخ النسخ ............
عدد الأوراق ............ القياس ......
ملاحظات ............

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فقد سألني بعض احبائي ان اكتب لقسمي الطبيعي والالهي من كتاب الهداية
للمولى العلامة وافضل المتأخرين اثير الملة والدين مفضل بن عمر الابهري طيب
الله ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجوه المعاني
نقابه مع زيادات شريفة ومباحث لطيفة ولما تكرر السؤال شرعت فيه
على سبيل الاستعجال رجاء ان ينظر بعين رضاه وان كان لا يقع على ما يتمناه شعر
وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا واستعيذ
بالله انه خير موفق ومعين قال القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون
الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على ثلثة فصول اقول الحكمة وهي صناعة نظرية يستفيد
منها الانسان تحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان يكتسبه بعلمه لتشرف
بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى
الاخروية وذلك بحسب الطاقة البشرية وهي تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها ان تعلقت
بالامور التي الينا ان نعلمها وليس الينا ان نعملها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي الينا علمها
وعملها تسمى حكمة عملية وكل واحدة من النظرية والعملية على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا
تعلق له اما ان لا يكون مخالطا المادة شرطا لوجوده او يكون والثاني اما ان لا يكون كذلك
المخالط شرطا لتعقله او يكون والاول هو العلم الالهي والثاني هو العلم الرياضي والثالث
هو العلم الطبيعي واما العملية فلان ما يتعلق باعمالنا ان كان علما بالتدبير الذي يختص بالشخص
الواحد فالاول هو علم الاخلاق والثاني هو علم تدبير المنزل ان كان بما لا يتم الا بالاجتماع
المنزلي والمدني وانما بحث في هذا المختصر الا عن قسمي الحكمة النظرية اي الالهي والطبيعي
وقدم الطبيعي على الالهي لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس الينا لانا ندرك متعلق
الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعي وعوارضه وغاياته ثم ندرك متعلق الالهيات التي هي

المجردات ثانيا ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات فالبحث عن احوال
الجسم اما ان يكون شاملا لهما او مختصا باحدهما وجعل الفن الاول الذي فيما يعم الاجسام مشتملا على فصول
قال الفصل الاول في ابطال الجزء الذي لا يتجزى لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط
مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة
فلا يكون الوسط والطرف وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فيتعين كونه
مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي احد الطرفين غير ما يلاقي الطرف الآخر فينقسم ولو فرضنا جزءا على
ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او يلاقي مجموعهما او من كل واحد منهما جزءا والاول
ح والآخر لكن على الملتقى فتعين احد القسمين فيلزم الانقسام لا محالة اقول اعلم ان اهل العلم
اختلفوا في جوهر ذات الجسم على مذاهب انحصرت في ستة لان الجسم اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل
او لا والاول اما ان يكون تأليفه من اجزاء لا تتجزى او لا والاول اما ان يكون من اجزاء متناهية او لا و
الثاني اما ان يكون من اقسام صغار او لا والثاني وسوما لا يكون ذا مفاصل بالفعل اما ان يكون
انقسامه الممكن متناهيا او لا والجزء الذي لا يتجزى ما لا ينقسم لا كسرا لصغره اذ الكسر هو فصل
الجسم الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ جسم فيه ولا قطعا لصلابته اذ القطع هو فصل الجسم بنفوذ
جسم آخر فيه ولا وهما لعجز المتوهم عن تمييز طرف عن طرف ولا فرضا عقليا لصعوبة استحضاره
على الخيال فالمصنف يريد ان يبطل الجزء الذي لا يتجزى بهذا العقل فقال لو فرضنا جزءا بين جزئين
فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثاني لانه
لو لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين لكان الطرفان متداخلين في الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه فلا
يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به
يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم اذ لا نعني بالانقسام الا ان يكون في
الشيء شيء غير شيء فان قلت لا نسلم ان الوسط لو كان مانعا من تلاقي الطرفين يلزم
انقسام الوسط فان الملاقاة انما تكون بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فغاية ما

لزم من ذلك ان يكون للوسط نهايتان وهو قلنا ان ذلك صح في الانقسام قلت لا اشارة الى النهايتين
ان لم يكن واحدة بل اثنين فيحل احدهما غير محل الاخرى فيلزم الانقسام وان كانت واحدة فاذا انضم الى الطرف
جزو آخر صار بمنزلة الامر وهكذا كلما انضم اليه آخر ويتكرر ولا يحصل من تاليف ذلك
الاجزاء مقدار ولا ازدياد حجم وهو على خلاف ما ابهم فاعلم ذلك فانه دقيق واتصالا لو فرضنا جزءا
على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما ويلاقي مجموعهما او يلاقي من كل واحد منهما شيئا والاول محال والاخر
يلزم الملتقى بالضرورة وعلى الثاني انقسام الجزء الذي فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام
الجميع فان قلت لم يجوز ان يقع على نفس المتصل ان ينطبق عليه لا بان فرد عليه حتى يلزم احد الاقسام
الثلاثة لا بد له من دليل قلت لو انطبق على المتصل لما زاد المقدار وهذا على خلاف ما ابهم قال
فصل في اثبات الهيولى اه اقول كل جسم طبيعي وهو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة اي الطول والعرض
والعمق فهو مركب من جزئين احدهما حال في الآخر ويسمى المحل هيولى والحال صورة ومعنى حلول الشيء في الشيء
هو ان يكون حاصلا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا
وبرهانه ان الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ويلزم من
ذلك اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول فلانه لو لم يكن متصلا واحدا للزم الجزء الذي لا يتجزى
وقد ابطلناه فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا واحدا للزم الجزء الذي لا يتجزى لجواز ان يكون
مفاصلها قابلة للانفكاك قلت يمكن ان يحاب عنه بان الجسم الماء مثلا ان لم يكن فيه انقسام
بالفعل فذاك وان كان انقسام بالفعل فلا بد ان ينتهي الانقسامات الى اجزاء لا يكون منقسمة
بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لوجهين الاول ان الجسم المتناهي لو تألف
من اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه الثاني ان التاليف لما كان مفيدا للمقدار
والازدياد الحجم كان تاليف الاجزاء الغير المتناهية مفيدا الحجم ابعاد غير متناهية واذا ثبت
ذلك فنقول تلك الاجزاء الغير المنقسمة بالفعل ليست مما لا يجوز ان ينفصل والا لزم
الجزء الذي لا يتجزى فاذن هو اما متصل او فيه حجم كذلك فيعلم ان بعض الاجسام متصل واحد واما الثاني

ثم فلان ذلك المتصل يطرأ عليه الانفصال فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال عدما محضا حتى لا يحتاج الى القابل
بل هو عدم الانفصال عما من شانه ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة اياه او لا
لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده
مع المقبول والا لم يكن قابلا له فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى فان قلت
الحكم بكون الصورة قابلة للانفصال ام لا متوقف على وجودها المتوقف على وجود الهيولى اذ الحال في المحل لا
يمكن ان يتحقق بدونه قلت اراد بالصورة الاتصال الذي اثبت تحققه وهذا اعلى ذلك
زمانه فلو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال مع الانفصال ولئن قلت لا نم اما ان يكون المقدار هو
الاتصال او غيره فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال مع الانفصال قلت
المقدار هو الاتصال العرضي كما ان الصورة هو الاتصال الجوهري فلزم من كل منهما قابلية للانفصال الجمع بين
الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق ايرادها في شرح هذا الكتاب واذا ثبت ان ذلك
الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة الجسمية المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين افتقارها
الى المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
وهو المطلوب فان قلت لا نم انها اذا لم يكن غنية بذاتها عن المحل كانت مفتقرة بذاتها
اليه لجواز ان لا يكون شيء من الاستغناء والافتقار بذاتها بل يكون كل منهما من خارج قلت
كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية اما ان يكون بحيث لو كان يوجد بدون
هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته فلا يحتاج اليه لذاته والا فمحتاج اليه لذاته واعلم ان
هذا مبني على ان الاشتراك الجسمان طبيعة واحدة بالنوع ولا دليل عليه قال فصل في ان
الصورة لا تتجرد عن الهيولى اه اقول الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت الصورة
مجردة بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية ولا سبيل الى شيء منهما فثبت

عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثاني فلان الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان تخرج من مبدأ واحد امتدادان
على سمت واحد كانهما ساقا مثلث لا يزال البعد بينهما يتزايد بحسب تزايدهما في انفسهما فلو امتدا الى غير
النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا امرا متساويا لتزايدهما فكان ما لا يتناهى محصورا
بين حاصرين هف ونظيره لان اللازم تزايد ما بينهما الى غير النهاية لا كون ما بينهما غير متناه واما انه
لا سبيل الى الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او اكثر فيكون متشكلة
لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية الحاصل
وهو مح والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها بالتساوي لكن
ذلك باطل بالمشاهدة او لسبب لازم للجسمية وهو ايضا مح للزوم الخلف المذكور اذ لازم الجسمية مشترك
بين الاجسام كلها كالجسمية اذ اشتراك الملزوم ملزوم لاشتراك اللازم او لسبب عارض وهو ايضا الصورة بشكل
مح والا لامكن زواله اذ لا نعني بالعارض الا ذلك فامكن ان يتشكل بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال
وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة العارية عن الهيولى مركبة
من الهيولى والصورة هف فان قلت لا نم انه اذا تشكل صورة بشكل اخر كان قابلا
للانفصال فان الاشكال قد تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة
بحسب التشكلات المختلفة قلت انا لم نجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل
بل عليهما او على لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقارنة والتشكلية لا تحصل في الامتداد
الا بعد كونه متناهيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال اذ اشكال [illegible] لا يمكن ان تتبدل
الا بانفعالها والانفعال من جملة لواحق المادة فيكون المفارق عن المادة مقارنا
لها هف ولقائل ان يمنع ان قوة الانفعال من جملة لواحق المادة الى ان ينتظم عليه برهان
اذ هو مجرد دعوى على انه لو صح ذلك [illegible] كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل
لا يحصل في الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فيبقى
المقدمات مستدركة قال فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة اه اقول الهيولى

لا تتجرد ايضا عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي مشارا اليه بالاشارة
الحسية او لا تكون لا سبيل الى الثاني والاول من الشقين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل
الى الاول فلانها ح اي على تقدير ان تكون مشارا اليها اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان
كل ما له وضع ولم ينقسم فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان ينقسم في جهة
واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها
بط اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال مح ولو لا ذلك فاذا انتهى اليه طرفا
السطحين المتلاقيين [illegible] فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط
ونفوذ طرفي السطحين فيه وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب ان او طرفا احد السطحين
لا يكون الامر كذلك هف ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في جهة العرض لان ما يلاقي منه احد
السطحين غير ما يلاقي الاخر وهو مح واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا
انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما بط اما الاول فللزوم انقسام
السطح في جهة العمق لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر واما الثاني فللزوم تداخل السطوح وهو
مح لما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة فما فرض
وكانت مقارنة للصورة هف فان قلت الهيولى [illegible] لو كانت ذات وضع ولم تنقسم
لا يجب ان يكون جزءا لا يتجزى حتى يلزم بطلانه بما مر في نفي الجزء قلت كل ذي وضع لا
ينقسم فاما ان يكون جزءا لا يتجزى او نقطة فالهيولى ان كانت ذات وضع لا ينقسم فاما ان يكون جزءا
لا يتجزى او نقطة والاول بط لما مر وكذا الثاني لانها اذا انتهى طرفا الخطين فاما ان يحجب تلاقيهما النهاية
او لا يحجب وكل واحد منهما بط بالطريق الذي مر [illegible] لان النقطة ليس لها مقدار فلا يتصور
[illegible] فيها وكذا القول في الخط لان الخط لما لم يكن له في جهة العرض مقدار فلا مانع من ان
ينفذ فيه اخر مثله في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح في جهة العمق فاما ان كل خطين فيهما اعظم من احدهما
فمسلم ان ارادوا في جهة الطول ومم ان ارادوا في جهة العرض لم لا يعظم الخط في تلك الجهة فلو انطبقت
على خط خطوط ولو كانت بغير نهاية لا يحصل عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم بعضه

جسم

واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت عديمة الحيز والوضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية صارت
ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم بلا وضع فلا يخلو اما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع
الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا باطل لان
حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قال قلت
لا نم لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يقتضي الصورة التي تقارن الصورة الجسمية على تقدير تعيين
الموضع لكون كل صورة نوعية مقتضية لحيز مخصوص دون غيره قلت للخصم ان يقول الطبيعي لما
يكون حصول الهيولى مع الصورة في احدهما دون غيره يقتضي اولوية ولا يلزم ذلك لانه اذا كانت الهيولى مع
توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء مثلا في موضعه الطبيعي فان الصورة الهوائية توجب له وضعا هناك
وكان قد عرض لها وضع هناك كجزء من الهواء ايضا اذا قسر بالقسر عن موضعه الى الموضع الطبيعي للماء
فحصل له الوضع هناك ثم فسدت صورته الهوائية بسبب ولحقت صورة الماء لمادتها فحصلت الهيولى
مع الصورة اللاحقة في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة قبل اللحوق
عن الصورة الاولى بقوة الاحوال العارضة لها واليه اشار بقوله ولا يلزم من هذا الى اخر الفصل والجواب
ان ايراد هذا النظر مستدرك لا يليق بالمعارض بوجوده لان الحكم بامتناع الصورة في الهيولى المجردة لا انها
الحصول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع به فكيف يعارض بالكون الذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى
فان الكاين يقتضي لا محالة الحصول في موضع ما والوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الهيولى
المجردة قال فصل في اثبات الصورة النوعية اقول يريد بالصورة النوعية الجواهر التي
تختلف بها الاجسام انواعا فنقول ان لكل واحد من الاجسام صورة نوعية غير صورتها الجسمية لان اختصاص بعض
الاجسام ببعض الاحياز دون البعض ليس لكونه جسما لاشتراك الاجسام في الجسمية والصورة لما تقرر انها لا تنفك
لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز لاشتراك الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المطلوب فان قلت لم
لا يجوز ان يكون الاختصاص للفاعل المختار قلت الفاعل لا يفعل الا بعد الاستعداد ولا يتم الا بما فيه تخصيص
ثم ان بعض الملازمة مما يستعد به لقبول بعض الاعراض ويبطلها اثر شيء يستعد به المادة لقبول



الصورة الهوائية والبارد يعد المادة لاستعداد الشيء المستعد لذاته لا يحصل جاعل وما تقتضي الاستعداد هو الصورة
النوعية قال فصل في ان الهيولى لا تخلو عن الصورة اقول اعلم ان الهيولى لا تتعرى عن الصورة لان الهيولى لا تكون
موجودة بالفعل قبل وجود الصورة يلزم من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية الموجبة للشيء
يجب ان تكون موجودة قبله والعلم به ضروري وانما قيد العلة بالفاعلية لان العلة القابلية للوجود ليست
متقدمة عليه بالوجود والفرق ان المفيد للوجود لابد ان يكون موجودا والمستفيد للوجود يطلب لا يكون موجودا
حتى لا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت لا نم ان الهيولى لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة
قلت لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة
ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود الشيء والتالي باطل لانه
قد ثبت ان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب
وجودها مع الشكل اولا لانها متناهية وكل متناه فقد احاط به حد واحد او اكثر واذا كان كذلك يكون
متشكلا فيكون موجودا مع الشكل او به لامتناع ان يكون موجودا ولا يكون متشكلا او ان الشكل
لما ثبت ان تحقق الشكل انما هو بمشاركة من الهيولى لانها انما يوجد الشكل معها او بعدها فلو كانت الصورة
علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لانها قد كانت متقدمة على الهيولى التي هي متقدمة على
الشكل او معه والمتقدم على المتقدم متقدم وكذا المتقدم على ما مع المتقدم متقدم هف فقد تقدم
ان الصورة انما تجب وجودها مع الشكل او بالشكل ولما لم يكن شيء من الهيولى والصورة علة للاخر
ولا بد لكل واحد منهما من علة فاذن وجود كل واحد منهما من سبب منفصل وليست الهيولى غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية من
الهيولى فلكل منهما حاجة الى الاخر من وجه فالهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة
الى الهيولى في تشكلها قال قلت لو كانت الصورة لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى لكانت
متقدمة على الصورة فلم يكن الصورة شريكة لعلة الهيولى لكن الصورة شريكة علة الهيولى على ما تقدم قلت

بعدم الهيولى مع الصورة من حيث هي صورة فانه ممتنع على رايهم لانها شريكة علة الهيولى لا على الصورة المتخصصة
المتاخرة في تشخصها عن التشكل المتاخر عن الهيولى ولئن قلت لم لم يجز ان الافتقار على هذا
في البقاء الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج الى المحل هو العرض لا الصورة على قانونهم والهيولى
لو افتقرت الى الصورة في تشكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها في تشكلها كما مر والقائل ان يمنع لزوم
الدور بناء على ان يكون الهيولى علة قابلية لتشكل الصورة والصورة علة فاعلية للتشكل الهيولى قال
فصل في المكان اقول اعلم ان للمكان امارات اربعا باتفاق الجماهير الاولى ان ينتقل الجسم
في الجسم بالنقلة اولى معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية من اي لغة كانت الثانية صحة انتقال الجسم عنه
بالجزء الثالثة استحالة حصول الجسمين فيه الرابعة اختلاف المكان بالجهات مثل الفوق والسفل
فعلى هذا يكون المكان اما الخلاء واما السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي والغرض من ذكر الامارات ان المتنازعين في ماهية المكان ان لم يسلم احدهما للاخر
امارة لا يمكن لاحدهما تصحيح مذهبه بحجة فانه لا مناقشة في الاصطلاحات ولا نزاع في التسميات فيصير
ذلك نزاعا لغويا لا حقيقيا وان اصطلح احد على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد
ان يمنع عن هذا الاصطلاح فان قلت من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال عن مكانه
كالافلاك وكليات العناصر فلا يكون الامارة الثانية مطردة قلت هب لكن يصح تمكنه
فيه لا يمتنع انتقاله الا امتناع انتقاله بسبب [illegible] للصورة النوعية لا لانها اجسام متمكنة
المراد هذا المعنى ولو اعتبر ذلك حصول الاول اي كون المكان هو الخلاء وبطل فتعين الثاني
وهو كون المكان هو السطح المذكور وانما قلنا ان الاول باطل لان المكان موجود لكونه مشارا
فلم يكن الخلاء وانا قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه اليه فانا نشير الى هذا المكان وذاك المكان ولا شيء من المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود لانه
لو كان لكان خلاء فاما ان يكون لاشيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة فان القائل بوجود الخلاء
فرقتان فرقة يزعم انه لا شيء محض كالبعد وجسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما
وفرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة من شانه ان يشغله الاجسام ثم الحصول لا سبيل الى الاول لانه يكون

خلاء اقل من الخلاء فان الخلاء بين الجدارين من بعيد اقل من خلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة
والنقصان يستحيل ان يكون لاشيئا محضا فلم يكن الخلاء لاشيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو
وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان بذاته غنيا عن المحل والا لكان بذاته محتاجا الى المحل فلم يوجد بعد
الا مقارنا بالمحل لان ما بالذات لا يزول بالعرض ولو كان بذاته غنيا لاستحال اقترانه فلم يوجد
للبعد المجرد بعد مقارن للمحل هذا خلف وهو مبني على كون المقارن مساويا في الحقيقة والماهية وهو غير يقيني قال
فصل في الحيز اقول لكل جسم حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي وطبعه ولم يعرض له من خارج تاثير
غريب لم يكن له بد من حيز فذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او للقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا
بطبعه عدم القاسر فاذن انما يستحقه بذاته فكان حيزا طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي
يستحقه الجسم لذاته وهو المطلوب فان قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقولك لكل جسم
حيز طبيعي مناف لقولهم لا مكان للمحدد قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل الفراغ المتوهم
المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او ما به الوضع لذاته [illegible] ولا جائز ان
يكون لجسم حيزان طبيعيان والا فلا يخلو اما ان يكون حاصلا فيهما او في احدهما او لا يكون حاصلا في شيء
منهما والكل محال اما الاول فظاهر لانا نعلم ببديهة العقل ان الجسم الواحد في الحالة الواحدة لا يكون حاصلا
في مكانين واما الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الثاني انما يكون بترك الاول لا محالة والمتروك
بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلان عدم حصوله في شيء منهما انما يكون لقاسر
فاذا ارتفع ذلك فاما ان يتوجه الى كل منهما وهو محال بالبديهة او الى احدهما فيكون الاخر متروكا
بالطبع فلم يكن طبيعيا هف قال فصل في الشكل اقول كلما في هذا الفصل
غني عن الشرح قال فصل في الحركة والسكون الخ اقول الموجود اما ان يكون بالقوة من جميع
الوجوه او بالفعل من جميع الوجوه او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها والاول محال والثاني

وجوده بالقوة فيكون معدوما هف والثالث اما ان يكون خروجه ما بالقوة الى الفعل دفعة او على سبيل
التدريج والاول الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قال وقلت
التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت تصور
التدريج بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فتخرج المفارقات اذ ليس من
شانها الحركة فلم تكن متحركة ولا ساكنة وكل متحرك فله محرك لا محالة وذلك المحرك غير جسمية اذ لو تحرك
الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي باطل لسكون بعض الاجسام كالارض
فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كم الى كم على سبيل التدريج كالنمو والذبول
والنمو هو ان يزداد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على وجه يكون الزيادة متداخلة في الاصل ومدافعة لاجزائه
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة والذبول هو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض اجزاء
عنه على التناسب وحركة في الكيف وهي حركة الجسم من كيفية الى كيفية اخرى على التدريج كانتقال الجسم المائي
من البرودة الى الحرارة على التدريج وانتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك مع بقاء الصورة النوعية وتسمى
هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهو
انتقال الجسم من هيئة وضعية الى اخرى على التدريج كما اذا كان للجسم حركة على الاستدارة فان بها يختلف نسبة
كل واحد من اجزائه الى الامور الخارجة عنه على التدريج وليست هذه الحركة اينية فانه بتلك الحركة لا يستقل
من مكان الى مكان لضرورة ان اجزاءه يباين اجزاء مكانه بل يلازم مكانه فقط ويختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على التدريج وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع ونقول ايضا ان الحركة اما ذاتية
وهي ما تعرض للشيء لا بواسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة
جالس في السفينة وحركة الصور والاعراض بحركة الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية
لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج او لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج
فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان من جانب
الى جانب وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى السفل وان كانت من خارج فهي الحركة

القسرية كحركة السهم الى فوق قال فصل في الزمان انه اولا اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة
تامة على مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدنا البطيئة
قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع وتركه امكان
متسع لقطع مسافة معينة ولقطع مسافة اقل منها ببطء معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق الاولى في السرعة والوقوف دون الابتداء او في السرعة والابتداء
دون الوقوف كان الامكان الذي وقعت فيه تلك الحركة اقل من الامكان الذي وقعت فيه الحركة
الاولى وهذا الامكان غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا على سبيل الانقضاء والتجدد ويحتمل التقدير لما
عرفت ان الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاوليان اطول من الامكان الذي وقعت فيه الحركتان
الاخريان فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان وللقائل ان يقول ان اراد بالامكان
الامكان الحقيقي فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون ظرفا وان اراد به ما يقع فيه الحركة فذلك امر
موهوم يحصل في الوهم من تراخي اجزاء الحركة اما ان كان في الخارج امر زائد على الحركة يقع فيه الحركة
قابلا للزيادة والنقصان فذلك ممنوع والزمان مقدار الحركة لانه لقبوله الزيادة والنقصان كم والا لتركب
من الوحدات المنقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فيلزم تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى وقد ابطلناه بل مقدار الهيئة وهي اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او هيئة غير قارة
لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار لان الحادث الموجود يوم الطوفان موجود مع الحوادث
الموجودة في الحال وذلك بين البطلان وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لامكن فرض الشيء
بدون مقداره فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فان الحركة هي الهيئة التي يتجدد باتها
لذاتها فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية لانه لو كان له بداية
لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع القبل البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان
وهو محال وللقائل ان يقول لا نسلم انه اذا كانت القبلية التي لا توجد مع البعدية زمانية يلزم ان يكون قبل
الزمان زمان وانما يكون كذلك لو لم يكن القبل الزمان او عدمه اما اذا كان قبلا والا لزم قبلية الشيء لا يكون

للزمان زمان ادنى ايضا للاجابة البعدية ولو كان له بداية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبل فيكون زمانية فيكون بعد عدم الزمان زمان هف وفيه المنع المذكور قال

## الفن الثاني في الفلكيات وفيه اربعة فصول

اقول اعلم ان الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميها الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت ما يقابله واثنان طرفا الامتداد العرضي ويسميها باعتبار عرض قامته باليمين والشمال ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنان طرفا الامتداد الباقي العمق ويسميها باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف والقدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وهذه الجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فصار ما كان خلفه قدامه وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق والفوق والتحت بحالهما فاذن هناك جهتان لا يتبدلان احديهما فوق والاخرى سفل وكل واحدة منها موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا انها موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكن الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها فان قلت لا نم انها لو لم تكن موجودة لما امكن اتجاه المتحرك اليها لان المتحرك في الكيف يتجه الى ما ليس بموجود قلت اتجاه المتحرك الى الشيء بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا بديهي البطلان والمراد بهذا وانما قلنا انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى القعد لم يكن ابعد الجزئين من المقصد والمقصد بحالهما فان قلت لا نم انه يجب انحصار الحركة فيهما وانما يجب لو لم يكن المقصد منقسما في امتداد ماخذ الحركة واما اذا كانت منقسمة فقد يكون منتهى الحركة الى ما هو في المقصد قلت لا يجوز ان يكون الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في امتداد ماخذ الحركة او لم تكن والا لكان مقصد الحركة هو المسافة التي تقطع بالحركة وهو محال لان المقصد نهاية المسافة التي تقطع بالحركة واذا

ثبت ان الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة والاشارة فالجهتان المتقابلتان بالطبع لا يكون تعين وضعهما واقعا في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه والا لما كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية بعض الحدود والمواضع فيه بان يكون جهة من سائرها فاذن تحددهما واطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددهما بجرم كري لان تحددهما اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية البعد والاشياء ليست بالنسبة اليه هو ابعد منه لكن جهة السفل غير متبدلة فاذن هي غاية البعد ولا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري غاية البعد لان البعد عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة السفل فان كان باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لكان كل منها حاصلا في جانب الآخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من البعض الآخر فلم يتعين بالمجموع غاية البعد فلم يكن المجموع محددا فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر فيحصل المطلوب فان قلت لا نم حصول المطلوب فان المحيط لا يجب ان يكون كريا فان ذوات الاضلاع المتناظرة قد يحيط بعضها ببعض قلت انا ادعي اولا ان المحدد يجب كونه كريا والا لم يتحدد به الا جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد جهتين متقابلتين او لانه اما ان يكون جسما واحدا او جسمين احاط احدهما بالآخر او لم يحط والثالث باطل فتعين احد الاولين واياما كان يحصل المطلوب قال فصل ان الفلك بسيط اه اقول الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا بالمعنى المذكور اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه يتجه الى جهة تارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله بالضرورة والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات هف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني فلانه لو كان مركبا من بسائط مختلفة الطبائع فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من بسائط على شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء لكن الفلك سطح كري متصل الاجزاء على ما مر هف فان قلت الشكل هو الكري فانها المشكل للكرة

مقامه

قلت لقدره ان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة بحذف المضاف واقيم المضاف اليه ولو قلت
لم لا يجوز ان يكون الفرج التي بين الكرات المتلاقية مملوءة بجسم لئلا يحصل الخلا قلت ذلك الجسم
ان لو لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو ذو جهتين فيستدعي تحدد ذلك كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد محددا
هف وان كان كريا عاد المحال المذكور ولكبسيل الثاني لانه لو لم يكن لكل واحد منها كرة فيكون طالبا
للشكل الطبيعي والمكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل لا يتم من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون
فيكون قابلا للحركة المستقيمة هف فان قلت اللازم كون البسيط قابلا للحركة المستقيمة وجاز ان يكون الاجزاء
قابلة للحركة المستقيمة دون الجميع من حيث هو مجموع قلت اسلم ذلك لكن اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركتها متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة
عليه فلم يكن محددا لها هف قال فصل ان الفلك قابل للحركة المستديرة اقول الفلك قابل للحركة
المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة لا اختصاص له بمعنى حصول وضع معين ومحاذاة معينة والا لكان تخصيصا
بلا مخصص لتساوي الاجزاء في الطبيعة لما مر من بساطته وامتناع تركبه من مختلفات الطبائع واذا لم يختص فكل جزء
يمكن ان يزول عن وضعه وذلك بالحركة لكن لما كانت الحركة المستقيمة ممتنعة عليه فذلك انما يكون بالحركة المستديرة فكان
قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان اختصاص كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء لتخصيص
بلا مخصص وانما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز ان يكون بالقسر والقول بانه لا قاسر هناك تحكم قلت
اذا فرض زوال القاسر لا يجب لشيء من اجزائه المفروضة وضع والا لزم اختلافها في الطبائع فكل جزء يمكن ان يزول
عن وضعه ولزم المط ونقول ايضا يجب ان يكون في الفلك مبدأ ميل مستدير يحرك الفلك بذلك الميل المستدير
على الاستدارة والا لما كان قابلا للحركة المستديرة والتالي بط لما تقدم آنفا فالمقدم مثله بيان الشرطية انه
لو لم يكن في طبعه مبدأ الميل المستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه ميل اصلا والا لكان من داخل او خارج وليس
من هذا ولا ذاك ح فيمتنع ان يتحرك لانتفاء الميل الذي هو علة الحركة بوجه وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ
ميل مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلا يحركه لتحرك في مسافة في زمان لامتناع وقوع
الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل معاوق يتحرك بمثل تلك القوة في عين تلك المسافة

انما يكون م

الملازمة

دا

٩

والا لكان الذي مع العائق الطبيعي كهو لا معه هف وذلك لان الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق نسبته الى الزمان
الاطول الذي هو زمان ذي المعاوق ولنفرض انه نصفه كما يكون زمان عديم المعاوق ساعة وزمان ذي المعاوق ساعتين
واذا فرضنا ذا ميل فيه ميل اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الذي لعديم
المعاوق الى الزمان الاطول الذي لذي المعاوق الاول فيتحرك ذلك الجسم ذو المعاوق الضعيف بمثل تلك القوة في مثل
زمان عديم المعاوق وهو ساعة بحسب الفرض المذكور في مثل مسافته لان الحركة تزداد سرعتها بمقدار نقصان المعاوق
لانه لا ينقص شيء من المعاوق الذي في الجسم الا ويزداد السرعة فتكون متساويتين في السرعة وهو ح لامتناع ان يكون الحركة مع العائق
كهي لا معه وهذا المحال انما لزم اما من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه واما من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم
لما ذكره المط الاول لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن فان ميل نصف الجسم نصف ميل كله فكما ان الاجسام لا تنتهي في
الانقسام الى ما لا تقبل القسمة ولا في الازدياد الى ما لا تحتمل الزيادة عليه اللهم الا ان يكون ذلك المانع خارجا عن الطبيعة
الجسمية فكذلك الميل في تنقصه وازدياده فبقي ان يكون المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا لا بالقوة ولا بالفعل فيكون
محالا لامتناع ان يكون الشيء المستلزم للمستحيل فان قلت تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الضعيف انما يلزم
ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل وذلك ممنوع لان الحركة بنفسها تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ
في الاحوال كلها وقدرا آخر بسبب الميل المعاوق والذي يزيد وينقص هو الذي تستحقه بسبب الميل المعاوق ولو كان
الكل بحسب المعاوق لما امكن منع وقوع حركة عديم الميل في الزمان فعلى الفرض المذكور يكون زمان حركة ذي
الميل الضعيف ساعة ونصف ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وايضا الميل اذا ضعف جدا
لم يكن له تأثير البتة فكان وجوده كعدمه وايضا لم لا يجوز ان يكون لزوم المحال من المجموع وايضا الحجة
بعد تسليم ما فيها انما تدل على وجود عائق عن الحركة القسرية فلم قلتم انه الميل قلت الجواب عن الاول ان
الحركة من حيث هي حركة وان كانت مستدعية للزمان الا انه لا يستدعي زمانا الا بتخصص فان
الحركة المطلقة تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان
ونحن فرضنا التساوي فيما عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان الا الميل وفي هذا وفي هذا الجواب بحث
ان اراد به نظيره في شرح حكمة العين وعن الثاني بان المنع عن التأثير بسبب الصغر في قدر انقطاع الزمن
المذكور عدم الموانع الخارجية والصغر من الموانع الخارجية وفيه نظر وعن الثالث بان لزوم المحال لو كان

من المجموع كان المجموع محالاً فالاستحالة تكون بسبب الحدوثية ولما كان وهي متساوي النسبتين ممكنا كان الحركة في تحرك
الجسم الذي لا ميل فيه وفيه نظر وعن الرابع ان التقدير وهي التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت في الزمان
الا بسبب الميل فنقول ايضا ان الفلك ليس في طبيعته ميل مستقيم والا لكان الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين
متنافيين اذ قد بينا ان في طبيعته ميلاً مستديراً وهو مح فان قلت الاستحالة ممنوعة لجواز اقتضائها
ميلين متنافيين بحسب شرطين مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط ان لا يكون في المكان الطبيعي
والسكون فيه بشرط ان يكون فيه قلت الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها لا الحركة ولا السكون
بل الذي اقتضته هو الحصول في الحيز الطبيعي فيختلف الحركة والسكون مطلوب الطبيعة وذلك الامر الواحد بخلاف
ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها انصراف وتوجه والحركة المستقيمة ليس فيها الا التوجه الى شيء واحد
بعينه وهو نهاية الخط المستقيم الذي يتحرك الجسم بالحركة المستقيمة عليه وهو المط فلو اقتضت الطبيعة الواحدة
ميلا مستديرا وميلا مستقيما معا لزم اقتضائها الانصراف بالحركة المستديرة عن الشيء المط بالحركة المستقيمة
ولقائل ان يقول فيه نظر اما اولا فلانه كلام على السند وهو غير مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان
الحركة والسكون امران ممكنان فلا بد ان يستندا الى شيء واذا لم يستندا الى الطبيعة لزم كونهما
قسريين وهو خلاف المقدر واذا استندا الى الطبيعة عاد السؤال واما ثالثا فلانا لا نم انها لو
اقتضت الميل المستدير والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجهها الى الشيء وانصرافا عنه لجواز
ان لا يخرج الجسم بالحركة المستديرة عن المكان الطبيعي المط بالحركة المستقيمة ومثل ذلك ان يتحرك المستدير
بحركة مستقيمة فاذا وصل الى مكانه الطبيعي تحرك بحركة مستديرة لكن لا بحيث يخرج بالحركة المستديرة
من المكان الطبيعي بل يتحرك فيه بالاستدارة على مركز نفسه قال وفي ان الفلك لا يقبل
اقول الفلك لا يقبل الحركة الكون والفساد اي لا تخلع مادته صورته وتلبس صورة اخرى وكذا
لا يقبل الخرق والالتيام اما الاول فلان الفلك محدد الجهات اذ الكلام فيه ولا شيء من محدد الجهات
يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الصورة الكائنة اما ان تحصل
في حيز طبيعي او حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت
في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها

الطبيعي فالجهات متحددة قبله على التقديرين هف فان قلت لم لا يجوز ان تكون الصورة الكائنة اذا كانت في
الحيز الطبيعي كانت الفاسدة حين الفساد في الحيز الغريب قلنا لان الحيز الواحد لا يستحق صورتان مختلفتان
بالنوع وفيه نظر لان البرهان غير منطبق على ذلك قوله وكلاهما يشا اي له حيز طبيعي ليتوقف قبول الحركة المستقيمة
فيه نظر لان المحدد له حيز طبيعي فانه قد ذكر قبل ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة
فان قلت ارادوا بالحيز ههنا المكان قلت فلم لا يجوز ان تخلع مادته صورته وتقبل صورة اخرى لا
في حيز واما الثاني وهو انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على
المحدد قال وفي ان الفلك متحرك اقول الفلك متحرك على الاستدارة دائما فان الحركة
الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة او مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة لانها اما ان تذهب الى غير النهاية او لا
والاول باطل والا لزم وجود بعد غير متناه وهو مح لما مر ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل لا
يدل على امتناع وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يحرك في بعد واحد لانقطاع انفراج احد الساقين عن الآخر
والثاني ايضا باطل لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى الطرف لا محالة فانقطعت ههنا لان بين حركتين
سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة للوصول الى ذلك
ويجب وجود العلة عند وجود المعلول ومهما كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل
المفضي الى اللاوصول موجودا في تلك الحال لاستحالة اجتماع الميلين المتنافيين في حالة واحدة فالحال
الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين آني لان كل واحد من
الوصول واللاوصول آني فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فتنقسم
الطرف بانقسام حال الوصول فعند وصول الجسم الى احد الطرفين لم يكن واصلا واذا كان الوصول آنيا
كان اللاوصول ايضا كذلك فان رفع الشيء الآني آني بالضرورة واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب
ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تتالي الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى
لعدم انقسام الآن اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على
المسافة فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة المستديرة من الفاعل
منقطعة والا لزم انقطاع الزمان لما مر ان الزمان مقدار الحركة ويجب ان تكون هي اسرع الحركات لان بها تقدر جميع

الحركات ولاشئ من غير الاسرع كذلك فالحركة الحافظة للزمان هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك
متحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب فان قلت ان اردت بكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لا
يكون واصلا الى احد طرفيه فهو ممنوع وان اردت انه لا يكون واصلا الى الجانب الآخر فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك
وايضا لم قلت ان الجسم في ذلك الزمان المحفوف بالآنين غير متحرك قلت الاول مغالطة غير قادح في
المقصود فان كون الوصول الى الطرف آنيا اولى ذكر الدليل عليه استظهارا واما الثاني فجوابه ان الجسم لو كان متحركا
في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى الطرف ولا عنه وفيه كلام قال الحبة المرمية اقول هذا جواب سؤال تقديره
وتقرير السؤال ان يقال لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة يلزم وقوف الجبل النازل على تقدير
ملاقاته للحبة المرمية الى فوق لانها تمانعه عن النزول وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لا امتناع فيهما لان
سكون الحبة آني وحركة الجبل زمانية والآني لا يكون مانعا للزماني فان الممانع انما يكون في زمان وفيه نظر
لانه تبين ان السكون لا يكون آنيا كالحركة التي بعدها على ان السكون لو كان آنيا يلزم تتالي الآنات لكون
السكون محفوفا بالوصول واللاوصول الآنيين قال وفصل في ان الفلك متحرك اقول
الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية كانت طبيعية او قسرية لا جائز ان تكون طبيعية والدليل المشهور
على ذلك هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية يلزم ان يكون كل وضع مطلوبا ومهروبا بالطبع وانه محال
فان الجسم الذي يتحرك بالحركة المستقيمة الطبيعية يقصد كل جزء من المسافة ثم يهرب منه الى آخر واذا جاز ذلك
في المستقيمة فلم لا يجوز في المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك بان قال الحركة الطبيعية هرب عن
حالة منافية وطلب لحالة ملائمة ولا شئ من الحركة المستديرة كذلك لانه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة منافية لان كل نقطة
تتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها هي بعينها حركة اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه
وهذا خلاف الحال في المستقيمة فانها وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة ثم يهرب عنه الى آخر فليس توجهه
اليه هو نفس توجهه عنه وكذا لا يمكن ان يكون طلبا لحالة ملائمة لان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة
الملائمة سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر
فان قلت لا نسلم انها لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لجواز ان تكون عرضية قلت
قد مر ان الفلك فيه مبدأ ميل مستدير فتحرك به فلا تكون حركته عرضية بل ذاتية قال وفصل في ان القوة آه

لكن هو

هو ظ

اقول

بحث السكون

اقول القوة المحركة للفلك مجردة عن المادة لانها تقوى على افعال غير متناهية بحسب المدة والعدة ولا شئ من
القوى الجسمانية تقوى على افعال غير متناهية كذلك فلا شئ من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى فلما مر ان
الفلك يتحرك على الاستدارة دائما واما الكبرى فبيانها يحتاج الى توطئة مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي
قابلة للتجزي لكونها حالة في الجسم المنقسم وكل قوة قابلة للتجزي فان كل جزء منها يقوى على شئ او الجملة يقوى على مجموع تلك
الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل في التأثير هف فان قلت لا نسلم ان كل قوة حالة في جسم فانها تنقسم
بانقسام ذلك الجسم فان القوى النباتية والحيوانية جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محلها لكون تلك المحال اجساما
آلية قلت المراد ان كل قوة جسمانية مشابهة حالة في جسم بسيط تنقسم بانقسامه فلا انتقاض المقدمة الثانية
ان القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها لا يجوز ان يعرض بسبب صغر الجسم وكبره تفاوت في القبول لان الجسم من حيث
هو جسم غير مقتض للتحريك ولا مانع عنه بل لو كان فيه معاوق لكان الصغير والكبير اذا فرضا مجردين عن تلك القوة كانا متساويين
في قبول التحريك والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه فان قلت لا نسلم انه لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم
وصغره تفاوت في القبول لجواز ان يكون في جسمها معاوقة كما في المركبات قلت المراد ان القوة التي لم يكن
في جسمها معاوقة كما في البسائط واذ قد تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية والا فالجزء
منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا فالمجموع يقوى على ما هو
زائد على ما يقوى عليه الجزء لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يقع كون حركات
المجموع ازيد بناء على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية ان لا يكون بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فتلزم
الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في الجانب الذي هو به غير متناه هف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية
والجزء الآخر كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان يقع
الحصر بناء على ان الجزء قدر لا يقوى على الجملة لما مر في المقدمة الاولى فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة
الجسمانية فهو متناه وانما قال لا يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده سلب اللانهاية للمجموع
فانه لا يقتضي لا نهاية ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن منتظما
متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا

الحركة غير

والحال في المنقسم منقسم

الى المتناهي

بحكم الالوف المضاعفة والمآت المضاعفة الى غير النهاية فان قلت لا نجوز ان تقوى الجزء على جميع متناهية
قوله لان الجزء الآخر ايضا تكون كذلك فالمجموع له تقوى على غير المتناهي قلنا لا نجوز ان يقوى كل واحد من الجزئين على
الانواع على ما متناهية والمجموع من حيث هو مجموع يقوى على ما غير متناهية فانه لا يلزم من حيث كل القوى لجواز ان يقوى
كل القوة من حيث هو كل القوة على الكثير المجموع المذكور قلت القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف اجسام
ومناسبة تتناسب محالها المختلفة بالصغر والكبر لما تراه حالة فيها متجزئة بتجزيها فنسبة القوة التي في بعض
الجسم الى القوة في كله كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كان كل القوة غير متناه مع كون بعض القوة متناهيا
كان نسبة متناه الى غير متناه كنسبة متناه الى متناه هف قال وفيه نظر ان المحرك القريب اقول المباشر
القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية هي صورته المنطبعة الحالة في مادته لان حركة الفلك اختيارية لما تقرر والحركة
الاختيارية الجزئية اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان تصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات
على السوية فلا يقع به بعض الجزئيات دون البعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ الحركات الجزئية الاختيارية
ذو تصورات جزئية وكل ما له تصورات جزئية فهو قوة جسمانية لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم
وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف ما اخذت منه بالصغر
والكبر او لاختلاف المحل لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين اللتين نوعهما واحد ولا سبيل الى الثاني لان
الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون ما اخذت منه خارجيا فقد لا يكون ما اخذت عنه في الخارج فتعين
الثالث فيكون الصورة الكبيرة مرتسمة في محل غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فتنقسم وما هذا شانه فهو جسماني
لامتناع انقسام المجرد فليس المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب قال قلت
الحصر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف في الاعراض كالشكل والسواد والبياض قلت الغرض تساويهما فيها ه

قال الفن الثالث في العنصريات وهو يشتمل على فصول فصل البسائط العنصرية آه

اقول البسائط العنصرية منحصرة في اربع هي الماء والارض والهواء والنار لانها اما
ان يكون حارا او باردا وعلى التقديرين اما ان يكون يابسا او رطبا فالحار اليابس هي النار و
الحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض والبارد الرطب هو الماء وكل واحد منها يخالف

الآخر في الصورة الطبيعية اي الصورة النوعية والا لشغل كل واحد منها حيز الآخر والثاني باطل اذ لا يشغل منهما شيء
حيز الآخر بل لا بانفرادها حيث يستغرقه الآخر فالمقدم مثله وكل واحد من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد
فان الماء ينقلب حجرا اعني مكان منابعها فان قلت لعل ذلك لان الماء كانت معها اجزاء ارضية فتحجرت او انفصلت
عن الماء وانعقدت قلت قد يرى الماء ينجمد فيا وينعقد في زمان سريع بحيث يعلم ان ليس فيه من الاجزاء الارضية
بقدر الحجر الحاصل عنه وانه لم يجد الاجزاء المائية في ذلك الزمان السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة لتشوهت
وليس كذلك والحجر ينحل بالحيل ماء كما يفعله اصحاب الاكسير والهواء ينقلب ماء كما قد يرى في قلل الجبال لان الهواء لشدة
البرد ينغلظ ويتقاطر دفعة فان قلت الهواء لو انجذب بالشدة البرد لكان يلزم من ذلك ان يشتد الثلج
والمطر الى ان يتغير الفصل والهواء لان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر قلت
اذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد والحيل الهوائية فلوجود مانع او لفقدان شرط لم نطلع عليه والماء ينقلب هواء
بالحر كما نشاهد من تحلل الابخرة بحيث تلطف بالحرارة والهواء ينقلب نارا كما في الكور الحدادين ويكون ذلك بالحاح
النفخ على الكور وسد الطرق التي تدخل فيها الهواء الجديد والنار ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح اذ النار
المنفصلة عن المصباح لو بقيت نارا لرويت ولاحرقت ما يقابلها من بعض الجوانب كما في خيمة فاذا انقلبت
هواء ومن هذه الانقلابات دل على ان للعناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك لكان ذلك
الانقلاب محالا فان قيل صيرورة الهواء هواء ليس اخذها الامتناع وذلك كصيرورة السواد بياضا لا الاسود ابيض بان
يزول عن الشيء سواد ويحصل بياض ويلحق الصلب الكيفيات ويتبدل مثل ما يعرض للماء ان يسخن او ان يختلف عليه
الجمود والميعان مع بقاء الصورة النوعية ومن الظاهر ان المتبدل غير المحفوظ في الاحوال فان قلت النار
لا تسمى نارا بعد زوال الحرارة عنها وكذا الهواء والارض لا تسمى هواء وارضا بعد زوال الميعان والجمود عنهما
قلت ان حكمت بذلك مطلقا فهو غير مسلم وان قيدت الحكم بحال البساطة فهو مسلم لكن الاسلام التي كيف تا
حال البساطة لا يدل على الاسلام اياها حال التركيب حتى يقدح ذلك فيما قلنا اذ نحن نحكم بكونها حكما كليا شاملا
للجميع في جميع الاحوال والبسائط العنصرية اذا اجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة
وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر فتحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج
وبيانه ان العناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها في الآخر من حيث هو ينفعل عنه كو

وذلك مشاهد من بعض المياه التي تنعقد حجرا بعد خروجها

زائدة على الصورة النوعية لانه يستحيل الكيفيات

فان الفعل والانفعال مختلفان لا يتصور من حيثية واحدة متشابهة والا فان كان الفعل مقدما على الانفعال صار
الغالب مغلوبا عن مغلوبه وان كان متاخرا عنه صار المغلوب غالبا على غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا
ومغلوبا معا عن شيء واحد وكلاهما محال فاذن يفعل كل واحد منهما بصورته وينفعل بكيفيته وهذا كر الجزء السفلي فان
المتحرك مادة والمحرك صورته النوعية وعند ذلك تنكسر سورة الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى
تحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء وتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج فذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا لم
ينته التفاعل الى الحد التشابه في جميع الاجزاء سمي تركيبا لا امتزاجا والمراد من كونها متوسطة هو ان تكون تلك الكيفية
تستحر بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا الرطوبة واليبوسة وبهذا القيد خرج الالوان و
الطعوم والروايح عن الحد اذ شيء منها لا يستحر بالقياس الى البارد ولا يستبرد بالقياس الى الحار والمراد من
المتضادة المتخالفة اذ لو حمل التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين بينهما غاية الخلاف لما كان هذا الحد
مانعا لان المزاج الثاني الواقع بين اسطقسات ممتزجة قد انكسرت كيفياتها يخرج عنه والاول جامع قلت ان اريد
بالقوى المتضادة الصورة النوعية فهو باطل اذ قد ثبت ان لا تضاد بين الجواهر والصورة النوعية جواهر وان
اريد بها الكيفيات فذلك ايضا باطل لان الفعل والانفعال لا يكون لهذه الكيفيات والا لزم المحذور قلت المراد
بها الصور وبالتضاد التخالف فلا اشكال والمراد بها الكيفيات ولكن الفعل والانفعال اليها لا على سبيل
الاستقلال بل بواسطة فان الصورة انما تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا امتزج
بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحار كما ينفعل مادة الحار من البارد وان لم يكن هناك صورة
مسخنة فاذن ظهر ان الفاعل هي الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعل هي المادة المستحيلة في الكيفية لا
الكيفية فان الكيفية نفسها لا تتحرك فلا تستحيل وتتبدل ومحلها يستحيل فيها قال فصل في
كائنات الجو اقول هذا الفصل في الكائنات التي تحدث من العناصر بغير تركيب وهي تنقسم الى ما يكون
فوق الارض والى ما يحدث فيها اما الاول فنقول الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي الرطبة تحلل
منها اجزاء هوائية ممتزجة بها اجزاء صغار مائية لا تتميز عنها في الحس يسمى المركب منهما بخارا فالبخار
اذا تصاعد الى الجو فان تحلل منه الاجزاء المائية لشدة سخونة شعاع الشمس انقلب كله هواء والا
فان بلغ الى الطبقة الباردة لانقطاع تاثير شعاع الشمس بالانعكاس عنها وهي الطبقة الزمهريرية



ولم يكن هناك برد قوي تكاثف ذلك البخار بسبب ذلك القدر واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان
كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل نزل ثلجا لان تلك الاجزاء الصغيرة
انعقدت ثلجا وانضم بعضها الى البعض فهبط كالقطن المحلوج وان لم يصل قبل اجتماعها بل بعده نزل بردا وصار
لشدة الحركة مستديرا لانسحاق زواياه بسبب الحركة الشديدة ويسمى بردا وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة لقلة حرارة
فان كان كثيرا ينعقد سحابا ماطرا ان كان فيما دون الطبقة الباردة برد عاقر فان كان الهواء المجاور للماء والارض يستفيد
كيفية البرد منهما ولهذا قدم هذه المقدمة واما اذا لم يكن هناك برد بهذه المثابة فلا ينعقد وقد يحصل الضباب وان كان
قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط من السماء بالليل شبيها بالثلج واما
فلا السبب الاكثري لان المطر قد يحدث من غير بخار ينعقد لغلبة البرد على الهواء والشمس اذا اشرقت على الاراضي
اليابسة تحللت منها اجزاء نارية يخالطها اجزاء ارضية لا تتميز عنها في الحس ويسمى المركب منهما دخانا فالدخان اذا
اختلط بالبخار وتصاعدا معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه ويطلب الصعود ان
بقي على حرارته والنزول ان ثقل وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وان اشتعل لشدة الحركة
والمحاكة يحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا فلا ينطفي في الجو بل ينزل الى اسفل والسحاب اذا
ثقل لاستيلاء البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث الريح وربما كان حدوث الريح من كون الحركة الفلكية ترد
الادخنة الى الجهات المختلفة عند وصولها الى كرة النار لعدم انكسار حرها كما ترد بعض دايرة سهام على جهات
مختلفة فيتموج به الهواء وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه الى جهة اخرى وقد يكون لانكسار حر
الدخان المتصاعد الى الطبقة الباردة ونزوله ويتموج الهواء بسبب ذلك ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لاحراقه
وهو ان يكون السبب فيه بقية مادة الشهب او لمروره على ارض غلبت عليها الحرارة مقدمة اذا وقع الضوء على
جسم صقيل انعكس من الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهته مخالفة
لجهة المضيء كما ترى من انعكاس الضوء من الشعاع النافذ في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة
مقدمة اخرى المرآة اذا كانت صغيرة لا تؤدي شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا ويدل
عليه التجربة واذا تمهدت المقدمتان فنقول اذا احدثت في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق اجزاء

شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشية
صارت الشمس خلاف جهة الناظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادّت ضوء الشمس دون الشكل
لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف ليصير مرآة كالبلور فانها
اذا سترت من الجانب الآخر بكثيف صارت مرآة واذا لم تستر لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاط الضوء النير
ولون الغمام وتركيبها واذا حدثت في الجو اجزاء رطبة صقيلة وضعها كوضع دايرة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب
ما وراءه عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر اذا وقع عليها الى القمر فتؤدي ضوء القمر دون الشكل فتؤدي كل واحد من اجزاء
تلك الدايرة ضوءه فيرى دايرة مضيئة وهي الهالة واذا بلغ الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما
ان يكون لطيفا او غليظا فان كان لطيفا فاشتعل وانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفى فهو الشهاب
وان لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا ووصل
الى كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود وان لم يقطع اتصاله عن الارض يحترق وينزل احتراقه الى الارض فيرى كانه
نار تنزل من السماء الى الارض وهو الحريق **واما الثاني** وهو ما يحدث في الارض فهو اما على وجهها او تحتها
فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال ومادة الزلزلة وانفجار العيون اما ارتفاع الجبل فسببه ان الحر العظيم اذا
صادف طينا لزجا اما دفعة او على مرور الايام عقده حجرا عظيما وذلك الطين بعد تحجره يختلف اجزاؤه في الصلابة
والرخاوة والمياه القوية الجري او الرياح العاصفة تحفر الرخو فيبقى الصلب مرتفعا ثم تكون الرياح والسيول
لا تزال تحفر في تلك الحفرة **واما العيون** فسببها ان الابخرة التي تحدث تحت الارض تنقلب مياها بسبب البرد وكانت
كثيرة بحيث لا يسعها الارض انشق منها الارض فان كان لها مدد بان يستتبع كل جزء جزءا آخر حدث منها العيون
الجارية والا فالعيون الراكدة **واما الزلزلة** فسببها انه اذا تولد تحت الارض ريح او دخان او بخار ولا ينفذ
في مجاري الارض اما لغلظه او لكون وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقا جدا اجتمع وحاول ذلك الخروج ولم
يمكن تحرك في ذاته وحرك الارض وربما يشق الارض لقوته وقد ينفصل منه نار محرقة او صوت هائل **فصل قال**
المعادن الابخرة **اقول** الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال والارض اذا اختلطت على ضروب من
الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار



على الدخان فان كان غالبا جدا كان منه جواهر غير منطرقة كالياقوت والبلور واليشم والزيبق وان لم يكن
غالبا بل يكون امتزاج البخار والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال كان منهما الاجساد المنطرقة كالرصاص والاسرب
وغيرهما وان غلب الدخان على البخار تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق يحصل من البخار الممتزج مع دخان
كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه والكبريت يحصل من بخار ممتزج مع دخان وهواء امتزاجا تاما حتى يحصل فيه دهنية
والذي يدل على ان الاجزاء الارضية الدخانية على النوشادر والملح وما يشبههما انه قد يعقد النوشادر من دخان الاتون
بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
تتولد الاجساد المنطرقة الصابرة على النار الذائبة بها وان كان بالحيلة وهو الذهب والفضة والنحاس والحديد
والرصاص والاسرب والخارصيني ويشبه ان يكون اختلاف هذه بسبب ان الزيبق والكبريت اذا كانا صافيين وكان
انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغية محرقة تولد الذهب وان كان
الكبريت ابيض تولد الفضة واما اذا كانا نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل اليه
برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا وان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس
وان كان الزيبق غير جيد المخالطة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا
ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كانا مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص
الاسود فان قلت لم قد النجار بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت لان الابخرة اذا كانت كثيرة
تصاعدت فيكون منها ما مر في الفصل السابق ولهذا لا يكون وجودها كثيرا **قال** وفصل في النبات **اقول**
كل مركب من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدأ للحس والحركة الارادية اولا والاول هو المركب الحيواني
والثاني اما ان يكون صورته مبدأ للتغذية والتنمية والتوليد او لا والاول هو المركب النباتي والثاني هو المركب
المعدني فاذن النبات له قوة عديمة الشعور يصدر عنها حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال
مختلفة هي التغذية والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بقوى او آلات
مختلفة ويسمى تلك القوة العديمة الشعور نفسا نباتيا فان قلت قد شوهد ان بعض الاناث من
النخيل يميل الى جهة بعض الذكور منها دون بعض في حالة تكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب

الذي فيه الآن في النهر وانحدارها في صعودها عن الجدار الجاري وراءها وهذا دليل على ان للنخل من النبات شعوراً وادراكاً قلت هذا
لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون ذلك لا فاعيل ايضاً طبيعية فان قلت قد قيل للرجان تغذية وتنمية وتوليداً الى
قلت الكلام في جوازه فنقول من الراس لكل مركب في صورته فاما ان لا يحصل لنا كون صورته مبدأ الحس والحركة الارادية
او يحصل لنا ذلك و الاول ان لم يحصل في صورته مبدائية التغذية والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان يحصل لنا ذلك فهو
المركب النباتي والثاني هو المركب الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد
ويتغذى فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول احترز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقوله
لجسم طبيعي احتراز عن كمالات الجسم الصناعي كالتشكلات للسرير وقوله آلي اي كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها
الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد
ويتغذى احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل مستند الى
قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسماً الى الجسم الغذائي الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه بدلاً عما يتحلل ففعل
الغاذية هو الاستحالة الى مشابهة المغتذي ومحل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف بدل
المتحلل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولاً وعرضاً وعمقاً الى ان يبلغ
كمال النشو على تناسب طبيعي وانما قال في اقطار الجسم ليخرج الزيادات الصناعية فان الصانع لو اخذ
قدراً من المادة فان زاد في طوله او عرضه نقص عن عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال النشو ليخرج
السمن والنمو مشتركان في الازدياد في الاقطار بانصباب مادة الغذاء اليه ويفترقان بطلب
كمال ما يقصد الطبع اذ لا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات
الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وهاتان القوتان لاجل الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ
من الجسم الذي هي فيه جزءاً بعد الهضم التام وتجعله مادة ومبدأ لمثله وينبغي ان يعلم انه على قسمين
احدهما ما ذكر المصنف والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المنفصل الصور والقوى و
الاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة لاجل بقاء النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه و
تهضمه وتدفع ثفله فان فعل الغاذية هو تغيير المادة الغذائية واعدادها لان تستعد لقبول الصورة

ويلصق به اي بذلك الجسم الذي هي فيه

فان السمن

العضوية والمادة لا يمكن جذبها بذاتها ولا هي ايضاً حاصلة عند العضو فلا بد ان تجذبها وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي الجاذبة ولما تجذب الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن شبيهة بجوهره احتاج
الى ان تتغير وتستحيل الى جوهره والاستحالة حركة وكل حركة في زمان فلا بد من زمان تستحيل فيه الى الجوهر
لان الخلط جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد ان يقسر قاسر على الامساك وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي القوة الماسكة ولان احالة القوة الغاذية انما يكون لما هو متقارب الاستعداد
لصورة العضوية فلا بد ان تجعل متقارباً لاستعداده بالهضم اولاً وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك
القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح
فلم يكن بد من بقاء فضل عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو افسدته من وجهين
الاول انه اذا احتبست في العضو تضيق عليه المكان وتمنع ما هو احوج اليه الى الانتهاء الى العضو
والثاني اذا احتبست في العضو تضغط وتثقل وتغير حرارته الغريزية فلا بد ان يدفع ما بقي مما لا
يحتاج اليه وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية قوة جاذبة
وماسكة وهاضمة ودافعة والنامية تقف من الفعل اولاً وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز لوجوب
تناهي القوى فيعرض الموت الطبيعي قال فصل في الحيوان آه اقول
النفس الحيوانية كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن النفس النباتية فلها قوة مدركة
للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع و
البصر والشم والذوق واللمس والسمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي
اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع وهو الصوت والحروف والبصر قوة مرتبة في التقاطع الصليبي
بين العصبتين المجوفتين النابتتين الى العينين على التفصيل المذكور في كتب التشريح من شانها ادراك الالوان
والاضواء والشم قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يلاقيها
من الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من شانها ادراك الطعوم بتوسط
اللمس والرطوبة العذبة العديمة الطعم التي في الفم واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة

من العضو

قوله كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس وقوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة

وهو باطن الاذن

اي الرطوبة اللعابية التي في الفم

والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة وأما التي في الباطن فهي الحس المشترك والخيال
والوهم والحافظة والمتصرفة لأنها إما أن تكون مدركة فقط أو مدركة ومتصرفة والأول إما أن تكون للصور الجزئية
وهي الحس المشترك أو للمعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحد من هاتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك
الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهي المدركة المتصرفة هي المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استخدام
النفس لها ومتخيلة باعتبار تحريكها تبعا للوهم أو لمنقوضها بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم
التجويف الأول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة والذي يدل على وجود هذه
القوة هو أنا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس ذلك في الخارج ضرورة أن
الموجود فيه نقطة ولا في البصر إذ في البصر لا يرتسم فيه إلا المقابل وليس المقابل إلا القطرة والنقطة فهو في
قوة أخرى غير البصر فيها يتصل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض فيحصل خط مستقيم ولقائل أن يقول
لم لا يجوز أن يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر لأن ما يرتسم في البصر من القطرة النازلة قوله
يزول عند زوال المقابلة فإن البصر لا يدرك إلا المقابل قلت ذلك ممنوع لأن ما ينطبع في الجليدية
لا يزول إلا بزمان يدل عليه النظر إلى الشمس وإلى الروضة الخضراء فيجوز أن يتصل الارتسام اللاحق بالسابق
قبل زوال المتحسس بها وأما الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف الأول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات حفظ
وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة أن القبول غير الحفظ
ولهذا يوجد أحدهما دون الآخر كما في الماء فإنه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها إلا فعل واحد فيستحيل
أن تكون القوة الواحدة قابلا وحافظا معا فالقابل وهي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال وإذا أدرك الحس المشترك
[illegible] عنها عند الخيال فإنا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة بعد أخرى نحكم عليها بأنها هي التي صورة
شاهدناها قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فيما بين زمان الذهول لامتنع الحكم بأنها هي التي شاهدناها قبل ذلك
ولقائل أن يقول هذه الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون انحفاظها في بعض الأسباب الغائبة عنا ويكون
الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها وأما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف الأوسط
من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بأن الذئب مهروب عنه والولد

معطوف



لعداوة
قلت المدرك
فقد أدرك المحسوس
الذئب مدرك لـ

معطوف عليه وهي مغايرة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فإن قلت لا نم أن المدرك لعداوة
الذئب لا يجب أن يكون مدركا له على الانفراد بل الوهم يدرك ما مدركه بمشاركة الحس والخيال ولذلك تخصص مدركه
ويصير جزئيا وأما الحافظة فهو قوة مرتبة في التجويف الآخر من الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعاني الجزئية
الموجودات في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية كما أن الخيال خزانة الحس المشترك وأما المتصرفة فهو قوة
مرتبة في التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها تركيب بعض الصور أو بعض المعاني مع بعض الصور أو تفصيل البعض عن البعض مع بعض أو بعض المعاني
قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الأخص بها التجويف الأوسط وسلطان المتخيلة في
الجزء الأول من ذلك التجويف وإنما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع بأن الآفة إذا انطرقت إلى أحد من
المواضع اختل فعل القوة التي تنسب إليه وأما القوة المحركة فتنقسم إلى باعثة وفاعلة وأما الباعثة فهي التي
إذا ارتسم في الخيال صورة مطلوب أو مهروب عنه حملت القوة المحركة على التحريك وتسمى قوة شهوانية إن كانت حاملة
على تحريك طلب الأشياء ضارة أو نافعة كانت مطابقة لما في الواقع أو لم تكن وغضبية إن كانت حاملة على تحريك
لرفع الأشياء المتخيلة ضارة أو نافعة طلبا للغلبة وأما الفاعلة فهي القوة التي يصدر عنها تحريك الأعضاء
بواسطة تمديد العضلات وإرخائها فإن قلت لم قدم المدركة على المحركة قلت لأن الإدراك متقدم
على الحركة الإرادية لكونها متفرعة على الإدراك قال فصل الإنسان أقول النفس الناطقة كمال أول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الأمور الكلية ويفعل الأفعال الفكرية فقوله كمال أول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل القوى
النباتية والحيوانية وقوله من جهة ما يدرك الأمور الكلية ويفعل الأفعال الفكرية كالفصل يختص بالإنسانية فلها قوة
عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات ويحكم بعضها على البعض وقوة عاملة تحرك بدن الإنسان إلى الأفعال الجزئية
بالفكر والروية على مقتضى آراء يخصها والقوة العاقلة لها في إدراك النظريات من المعقولات مراتب أربع
لأن الشيء الذي من شأنه أن يقبل شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون قريبة وقد
تكون بعيدة فالمرتبة الأولى أن تكون النفس خالية عن المعقولات لكن هي المستعدة لها كاستعداد الطفل
للكتابة وتسمى بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الأولى التي ليست في نفسها لذاتها صورة وهي موضوعة
لكل صورة المرتبة الثانية أن يحصل لها من المعقولات الأولية ما يمكن أن يتوصل منها وبها إلى النظريات كقوة الصبي الذي

قرع وعرف القلم والدوات وبسائط الحروف على ان يكتب ويسمى عقلا بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة الانتقال من
من الاوائل الى الثواني المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن ليست بعد المعقولات
البديهية لكن ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها فمتى شاءت كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا
كان غير كاتب بالفعل ويسمى عقلا بالفعل وان كان بالقوة اذا قيس الى ما بعده لانه قوة قريبة الى الفعل جدا
المرتبة الرابعة ان يكون الصور المعقولة المكتسبة حاضرة لها ويسمى عقلا مستفادا لانها انما تخرج
الى الفعل بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت بنوع ما من الاتصال وهي العقل المطلق والغاية القصوى و
عنده يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك قوله ثم العقل بالملكة ان كان
في الغاية يسمى قوة قدسية فاعلم ان الانتقال من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان
يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه
المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر والحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس ولكل واحد منهما وهو الفكر يختلف
فيه الناس في قلته وكثرته وواحد منهما وهو الفكر يختلف الناس فيه بطؤه وسرعته وكما تجد جانب النقصان ينتهي
الى عديم الحدس وعديم الانتفاع بالفكر فايقن ان الجانب الاخر الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه الى غني في اكثر احواله عن التعلم
والتفكر وهذه هي القوة القدسية قوله واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة يريد ان يثبت ان القوة
العاقلة اي النفس الناطقة قوة مجردة ليست بذات وضع والدليل عليه انها ليست بذات وضع والدليل عليه هو انها
لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى شيء منهما فليست ذات وضع اما الاول فلان كل ما له
وضع فهو منقسم لما مر من نفي الجزء الذي لا يتجزى واما الثاني فلان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها
لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد قسميها غير الحال في الجزء الاخر لامتناع قيام العرض الواحد
بمحلين مختلفين فلا يكون البسيط بسيطا هف وان كانت مركبة وكل مركب يعقل مسبوق بتعقل بسائطه
فيلزم ايضا انقسام تلك البسائط هف فان قلت تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزاؤه
لا يجب ان يكون البسائط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة من اجزاء غير متناهية ممتنعا
فيجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا ونعقل الشيء بتعقل جميع اجزائه فيكون تعقل المركب مسبوقا بتعقل اجزائه

مسبوق

طالع تعقلها م

بالفعل

بالفعل وهي حيث يطالعها بالفعل كالمستكمل لصناعة الكتابة حال مباشرته لها ح

واجزاؤه لا يجب ان يكون بسائط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة من اجزاء غير متناهية
ممتنعا فيكون انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فيكون تعقل المركب
مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب اليها بالتحليل ويلزم الخلف وتقول ايضا ان التعقل ليس
بالآلة الجسدانية والا لعرض لها الكلال بضعف البدن كقوى الحس والحركة وليس كذلك لان القوة
البدنية بعد الاربعين تاخذ في الكلال والنقصان مع ان القوة العاقلة هناك تاخذ في الكمال فان قيل
الشيخ الهرم كلت قواه العقلية واختلت ادراكاته قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب
ان يكون موجودا عند فتور المزاج والقوى فلان يجب الكلال في ادراك المعقولات والشعور بالذات
بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ يضعف جميع قواه الا العقل فانه يكون ثابتا بل لاشتغالها
باحوال البدن والضعف الطاري عليه فلا يكون متوجها الى الاشتغال والتي قد يعرض لها امر غريب ما
يشغلها عن امر نفسه لانه لا فعل له في نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة فاعلم ان النفوس
الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة
بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية او بلوازمها
او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لان الماهية مشتركة والا لما اشتملها
حد واحد واذا كانت الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة واذا كانت الماهية مشتركة
كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا
لكان العارض لازما هف والقابل للنفس انما هو البدن فحين لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس
متعددة فيكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المرام فان قلت لم لا يجوز ان يكون لحوقها
بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من كون القابل للنفس بدنا وعروض العوارض المفارقة بسببه انه اذا لم يكن
هذا البدن موجودا ان لا تكون موجودة لجواز تعلقها ببدن آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلت
لحوق العوارض اياها ان كان بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتركت النفوس فيها ولو كانت قبل

الانحطاط وضعف القوى فيلزم منه ضعف ح

الكمال ن

وانما يظن لازدياد كلال النفس لذاتها ح

ان يكون قبله

بهذا البدن متعلقة ببدن آخر فننقل الكلام اليه فنقول انها حادثة بحدوث ذلك البدن ولو قيل جاز ذلك البدن
انها متعلقة ببدن آخر وقبله آخر لا الى نهاية يلزم التناسخ ويجيء بطلانه في القسم الالهي آه
قال القسم الثالث في الالهيات اقول هذا القسم يبحث عن الامور التي لا
تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهو على قسمين ما لم يقارنها البتة وما لم يكن كذلك بل يقارنها
لكن ذلك لم يكن على جهة الوجوب والافتقار وهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة يعرضان للاجسام وتارة يعرضان
للمجردات ولو كانتا في ذاتيهما مفتقرتين الى المادة الجسمية لما وجدتا منفكتين عنها البتة فما كان يوصف بها
المجردات كالنفوس والعقول ولما لم يقارن المادة البتة على قسمين ما يكون وجوده انيته وما يكون وجوده غير
انيته فلذلك رتب هذا العلم على ثلثة فنون ورتب الفن الاول في تقاسيم الوجود على فصول الفصل الاول
في الكلي والجزئي فنقول الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد وموجودة في الكثيرين ولذلك
لكان الشيء الواحد المعين في الحالة الواحدة موصوفا بالاعراض المتضادة كالابيض والاسود والعالم
والجاهل بل ان انسانية زيد عين انسانية عمرو وهذا كان في مفهوم الانسانية فكذلك المشترك هو امر معقول
في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما وجد في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص
الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وبهذا يخرج جواب من قال ان الموجود في الذهن
صورة شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو كذلك بكلي فكليتها مطابقة لكل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور
والصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس شخصية واما الجزئي فانما يتعين بمشخصات
زائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي نفس تصوره غير مانع من
الشركة والتشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية قال فصل
في الوحدة والكثرة اه اقول الواحد يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد وقد يقال
على كثيرين لكن جهة الوحدة تكون غير جهة الكثرة لامتناع ان يكون الشيء واحدا وكثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة
اما مقومة لتلك الكثرة على معنى ان الاحاد المتكثرة اشتركت في مقوم اوجب ذلك المقوم الحكم عليها
بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة لتلك الكثرة على معنى ان الاحاد المتكثرة اشتركت في

وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول فصل في الكلي والجزئي صح

صورة شخصية في نفس شخصية بكلي لانا لا نعني بالكلي الا ان معنى

عارض

١٨

عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مقومة وان كانت مقومة فاما
ان يكون مقولة في جواب ما هو او في جواب اي شيء هو كما ثبت في المنطق فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد
بالجنس ان كان على مختلفات الحقائق كالانسان والفرس وبالنوع ان كان على متفقات الحقائق كزيد وعمرو
وان كانت مقولة في جواب اي شيء فهو الواحد بالفصل قال قلت الشركة في العرض هي الشركة في النوع
قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كان هناك محمولان لها موضوع
واحد كالكاتب والضاحك وبالمحمول ان كان هناك موضوعات لها محمول واحد كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة ولا
عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد هو التدبير ليست
مقومة ولا عارضة للنسبتين وقد لا يقال على كثيرين وهي اما ان يكون قابلة للقسمة او غير قابلة
فان كانت غير قابلة لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره
فان كان له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد المطلق كالعقل والنفس فان كان قابلا للقسمة فان لم
ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان كانت اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب
الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت وان لم تكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب كالخشب واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال على معان مختلفة واما ما في الكتاب فامثلة متنوعة لبعض
اقسام الواحد قال بداية اقول الاثنان قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا
يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة فقولنا من جهة واحدة احتراز عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز
ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا من جهة اخرى قال قلت هذا التعريف يوجب ان يكون بين كل صورتين
نوعيتين تقابلا اذ هما لا يجتمعان في شيء واحد من الهيولى من جهة واحدة ولا جائز ان يكون بالسلب
والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما وجوديان وكل من ضربي المتقابل يلزمه ان يكون احدهما عدميا
ولا ان يكون تقابل التضايف اذ ليس ماهية الشيء منهما بالقياس الى الاخر ولا تقابل التضاد اذ من
مذهبهم ان لا تضاد في الجواهر قلت اراد بالشيء ههنا الموضوع وهو المحل المتقوم دون ما يحل
فيه فلا يصدق اسم التقابل على الصورتين اذ لا موضوع لشيء من الصور والا لكان عرضا لا جوهرا اصلا
واقسام التقابل اربعة لان المتقابلين ان كانا وجوديين فاما ان يكون كل منهما معقولة

تعقل مع

بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة والا فهما الضدان كالبياض والسواد وان كان احدهما وجوديا
والآخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل بينهما موضوع قابل لذلك الامر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة
كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع من شانه البصر وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عما من  والجهل
شانه العلم واما ان يعتبر فيهما السلب والايجاب كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالتناقض واورد على تقابل
السلب والايجاب في الضمير لا في الوجود لان اللافرسية لا تحقق لها في الاعيان لانها امر اعتباري ولو  بالايجاب والسلب
كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا امثالها من السلب شانه وجود في الاعيان لكان في الان
فللاسلوب موجود بالفعل بغير نهاية بل هي اعتبارات عقلية ولها اعتبارات الطبيعة ولا تنافي
الوجود لها ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر آه اقول المتقدم يقال على خمسة
اشياء الاول المتقدم بالزمان كتقدم بقراط على جالينوس والثاني المتقدم بالطبع وهو ان لا يمكن ان
يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه لا يمكن
ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد الواحد وليس الاثنان بموجود والثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان بالنسبة الى مبدا محدود اقرب من الآخر
كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاقرب اليه مقدم على الابعد والخامس المتقدم
بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود وكما انه لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود كتقدم
حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وان يكون حركة اليد موجودة
وبالعكس والمتاخر يقال على ما يقابل المتقدم والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد ذكر بعض
المتاخرين وجه حصر بان قال التقدم اما ان يجب كون المتقدم مع قبلية لا يجامع المتاخر في زمان واحد
او لا وان كان فهو الزمان وان لم يجب فلا يخلو اما ان يجب كون المتقدم محتاجا اليه او لا فان وجب فان كان  وجب
مؤثرا فهو بالذات والا فبالطبع وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا فبالشرف لا غير لا بد فيه من  ولقائل ان يقول لانم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا فهو بالشرف
دليل قال فصل في العدم والحادث آه اقول القدم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره ويسمى  لم
القديم بالذات كالباري تعالى وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رايهم والحادث يقال
بازائهما على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده ابتداء اي قد

كان



كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت ثم جاء وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان
كالمركبات العنصريات وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان الحادث
الزماني ما قد كان وقت لم يكن فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه موجود واما كونه مسبوقا
بمادة فلان امكان وجوده سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم
الانقلاب وهو محال وذلك لانه اذا كان قبل وجوده والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه
لا اي امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا يتميز بعضها عن بعض فاتصاف الشيء الممكن
بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان له هف والامكان لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة
بين الماهية والوجود والنسبة لا تكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون قائما بمحل وهو المادة فان قلت
لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان هو الامكان العائد الى القادر قلت لجواز تعليلنا بهذا الامكان كما تقول
القادر صح منه ايجاد الممكن لانه صح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل ان يمنع عدم الفرق بين القولين
المذكورين بان الثاني نفي الامكان بالكلية والاول اثبات صفة عدمية وبينهما منافاة قال فصل في
القوة والفعل آه اقول لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه به ان يصدر عنه
افعال شاقة من باب الحركة ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل به وبسببه
الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة
ثم صيروا العدم نفسها وهي الحالة التي للحيوان وبها يكون له ان ينفعل وان لا ينفعل بحسب المشية وعدم
المشية وزوال العوائق فوق لعدم اذ هي مبدا الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى كل حال
يكون في شيء هي مبدا التغير في آخر من حيث هو آخر وانما قال من حيث هو آخر ليدخل في هذا الاسم
القوة التي هي مبدا باعتبار ومقر ومبدا باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير الحادث في ذلك الآخر وكل ما يصدر عن
الجسم شيء في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال التي ليست بالعرض ولا بالقسر من
جسم آخر فانه عن قوة موجودة فيه اما الذي بالارادة والاختيار ومع ذلك واما الذي ليس بالارادة و  اختيار

فيه لاشتراك الاجسام

فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما او لا والثاني اما لكيف ما اتفق او لخاصية فيه والاول باطل والا لما
اشتركت الاجسام في الجسمية والثاني ايضا باطل والا لما استمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور
الاتفاقية هي التي ليست ابدية ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لخاصية موصوف فيه فتلك
الخاصية تسمى قوة وهذه القوة تصدر عنها الافاعيل الجسمانية وان كانت ممنوعة من مبدا او ابعد
قال مصر في العلة والمعلول آه اقول العلة فان الكل موجود يحتاج اليه اما في وجوده وهي تامة
وهي ما يجب بها المعلول واما ناقصة وهي ما لا يكون كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان
لم يجب معها ان يكون موصوفا بالفعل كالطين للكوز وان وجب معها ان يكون موجودا بالفعل فالصورية
كالصورية التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان منها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية
ان كان لاجلها المعلول كالغرض المطاع عن الكوز والشرط ان لم يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع
داخل في الشرط وجزء العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع ان العرض ما وجوده
يحتاج اليه قلنا يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو ان تقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا و
كالمادة والصورة
الثاني اما ان يكون مقارنا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون فيه وجود الشيء اولا لاجله
اولا فيه ولا لاجله واما قالة المصنف رحمه الله من ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره
فمنتقض بالعلة الغائية والعلة الفاعلية ان كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من واحد
لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فينعكس بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثنان وبيان
ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك لجواز تعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر
فكل واحد من هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين
خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه ويعود الكلام في كونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذاك
فان كانا او احدهما داخلا فيه لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتسلسل او ينتهي
الى ما يوجب كثرة في الذات والتسلسل باطل فتعين الثاني فان قلت لا نم كونه مصدرا لهما ان كانا
خارجين وانما يلزم ذلك لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات العقلية

وهو شرب الماء منه

التي

التي لا تحقق لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة قلت الحكماء ذهبوا الى ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا
شيء واحد وهذا الحكم واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان من حيث صدر عنه احدهما لا يصدر
عنه الآخر وبالعكس بالضرورة فاذن صدرا عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة
اعني عند تحقق جميع الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون
ممتنع الوجود وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود مجوز وجوده في وقت دون وقت آخر فاختصاص
وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح يخرجه من القوة الى الفعل وقع الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح لا يكون
جميع الامور المعتبرة في وجوده حاصلا وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق
علته التامة فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي لا يجب لها الوجود والا
لكان واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف قال بداية اقول اعلم ان الجمهور يظنون
وهم يتوهمون
ان احتياج المفعول انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فنى الفاعل
بقي المفعول مع وجوده وانما حملهم على ذلك ما شاهدوا من مقارنة الفعل كالبناء بعد الفاعل كالبناء فان هذا
الفعل اشارة الى بطلان زعمهم وهبوط الاقوال فاذن يفيد وجوده حالة الوجود فان القائل ان يقول
ذلك تحصيل الحاصل وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا مستانفا
حتى يكون ذلك تحصيل الحاصل بل معناه ان وجوده حال اتصافه بالوجود انما هو بوجود علته والبناء انما بقي بعد
وجود البناء لكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يبقها عند غيبته والذي
بقي هو تماسك الاجزاء وهو معلول اليبس العنصر لا للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك قال فصل
في الجوهر والعرض آه اقول كل ذي يكون احدهما مختصا بالآخر ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما
اشارة الى الآخر تحقيقا كحلول السواد في الجسم او تقديرا كحلول العلم في النفس يسمى الساري حالا
والمسري فيه محلا ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه فامتنع
ذلك الحلول والآخر اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة

وان كان الثاني يسمى الحال هيولى والمحل موضوعا فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الاخصين تحت الاعم

وهو المحل والعرض والصورة يشتركان اشتراك الاخصين تحت اعم ولهذا تبين بهذا ما نقول القوم من ان الجوهر

الذي اذا وجدت في الاعيان كان لا في موضوع احتراز في تحقق عن واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود

ولهذا وجدت كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع **فان قلت** الصورة النوعية للجواهر

موجودة في الموضوع وهو النفس فكانت اعراضا وقد قيل انها جواهر **قلت** كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي

جوهريتها فانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع

اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له نعم لو فسر

العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في الموضوع كانت تلك الصورة جواهر فقط لا اعراضا ثم

الجواهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة وان لم يكن محلا ولا حالا فان كان مركبا منهما فهو الجسم

وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن اقسام الجواهر

خمسة **فان قلت** قسم كل الجواهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس هيولى **قلت** المراد

ان الجوهر ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام والا لكان كل واحد

منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة والا لزم انقسام لانها تعقل الماهية البسيطة

فلا تكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها لان الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا تكون

الماهية البسيطة بسيطة هف **فان قلت** تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي لا خارجي حتى يلزم

انقسام الحال فيها **قلت** لو كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس والفصل واصلهما في الخارج

مادة والاخر صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة ويلزم المحذور وقد يحث ذكرته في شرح حكمة

العين فمن اراده فليرجع الى هناك واما اقسام العرض فتسعة الكم والكيف والاين ومتى والاضافة

والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما قيد ذلك بقيد

لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلها اما لكون الكم موضوعا فيه كالمعدودات او لكونه موجودا في الكم كالشكل

اولكونه

اولكونه موجودا في محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد

مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن قار

الذات فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار كالخط والسطح والثخن اي الجسم التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة

الا في جهة واحدة فهو الخط وان قبلها في الجهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الثخن وهو

الامتدادات التي يحصرها سطح او اكثر **فان قلت** الكم المنفصل هو العدد فالمصنف رحمه الله قال هو العدد فعبارتك

تفيد انحصار الكم المنفصل في العدد وعبارة المصنف رحمه الله تفيد عدم انحصاره فيه وبينهما تناف وايضا العدد

الوتر كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط بين الباقي من الاحاد المعطوفة فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة **قلت**

الجواب عن الاول ان المصنف رحمه الله قدرت ما فيه لما بين ان غير العدد ليس كما منفصلا واي دليل لا يليق شرحه

بهذا المختصر ولعلي تتبع في ذلك ما قال بعض المتقدمين من ان الكم المتصل اما قار الذات وهو العدد او غير

قار الذات وهو الزمان فان اجزاءه لا توجد معا وليس بينهما حد مشترك لكونها اسرارا وانتهاء وعن

الثاني انه لو فرض في السبعة مثلا احاد مترتبة فيها واحد متوسط وعلى الجوانب احاد بطل نوعيتها الواقعة

الكائنة قبل هذا الترتيب فهو كان الواحد المتوسط لا يعرض حدا مشتركا بين الجانبين فلو اعتبر من احدهما دون

الآخر لم يكن حدا مشتركا فلا بد ان يعتبر عند ذلك من كل واحد منهما انضمام الجميع ثمانية فقد بطلت نوعيتها

عند هذا الترتيب واما الكيف فهو هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض متقاربان

المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله فيقول لا تقتضي قسمة احتراز عن

الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة وينقسم

الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني اما ان يكون محسوسا اولا والثاني

اما ان يكون استعدادا اولا فهو الكيف المختص بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان يكون راسخة

كحلاوة العسل وملوحة البحر ويسمى انفعاليات واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى الانفعالات

**فان قلت** لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال الحواس عن القسمين **قلت** ما سببه

الانفعال كما انه ابلغ من ليس الانفعال فخصت الثالثة بالانفعاليات بخلاف الرابعة فانها سريعة الزوال كانها نفس الانفعال
فخصت الرابعة بالانفعالات والكيفيات النفسانية ان كانت غير راسخة تسمى حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت
راسخة تسمى ملكات كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات تسمى ملكة والكيفيات الاستعدادية تسمى قوة
ان كانت استعدادا نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين والكيفيات
المختصة بالكميات اما ان تكون مختصة بالكميات المتصلة كالمثلثية والمربعية المختصة بالسطح او الاستقامة
والانحناء المختصين بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد
في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي ككونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول الشيء في
زمانه الحقيقي ككون الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي ككونه في يوم كذا او في شهر كذا او سنة كذا واما الاضافة
فهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة نسبة تعرض للاب بالقياس الى
البنوة التي هي نسبة ايضا والبنوة نسبة تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت الاضافة
نسبة متكررة واما الملك فهو كون الجسم بحيث يحيط به كله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط به ككون الانسان
متقمصا واما الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى الامور الخارجة
كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء بسبب تاثيره في غيره كتقطيع القاطع مادام يقطع واما
الانفعال فهو هيئة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كتسخن المتسخن مادام يتسخن **فان قلت** المص ره
قد جعل هاتين المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التاثير والتاثر وليس كل هيئة تحصل من تاثير وتاثر من هاتين
المقولتين بل يريدون بان يفعل الهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن المؤثر ما دام يؤثر وبان ينفعل الهيئة
الحاصلة من التاثر الحاصل في المتاثر ما دام متاثرا وانت قد جعلت الاين ومتى والملك والوضع نفس
سوال ثاني
النسبة والمص ره جعلها هيئة تحصل من النسبة **قلت** الجواب عن الاول ان المص ره ايضا اعتبر حال التاثير
والتاثر بقرينة قوله في المثال ما دام يقطع وما دام يتسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة ثبوتها مشكوك وان ثبت
فالانسب انها تكون من اقسام الكيف فلذلك جعلنا تلك المقولات نسبة تأسيا ببعض المحققين لا هيئة كما

جعلها المص ره **فان قلت** ثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال ايضا مشكوك وان ثبتت فالانسب ان
تكون من اقسام الكيف **قلت** هاتان المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئة ليست
بقارة الذات بل لا تزال تتجدد وبعضهم جعلها داخلين تحت النسبة بناء على انها التاثير والتاثر والكلام
في هذا الموضع طويل لا يليق بهذا المختصر **قال الفصل الثاني في العلم بالصانع اقول** واجب الوجود
وهو ما يكون وجوده عينه موجود لانه ان لم يكن في الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه المح لان الموجودات
باسرها حينئذ تكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع
الموانع لان تلك الجملة ممكنة وكل ممكن يحتاج الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان تكون نفس الجملة لان
العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائها
لان جميع اجزائه نفسه لامتناع ان يكون جزء والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها فقط او خارجا عنه لان
خروج شيء عن شيء مع عدم خروج جزء من اجزائه شيء غير معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء الشيء في
تحققه فانه كما يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول الشرائط
وارتفاع الموانع هي التي لا يمكن تخلفها في تحقق معلولها فهي اذن علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع الممكنات
واجب لذاته فلزم وجود الواجب على تقدير عدم وجوده **فان قلت** ادعى البداهة في كون علة الجملة
خارجة وليس كذلك فان ذلك يتوقف على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم **قلت** تلك المقدمات
منبهات والبديهي قد يحتاج اليها فانه متفاوت في الجلاء والخفاء **قال** فصل في ان واجب الوجود اه وجوده
**اقول** وجود واجب الوجود نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا
اياها ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب فهو ممكن هف ولظهور
بطلان هذا القسم ترك المص واما الثاني فلان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان
مفتقرا الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل ما يكون مفتقرا الى الغير فهو ممكن فوجوده
يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر فلوجوده مؤثر فذلك المؤثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون متقدما بوجوده

لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود حتى يفيد غيره الوجود
بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلية فان المستفيد للوجود لا بد ان لا يكون موجودا حتى يقبل الوجود
من غيره والا لزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن المؤثر فيه نفس تلك
الحقيقة وان كان المؤثر غير تلك الحقيقة لزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوبه الى مؤثر منفصل فلم
يكن واجب الوجود هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون المؤثر حقيقته من حيث هي مع اعتبار شيء
من الوجود والعدم كالقابل قلت قد ذكرت جوابه في ابطال التقدير قال فصل في وجوب الوجود
اقول وجوب الوجود اي استحقاقه الوجود نفس ذاته وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته تعالى اما الاول
فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته تعالى لكان محتاجا اي حقيقته في الحال الى المحل وكان
معلولا لذاته تعالى والعلة ما لم يجب وجودها لا يوجد المعلول فان العلة تجب وجودها اولا ثم تجب وجود معلولها فاذن
فذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا
بالغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته والواجب لغيره وهو مح فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات
فيكون وجوب الوجود حاصلا بالذات قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات مغايرا
لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته تعالى وح لا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان
يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجوب
ونقول انه لم يكن نفس ذاته لكان معلول ذاته والعلة تجب اولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب مسبوقا
بوجوب آخر فان لم ينته الوجوب الى نفس ذاته لزم ان يكون في ذاته تعالى موجودات مترتبة غير متناهية تعالى
عنه علوا كبيرا واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته تعالى لكان معلولا لذاته لاحتياجه الى ذاته
ح والعلة ما لم يتعين لم يوجد المعلول لانها ما لم تتعين لم توجد وما لم توجد لم يوجد المعلول فما لم يتعين لم
يوجد المعلول فيكون المعين حاصلا قبل نفسه وانه مح فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا
التعين قلت لو كان غيره فننقل الكلام اليه وان لم ينته الى تعين هو ذاته يلزم التسلسل وانه محال

قال

قال فصل في توحيد واجب الوجود اه اقول واجب الوجود نوعه منحصر في شخصه لانا اذا فرضنا موجودين واجبي
الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود لا محالة فلا بد لكل منهما من مميز وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون
ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل
واحد منهما لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود هف واما الثاني فلان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب محتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج الى الغير ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان
كل واحد منهما واجب الوجود هف فان قلت انما يلزم التركيب ان لو كان ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان يكون
ما به الامتياز عارضا قلت ما به الاشتراك وهو وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما
او عارضا لها فان كان الاول لزم تركيب حقيقة كل منهما لكون ما به الامتياز ذاتيا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي
الامتياز بالذاتي على ما تبين في علم المنطق وان كان الثاني كان ما به الامتياز العارض معينا للنفس لا محالة وقد بينا
ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود هف وان كان الثالث فهو بط فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس
حقيقة واجب الوجود على ما تبين من ان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في شخصه
بالضرورة قال فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اه اقول واجب الوجود واجب من جميع الجهات
اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات ومن كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون
واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافيا في حصول جميع ما له من الصفات لكان شيء
من صفاته من غيره فيكون حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
ذاته لذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير بحسب الوجود والا فاما ان يجب وجود
تلك الصفة او عدمها فان كان الاول وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر
عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف وان كان عدمها في غيبته لانا فرضنا ذلك الغير
موجودا وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها عن غيبته هف واذا لم يجب وجودها
بل كان مطلقا لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته تعالى ليست كافية في حصول

الصفات الاضافية كالمبدائية والخالقية والرازقية وايضا لانم انه لو لم يكن ذاته كافية لكان شيء من صفاته عن غيره
شيء يكون حصول ذلك الغير علة لوجودها وغيبته علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون حصول بعض
الصفات من ذاته غيرها وايضا لانم انه لو كان وجوب الذات مع وجوب تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى ذلك فلانم انه لو كان وجوبها مع عدم تلك
الصفة لم يكن عدمها عن غيبته **قلت** هذا الاخير وارد واما الاولان فلا اذ الكلام في الصفات الحقيقية
دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول صفة لذاته بشركة الغير يلزم من حضوره وجودها لتحقق
الذات عند حضوره ومن غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شريك علته فيعود
المحذور **قال** مصدر ان الواجب لم انه اه **اقول** واجب الوجود لذاته ان الممكنات وجودها
والا فالوجود من حيث هو هو اما يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد عن الماهية اي العروض لها او لا يجب له
شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض لماهيتها وهو محال لانا
نعقل المثلث مع الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المثلث نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا
في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا لماهيته وقد بينا تجرده هف واما
الثالث فلانه لو لم يجب للوجود من حيث هو هو شيء من التجرد واللاتجرد وكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة
فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده ووجوده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف فاذن وجود
الواجب غير مشارك لوجود الممكنات بل مباين مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وبهذا
استريح وفك حل كثير من الشبهات **فان قلت** تعقل المثلث مع الشك في وجوده الخارجي لا يقتضي ان يكون
وجود الممكنات عارضا لماهيتها فان المثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي وايضا لانم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللا
تجرد كان كل منهما لعلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع **قلت** الجواب عن الاول ان تعقل المثلث
مع الشك في وجوده يكفي في انتقاض الحكم بان وجود الممكنات باسرها مجردا وانه في صدد ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن
لا بد له من علة الا انه لو كان عدميا كانت علته عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول **قال** مصدر ان
الواجب عالم بذاته اه **اقول** واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب

الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن مجردة عن المادة لكانت مادية فكانت منقسمة الى الاجزاء وكل منقسم
الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى غيره ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما الكبرى فبيانها يتوقف
على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو نفس حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امر
تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه وهو خلاف ما قررنا في موضعه الثانية ان كل مجرد عن
المادة ولواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة
فان وجوده لغيره لا لنفسه وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل
له واعتبر بالسواد القائم بالجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي
هو ظهور للجسم فانه لو كان يقوم بنفسه لكان نورا لنفسه اي ظهورا لنفسه وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانه
لما كان حصولها لما يعقلها هو نفس تعقلها لها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة
لذاتها واذ قد تحقق هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة الثانية فيكون
عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة الشيء المجردة عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا **قال** بداية
**اقول** هذه البداية اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال تعقل الشيء ذاته يقتضي التغاير بينهما لان التعقل هو
حضور الشيء للشيء واضافة الشيء الى غيره يقتضي التغاير بينهما فلو كان الشيء يعقل ذاته يلزم ان لا يكون العاقل
مغايرا للمعقول هف فاجاب ان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشيء
مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل
مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والآخر معقول
هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة تقتضي التغاير فذلك مسلم فانه يجب ان يغاير ذاته
وذلك مع ان المضاف والمضاف اليه شيء واحد نعم لا بد للحاق التغاير بوجه من الوجوه وههنا كذلك **فان قلت**
المعقول صورة كلية مجردة عن اللواحق الخارجية والعاقل نفس حقيقة شخصية واحدهما غير الآخر ذاتا
واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منهما نفسان بهذه الصفة ممنوع **قلت** تلك الصورة ان كانت

يعني ذاتها فذاك وان كانت مغايرة لها لا بد ان يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام الماهية فيلزم اجتماع

المثلين وهو محال وفيه نظر وفي هذه المواضع ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر فلنجاوز عنها قال فقصير

سا ان الواجب لذاته عالم بالكليات اه اقول الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته

مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته

يجب ان يكون عاقلا للمعقولات اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي

لا خفاء فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان

يصير معقولا فان قلت الواجب لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل قلت امتناع كون الواجب لذاته معقولا للبشر

لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة

فكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل هو

حصول صورة المعقول في العقل وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة المعقولات

له لا يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف صحة مقارنته له على حصوله في العقل

لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم توقف صحة الشيء على

وجوده المنافي عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب العوجب

يجب وجوده له والا كان له حالة منتظرة وانه محال فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات

وانه عاقل لذاته فاذن واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات وهو المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب

عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ذلك اذ هو الكبرى في القياس

قلت قد لزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول وكل ما يمكن للمجرد

وهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان فيه جهة من القوة الى الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول

الفيض من المبدأ الاول فكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن صحة الكبرى قال وهو لو كان الباري

تعالى عالما بالشيء بان يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياج الشيء في كماله



الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو خطأ فذلك محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي

يفعل الشيء والاول غير الثاني لا يكاد يعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو محال قلت

لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المتصور ومفيدا له من غير لزوم التركيب فيه وهذا لان معنى كونه مستعدا

للشيء المتصور انه لا يمتنع ان يتصور ومعنى كونه فاعلا له انه متقدم بالعلية على ذلك المتصور وانهما ليسا متنافيين

لكونهما امرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنف على من زعم ان علم الباري بالاشياء نفس ذاته لا حصول صورها

في ذاته فرارا عن لزوم كونه فاعلا وقابلا معا فان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد في كونه عالما

بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم متحدا

ولا المعلوم حاضرا عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم في العالم لم يقم الا في

كونه لا غير بل شرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على نعت الانطباع والكلام فيه طويل لا يليق

في شرح هذا المختصر قال مصنفه ان الواجب لذاته اه اقول الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي لا على

وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لا كعلمنا بها المتغير بتغيرها ولنمثل لكيفية ذلك بهذا المثال ان نفرض

سجلا مكتوبا يشتمل كتابة على سطور فيها كلمات منتظمة من حروف فالعالم بجميع ما في السجل من السطور والكلمات

والحروف دفعة يكون عالما بما فيه على وجه كلي لا يتغير والناظر فيه الذي يشتغل نظره من سطر الى سطر ومن كلمة الى

كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يشتمل انفاصيل سطورها وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد

يكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك المدركات فنقول علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الاول اما انه

يعلم الجزئيات فلانه يعلم باسبابها جميعا بالتمام لانها غير محتجبة عن ذاته فوجب ان يكون عالما بها لان العلم التام بالعلة

التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم التام بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها بجميع ما يلزمها لذاتها وهذا

يستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة وهو تعالى لما كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول الاول وما يعلم من حيث

وجوبه وانتهاء الى سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في سلسلة الحوادث من كون جميعها ممكنة محتاجة

اليه احتياجا متساويا اليه في جميع احادها واما انه لا يعلمها على الوجه الجزئي المتغيرة فلان عند تغير المعلوم

لم يتغير علمه يلزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغير الذات فقد والمثال الذي
اورده المص ره فظاهر فانه وجب ان يكون علمه بالجزئيات على نحو كلي مثل ان يعقل ان للشمس يعرض كسوف بعد
حركة كذا في كذا شماليا في عقدة الراس فان ما يتعقله لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود ذلك
الكسوف في هذا الوقت ولم يتضح اليه المشايخ فان هذا التعقل ثابت قبله ومعه وبعده ولما لم يكن الحاصل في حق
الله تعالى سوى ما ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي **قال** فصل في ان واجب الوجود آه **اقول**
واجب الوجود مريد الاشياء وجواد والارادة هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه
مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والجواد افادة الخير والانعام من غير عوض وفائدة يرجع الى من يهب ليستفيد معاملة
وليس العوض كله عينا بل وغير من الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على
ما ينبغي لمن جاد ليشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض غير جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق
منه وطلب قصدي لشيء يعود اليه اما انه تعالى مريد فدل عليه كونه عالما بفعله مع انه لا يكره على الفعل فان الكل فائض
منه وفيضانه غير منافر لذاته حتى يكون كارها له فهو اذن راض بفيضانه وهذا هو الارادة وليس من شرط المريد
كونه بحيث يصح ان لا يريد واما انه تعالى جواد فلانه اما ان يفعل لغرض وشوق الى الكمال او يفعل لانه نظام الخير
في الوجود فيفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو اولى بهم لا لغرض ولا لشوق والاول باطل لما ثبت ان واجب الوجود ليس
له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة تعود اليه فهو اذن
جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز **قال الفن الثالث في الملائكة اقول** مرادهم بالعقل
وهو الجوهر المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فقد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب
لذاته فيصدر منه واحد منها لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد فذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او
عرضا لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة له لا يعقل تقدم وجود الوصف قبل وجود الجوهر
واللازم قيامه بنفسه ولانه محتاج في وجوده الى الجوهر فيمتنع تقدمه فتعين ان يكون جوهرا وهو اما ان يكون
هيولى او صورة او نفسا او عقلا لما مر ان الجوهر منحصر في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل

بدون الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تستخدم بالعلية على
الهيولى والا لوجدت متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود
الشيء اللازم بط لما مر ان الصورة المتشخصة محتاجة في تشخصها الى التناهي والشكل المنافيين من الهيولى ولا جائز ان
يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء بدون صدور كل واحد من جزئيه ممتنع لان صدوره منه انما يكون
بعد صدور جزئيه منه البتة واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه منه تعالى بلا واسطة وح كان البسيط
مصدرا لاثنين وهو مح واما ان يكون صدور احدهما بتوسط الآخر وح يلزم ما مر آنفا ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان
فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح لان النفس هي التي بواسطة الاجسام والآلات فرق بين النفس والعقل فتعين ان يكون
عقلا وهو المط **فان قلت** لا نم انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة او احدهما بتوسط الآخر لم
لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة هي غير الصورة **قلت** تلك الواسطة لا يجوز ان
ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورها عنه بواسطة الصورة
ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط الآخر **قال** فصل في اثبات كثرة
العقول آه **اقول** العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او
يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا والا لكان مصدرا للامور متكثرة سواء كان مصدر الواحد
منها او للاكثر اما على الثاني فظ واما على الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا نفسا لما مر ان فعل النفس يتوقف
على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي ولا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر فظ واما انه اخس فلكونه
في سلسلة الممكنات المترتبة ابعد من المبدا الاول والاخس والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم على
ما يشهد له الطبع السليم والذهن المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الحاوي علة للمحوي لكان وجوب
وجود المحوي متاخرا عن وجوب الحاوي لان وجوب المعلول متاخر عن وجود العلة ولو كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوده متاخرا عنه وقد فرضناه متاخرا عنه

لام

واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوى ممكنا لان معية عدم المحوى ووجود الخلاء
معية ذاتية لا ينفك احدهما عن الآخر فلا يتخالفان في الامكان والوجوب ولما كان الخلاء مع وجود الحاوى ممكنا
كان الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العالية ليس بعضها علة للبعض فتعين ان يكون المؤثر هو العقل
ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور افلاك شتى عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد فاذن المؤثر في الافلاك عقول متكثرة ففي الوجود عقول متكثرة وهو المط **فان قلت** ما بينتم ان المؤثر
في الافلاك لم لا يجوز ان يكون عرضا او اعراضا **قلت** لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض
يستحيل ان تفعل وجودات قائمة بذاتها لا في مادة فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف
منه والعرض اضعف من الجوهر **قال** ومبداء **اقول** الحاوى وهو الفلك الاعظم والعقل الذي هو علة المحوى
وهو العقل الثاني متقاربة في الابداع لكونهما معلولي علة واحدة في درجة واحدة وهي العقل الاول كما تعلم
من ان العقل الذي هو علة المحوى متقدم على المحوى والفلك الحاوى ليس بمتقدم عليه لما مر وكان من الواجب ان يكون
متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما مع المتاخر متاخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوى
متقدم عليه بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم
اجتماع علتين على معلول واحد فان المتقدم بالعلية على الشيء يكون علة له لا محالة بخلاف ما مع المتاخر فان
ما مع المتاخر جاز ان يكون متاخرا اذ كون الشيء متاخرا عن علة المعلولين ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف في جهات
**قال** ومبداء **اقول** يمكن ان يرد الجواب بسؤال مقدر وهو ان يقال الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن
لذاته ولو لم يكن كذلك جاز ان ينعدما اذ شان الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما يقتضي الخلاء هف فاجاب
بان انتفائهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن جواز انتفائهما فان عند انتفائهما يكون الامر كما هو الآن فوق
المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما سبق يكون فوق ذلك الآن مع ايضا كذلك اذ هو حينئذ
يصير محددا بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى وعند عدم المحوى يكون الحاوى محيطا بالخلاء
ضرورة لكن وجود الحاوى مع عدم المحوى غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمح **فان قلت** كل واحد منهما ممكن فيكون

المجموع ممكنا **قلت** اما كون المجموع ممكنا لو امكن اجتماعهما وهو مم فان الممكن قد يمتنع اجتماعهما لكون نبذ كتب الآن
وغيره كتبنا الآن **قال** ومصدر ازلية العقول وابديتها **اقول** العقول ازلية وابدية اما
كونها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع جهات فالابد من تاثيره في العقل الاول والا كان له حالة منتظرة
هف فيكون العقل الاول ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود المستجمع للشرائط وارتفاع الموانع
العقل الاول ايضا مستجمع جهات فلا بد منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اى للعقل من قول فهو حاصل
له بالفعل والا كان له شيء مما يمكن له حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث مسبوق بمادة لما مر فيكون ماديا
هف ولو كان كذلك كان العقل الثاني ايضا ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة
وهكذا نقول في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل ان يقول لا حاجة الى
هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان زمانيا لان كل حادث مسبوق بمادة هف واما انها
ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور
المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون البارى تعالى او شرف العقول قابلة للتغير والحوادث وهو مح
لان التغير من شان حاله تعلق بالمادة **قال** وصدور كثرة بتوسط العقول عن البارى تعالى وعن العالم الجسماني لانه
**اقول** قد ثبت ان واجب الوجود واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب الفعل لانه وكذا الافلاك
معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة على ما يرد كلها اختلاف وكذا الكواكب فيكون مباديها العقلية
كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة والا
لم يكن صدور الفلك الاعظم الذي فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى والصورة عنه لكن تلك الكثرة ليست باعتبار
صدورها من واجب الوجود لاستحالته بل بعضها له من ذاته وبعضها له من علته فاذا انضم ما له من ذاته
الى ما له من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فان المعلول الاول له ماهية ممكنة الوجود لذاتها
واجبة الوجود لعلتها فله وجوب الوجود بالغير الذي هو الواجب وامكان الوجود لذاته فيكون باحد

بهذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدأ للفلك التاسع والمعلول الأشرف يجب أن يكون بإزاء
للجهة التي هي أشرف في العقل فإن المعلول يجب أن يكون مشابهاً للعلة ومناسباً لها فيكون بما هو موجود واجب
الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع وبهذا الطريق يصدر عن
كل عقل عقل وفلك إلى أن تنتهي الأجرام السماوية ولا بد من الانتهاء إلى جوهر عقلي وجرم سماوي إذ لو استمر
ذلك [illegible] لكانت الأجرام غير متناهية وهو محال ولا يجوز أن تنقطع العقول قبل انقطاع السماوات وإلا
لبقي مختلف من السماويات غير مستند إلى علة والعقول ليست أقل عدداً من الأفلاك فإذن لا بد أن ينتهي
ذلك إلى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر فيصدر عنه هيولى العالم العنصري وصورها المختلفة
الاستعدادات المختلفة في الهيولى ويسمى بالعقل الفعال لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر وليس اختلاف
الهيولى لقبول الصور من جهة العقل المفارق وإلا لما تغير الاستعداد لعدم التغير في العقل المفارق بل
الهيولى تحصل لها الاستعدادات المختلفة بواسطة الحركات الجزئية السماوية فكل حادث مسبوق بحادث
آخر لأن الحادث إما أن يوجد دائماً أو بعد حدوث حادث آخر لا سبيل إلى الأول وإلا لزم دوام
الحادث هف فتعين الثاني وإذا كان كل حادث مسبوقاً بحادث آخر فإما أن يوجد تلك الحوادث
على الاجتماع أو على التعاقب لا سبيل إلى الأول وإلا لزم أمور لها ترتب في الوجود بلا نهاية فتعين
أن يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا إلى أول فإن قلت لا نم أن الحادث إذا لم يوجد
دائماً يلزم أن يوجد بعد حادث آخر لم لا يجوز أن يكون أول الحوادث قلت ما هو أول الحوادث إما أن
يكون علته التامة حادثة أو قديمة فإن كان الثاني يلزم قدم الحوادث وهو محال فتعين الأول لكن أول
الحوادث هف قال فاصل اه أقول هذا غني عن الشرح الآن لقائل أن يقول إن أريد بالتطابق
الجملتين اتحاد طرفيهما فلا نم أنهما إن لم تتطابقا يلزم أن تنقطع الثانية فتتناهى لم لا يجوز أن يكون عدم
تطابقهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وإن أريد به أن يكون بإزاء كل جزء من الأولى جزء من الثانية
فلا نم أنهما إن تطابقتا يلزم أن يكون الناقص مثل الزائد لم لا يجوز أن تطابقهما لعدم تناهي أفراد الثانية

لانه



لأنه لا ينتهي أجزاؤها إلى حد لا يبقى بإزاء كل جزء من الأولى جزء من الثانية وإنها كالمحال في
الخردلة والجبل قال خاتمة في أحوال الآخرة اه أقول النفس بعد خراب البدن إما
أن تفسد أو تبقى والحق أنها إما أن تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ أو لا تتعلق فهنا ثلاثة أقسام لا سبيل إلى
الأول إذ النفس لا تقبل الفساد وإلا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لأن الفاسد بالفعل
غير القابل للفساد لأن القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد فيكون النفس مركبة وقد مر أنها بسيطة
هف فإن قلت لم لا يجوز أن يكون البدن محلاً قابلاً للفساد والنفس قلت لأن كون الشيء محلاً لإمكان
فساد ما هو مباين القوام له أولى لكان وجه غير معقول فإن معنى كون الشيء محلاً لإمكان وجود شيء
أو وهو تشبيه بوجوده فيه حتى يكون حال وجوده مقترناً به وكذلك في إمكان فساد شيء وهذا يقتضي
أن يكون الشيء محلاً لفساد نفسه بل البدن إنما فيه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به ولا سبيل إلى الثاني
لأن النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى أن عند حدوث كل بدن لا بد أن يحدث نفس لأن النفس
حادثة لما مر فيتوقف حدوثها من علتها على استعداد مادي وما في النفس بالبدن فالعلة التامة
لحدوثها متوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على معنى أنها تنعدم بعدمه وتتحقق
بتحققه فعند حدوث كل بدن لا بد أن يفيض عليه نفس من مبدئها فلو تعلقت به نفس أخرى على سبيل
التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبران له وهو باطل إذ لا يشعر كل واحد منا إلا بنفس
واحدة فإذن الثالث حق وهو المطلوب وهو مبتني على حدوث النفس وقد عرفت أنه مبني على فساد
التناسخ فيكون دوراً أو الخطأ وجوب كون العلة بحيث يتحقق بتحققه ثم لا بد له من دليل قال بداية
أقول اللذة إدراك الملائم من حيث هو ملائم وإنما قلنا من حيث هو ملائم لأن الشيء قد يكون
ملائماً من جهة دون جهة والالتذاذ به إنما يختص بالجهة التي هو فيها ملائم ولكل قوة من القوى لذة
وخير وأذى وشر تختص بتلك القوة فلذة الذوق الحلو ولذة البصر النور ولذة الوهم الرجاء
ولذة الحفظ تذكر الأمور الماضية وأذى كل واحد ما يضاده والملائم للنفس الناطقة من جهة القوة

الفعلية ادراك المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته من جميع الجهات
بريء عن النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم يدرك ما صدر عنه من العقول المجردة
والنفوس الفلكية والاجرام السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث تصير
عالما عقليا مشتملا فيه صور الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض اليه فيكون موازنا للعالم
الموجود كله وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل هو في مرتبة يقبح معها ان يقال انه
افضل واتم اذ لا نسبة له اليها فضيلة وتماما وكثرة وهذا الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا
تحتاج في تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل يكون اشد اذ حينئذ يزول عنها الاشتغال بقوى
البدن فيتخلص لها اشتغالها بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة
بل يكون التذاذها بكمالها اتم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعلق النفس بالبدن انما كان
لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية **قال** رحمه الله **اقول** الالم ادراك
المنافي من حيث هو مناف وانما قلنا من حيث هو مناف لان الشيء قد يكون منافيا من جهة دون
جهة والايلام يختص بالجهة التي هو منها مناف والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة
للكمال فالنفس لو فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال كانها صارت صورة للنفس
فادركت المنافي من حيث هو مناف فيعرض لها الالم **قال** رحمه الله **اقول** العقل الكامل بالاعتقادات
البرهانية اي الجازمة المطابقة الممتنعة للتغير ان كانت نقية عن الهيئات البدنية الردية مرتفعة
عن الكدورات الجسمانية اتصلت بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق
عند مليك مقتدر فوجدت لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه السعادة الحقيقية واليه
الاشارة في القرآن المجيد بقوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون
فان الايمان هو العلم بالله وعدم لبسه بالظلم هو النقاء عن الهيئات البدنية وان لم تكن
نقية عن الهيئات البدنية بل يبقى فيها بعض من تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة

الحقيقية

الحقيقية وتأذت اذى عظيما بسبب ميلانها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها لها لفقدان الآلات
والآلام التي تكون بسبب هذه الهيئات لا تكون لازمة لزوال هذه الهيئات بعد الموت شيئا فشيئا
مع ترك الافعال المبقية لها بتكررها فتزكى النفس وتبلغ السعادة اللائقة بها **فان قلت** العلاقة البدنية
كيف صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والآلام العظيمة مع ضعف علاقة البدن واستحكام
العلاقة مع هذه الامور **قلت** اللذات والآلام النفسانية وان كانت في غاية القوة الا
ان تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره ايضا في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما عائقا
عن الآخر **قال** رحمه الله **اقول** النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شأنها ادراك الحقائق
باكتساب المجهول من المعلوم لزم لها اي للنفس من هذا الكسب شوق الى الكمال الذي هو مشوقها فاذا فارقت
البدن وتنبهت لكمالها الذي هي بطبعها نازعة اليه الا ان اشتغالها بالبدن انساها اياها كما ينسى
المريض الالتذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات بالحقيقة وليس معها ما به يمكن كسبه يعرض لها الالم
العظيم وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة وكان مثلهما مثل الخدر الذي لم يحس
بمؤلمه فلما زال عائقه احس به **قال** رحمه الله **اقول** النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم
والشوق اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية لا تتعذبون
لانهم غير عارفين لكمالاتهم فان الحكم بان للنفوس كمالات حقيقية ليس باولي غير مشتاقين
اليها لانها لم يعرفوها اصلا وكانت البلاهة ادنى الى الخلاص من الفطانة البتراء فان النفوس
التي عرفت بالاكتساب النظري ان لها كمالا تاما ثم انها لم تكتسب الكمال سواء اكتسبت ما يضاد
الكمال او اشتغلت بما صرفها عن اكتساب الكمال من غير اكتساب مضاده او لم تشتغل بل كسلت
وتوانت في الكمال يتعذبون بفقدانهم لاشتياقهم الى الكمال الفائت عنهم وانما حصل لهم ذلك
الشوق باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى المشتاق اليه وهو فطانتهم البتراء اذ الابله
في اللغة هو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة الاهتمام وان لم تكن خالية عن الهيئات البدنية

الردية فاشتاق الى مقتضى تلك الهيئات فيتألم بفقدان البدن ومقتضاته من غير حصول المشتاق

اليه ويبقى في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق لان آلة ذلك قد بطلت وصلوح التعلق بالبدن قد

بقى لسكون في غصة وعذاب اليم الا ان ذلك التعذيب ايضا لا يبقى دائما وهذه الهيئات تختلف في

شدة الردائة وضعفها وفي سرعة الزوال وبطوءه ويختلف ما يكون من التعذيب بحسب

الاختلافين ولكن هذا آخر ما اردنا ان يكتب على سبيل الارتجال من غير ايجاز مخل وتطويل

ممل في شرح هذا المختصر والحمد لله

على الانعام وللرسول

افضل السلام

تمت

قد وقع الفراغ من تنميقه يوم الثلثا على يد العبد الضعيف الحقير المذنب [illegible] المحتاج الى رحمة ربه البارى [illegible]

غفر الله له ولوالديه ولمن [illegible] والله [illegible]

تمام شد

[illegible] جعل [illegible] لنا في الدنيا قرينا وفي القبر مونسا وفي القيامة شفيعا وعلى

الصراط نورا وفي الجنة رفيقا ومن النار ستيرا وحجابا برحمتك يا ارحم الراحمين

قوله باسمك بدل من قوله بسم الله فيتعلق بما تعلق به اعني ابتدئ لكون التقدير ابتدئ متيمنا باسم الله باسمك

وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب وسبب الالتفات انه اذا ذكر اسم الله الدال على اتصافه بصفات الكمال

حصل له باعث قلبي على التوجه اليه والخطاب معه فلما وصفه بانه رحمن اي منعم بجلائل النعم وبانه رحيم اي منعم

بدقائق النعم قوى ذلك المحرك الباعث وحصل الالتفات بقوله باسمك متوجها اليه ومخاطبا فان قلت لم لا

يجوز ان يتعلق بقوله يحمدك وقوله اللهم معترض بينهما قلت في استقبح التعلق بحرف ان سعان يقوله يعنى

بفعل واحد فان قلت لم فصل قوله يا اهل الحمد والثناء عما قبلها قلت لان بينهما كمال الاتصال فانه تاكيد

للاول لانه قال ادعو الله فان قلت لم وصل قوله يا ذا العظمة والكبرياء بما قبلها مع ان المنادى فيهما

واحد قلت وان كان المنادى فيهما واحدا بالذات لكن بينهما مغايرة باعتبار المفهوم فلذلك عطف

قوله والثناء هذا من عطف العام على الخاص لان الثناء مفهوم مشترك بين الحمد والمدح والشكر فاذا

التعميم اذ قوله يا اهل الحمد يدل على ان الله مستحق لافراد الحمد على ان يكون اللام للاستغراق واستحقاقه لافراد الحمد

لا يدل على استحقاقه لافراد العام فان قلت استحقاقه لجميع افراد العام يدل على استحقاقه لجميع افراد الخاص

فلم لم يكتف بقوله يا اهل الثناء قلت جيء تفصيل هذا النوع كما يعطف العام على الخاص [illegible]

فان قيل لم قدم الحمد على الثناء مع ان الثناء اعم من الحمد والاعم مقدم على الاخص لعمومه قلت

للتسجيع والفاصلة فان قيل لم كرر الخطاب في قوله باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء قلت لان المقام مقام

التضرع فلذلك كرر الخطاب كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وانما قدم العظمة على الكبرياء

لان العظمة تستعمل في الذات والكبرياء في الصفات والذات مقدمة على الصفات فان قيل

مبدع الاجسام ان لفظ مبدع غير واقع موقعه لان موقعه انشاء المجردات والاجسام من الماديات قلنا

المبدع بمعنى الموجد وقوله الاجسام المختلفة الطباع اشارة الى براعة الاستهلال وهي ان يذكر في

مولف في اول الكتاب لفظا يدل على الاغراض في سكون الاجسام المختلفة الطباع اشارة الى موضوع

علم الطبيعي وقوله الجواهر العقلية اشارة الى موضوع علم الالهي وانما قدم اشارة الاول على الثاني لان

بحث علم الطبيعي مقدم على بحث علم الالهي فان قلت ان هذه الجواهر العقلية حادثة عند الحكماء

وكل حادث سابق بمادة ومدة فلا يكون الابداع واقعا موقعه قلت ان هذه حادثة بحدوث

الذاتي دون الزماني فهو مرادف بالقدم الزماني فلا ينافي الابداع حواشي

بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالعون

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا منشئ
الاجرام المختلفة الطبايع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك
بمحامدك التي لا تنطوي مراحلها بخطى التحديد ونشكرك على مواهبك التي يضيق عن
الاحاطة بها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر وافضل افراد اهل
الوبر والمدر واشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى اقصى المراتب
الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام
وصحبه الائمة الامناء العظام ونسألك ان توفقنا للتحقيق في المطالب
وتهدينا محجة الوصول الى اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء
المؤملين جدير **وبعد** فهذه نبذة مشتملة على شرح ما سوى المنطق
من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء
المتاخرين اسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين
مفضل بن عمر الابهري اعلى الله تعالى رتبته في حظاير القدس وبوأه مع الصديقين في مقاعد
الانس امليتها مع قلة البضاعة ورجلي في مضمار هذه الصناعة بالتماس طائفة من

الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثه حيث
لم يقنع لو شرح يكشف لهم من وجوه فرائده نقابها ويذلل لهم مسالك التحقيق
من مطايا البيان صعابها لكن انه لا يسعني الا اسعافهم بما اقترحوا ولا يوافقني
الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله المستعان فيما قصدته من تحصيل سؤلهم وابتغاء
الى غاية مأمولهم انه خير موفق ومعين **قال** المولى المصنف روح الله روحه و
[illegible] في اعلى غرف الجنان فتوح القسم الثاني في الطبيعيات **اقول** لما
كانت الحكمة علما باحوال اعيان الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس
الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا و
اختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بها كالاعمال الصادرة منا انقسم
لا محالة بانقسام متعلقها اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال
القسم الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم
يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية
ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما لا يوجد في الخارج بالمادة وهو العلم الاعلى المسمى
بالالهي او عما لا يوجد فيه الا معها وح اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث فهو العلم
الاوسط الموسوم بالرياضي او لا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا

ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او
الواقعة بين اهل المنزل لدوام الايتلاف او المدينة لبقاء الاتفاق والالتيام
والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق
خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس
الانسانية الى كمالها الممكن لها بحسب قوتيها النظرية والعملية فيدخل فيها المنطق
بل العمل ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتب المصنف هذا المختصر على ثلثة اقسام في
علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الآلهي وانما اختار
هذه العلوم الثلثة من بين سائرها اما المنطق فلمساس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل
العلوم كلها واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري
جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال النفس في النشأتين
والاول مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى يحصل بالآلهي والثانية باعتبار
النشأة الاولى يحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر
على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام
الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر منها على اكمل
وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي والآلهي لتقدمه على الطبيعي بالآلية

والطبيعي على الآلهي لتقدمه بالنسبة الينا ولكون التعليم متدرجا من الاسهل الى الاصعب
على ما يقتضيه داب الارشاد في التعليم قال وهو مرتب على ثلثة فنون اول
مباحث هذا القسم منحصرة في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال
الثاني فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم
الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما
فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي
الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها
وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات
كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول
على الاخرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها تستحق التقدم كما تستحق الجنس
لعمومه التقديم على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والفن الثاني على
الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث
الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه الينا على
ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث
في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو باب المسمى بسماع الطبيعي

وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط العلوية وهو باب السماء والعالم او

البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي

ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب آثار العلوية او التي لها صور من شانها

الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب

النبات او التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو

باب الحيوان او التي لها نفوس الناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب

الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص اجمل في التقسيم فجعل

الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها بحث اما

عن العناصر او عما حدث منها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اقول

ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية

للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للبداية الا ان البصيرة انما

تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا اراد المص تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع

هذا العلم ببيان تالفه من الهيولى والصورة لكن هذا المطلب لما توقف على بطلان الجزء

الذي لا يتجزى على ما ستطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال

الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقعت خبر

مبتدا محذوف او مبتدا حذف خبره اي الاول من الفصول فصل او منها فصل

والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا

بحسب الوهم او الفرض العقلي تتألف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض

وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى

جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية بحيث يكون واحد منها وسطا بين طرفين

والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالعرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور

ايضا ممكن غير ممتنع لان الامور الغير المتنافية اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها

بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان

الملازمة لظهوره بل اشار الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء

على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل

والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض

وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو ح ضرورة فرض

تالف الاجسام ذوات الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد

الطرفين من الوسط ح يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فيتجزى الوسط وقد

فرضنا انه لا يتجزى هف واذا ابطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى

فيلزم امتناعه وهو المط فان قيل لا نم ان الوسط يمنع تلاقي الطرفين لم لا يجوز انقسامه وانما يلزم
ان لو حصل فيه جزءان وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون له نهايتان يلاقي كل واحدة
منهما طرفا ولا يلزم من حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اتحد
محل النهايتين من الوسط لم يتميز احديهما عن الاخرى في الوضع فملاقاة احديهما
لاحد الطرفين والاخرى للاخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وان تعدد لزم الانقسام
قطعا وثبت المط وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود اجزاء
ثلثة متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الاخرين والتالي بط اما الملازمة فلما ذكر
في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من
الملتقيين او يلاقي احدهما دون الاخر او مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم
عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزي الوسط
والرابع تجزيها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على بطلان
المقدم المستلزم للمط وعلى هذا التقرير لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على
الملتقى من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال فصل في اثبات
الهيولى اول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حل اثنان منها في الثالث يسمى احد
الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى



اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم برهان لانها الجوهر المتصل القابل
للابعاد المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية فسيأتي البرهان
على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد المص اثباتها بالبرهان في هذا الفصل
والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل
هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر وما يتركب منها لانا اي جسم فرضناه من تلك الاجسام فهو اما
ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل
وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا
فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء لا يتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو بط وان قبلت الانقسام فيها تكون اجساما
اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل فتكون اجساما متصلة او مشتملة على اجزاء فيعود
فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية
فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فتكون
اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي جسما متصلا

وهذا الجسم يطرد عليه الانفصال على ما نشاهده فلا بد ان يكون فيه شيء يقبل الانفصال
الطارئ عليه اذ طريان الانفصال على ما لا قابل له فيه محال فالقابل للانفصال في الجسم اما
ان يكون هذا المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة
المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك منه اولا
او شيئا آخر غيرهما لا سبيل الى الاولين وهو ان يكون القابل للانفصال المقدار
او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال لان كلا من
الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عن الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال
والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة
واذ ثم فتعين الثالث وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة
والمقدار وهو المعني بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المط فان قيل
غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة ومقدارها قابلا للانفصال
لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان لو ثبت انه
محل الصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلت ليس المعني بالانفصال
عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد عن الجسم
وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد قبله





والاتصالين الاخيرين بعده ليجزي حتى ان قبوله الانفصال هو قبوله الاتصال الواحد
مرة والاتصالين آخرين اخرى فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها يكون
محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو هيولى اذ
لا يراد بالهيولى الا جوهر محل الصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية
قبل طريان الانفصال جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود
والنهايات وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال
من لوازم ماهية الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر
المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا
فعند طريان الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام
لازمه ويحدث متصلان اخران مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في الجسم شيء سوى
الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه بالكلية وحصول
جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم جوهرا
موجودا بالذات في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا
رافعا للامتياز الوضعي بينهما وهو في تلك الحالة جسم واحد وعند طريان الانفصال
على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق به جسميتان اخريان كذلك ويعتبر الجوهر
الوضعي بينهما ه

الباقي بهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق كون الجسمية صورة حالة في
الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول
احدهما في الآخر او بطريق حلولهما في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول
اما ان يكون بطريق حلول الصورة الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة
مع بقاء المحل بصورة اخرى يحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول
هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون
البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض
والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر
الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير
للصورة الجسمية الموجود في الجسم دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا ثبت
الهيولى في الجسم القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي
الحقيقة المنسوبة الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين
الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لا بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لا يقال
مع قطع النظر عما يغاير ذاتها وتنفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية عنه بحسب الذات والا



فمفتقرة بحسبها والاول اي كونها غنية عن المحل بحسب الذات مح والا لزم
استحالة حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول
بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه لتخلف عن الذات
مقتضاها وانه مح فتعين الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر
الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المقدارية اينما توجد تكن حالة في المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام
كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة
على المصادرة على المط لان المط من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن
مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول
الانفصال متوقف على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها
متوقف على وجود الهيولى لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل
ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المط واجيب عنه
بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل فوجود
الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على
المط وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض

وسقوطه واضح اما ثالثا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال
بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال
من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما رابعا فلان قوله والحكم
على الصورة بقبول الانفصال متوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف على
وجودها في الواقع فلا نم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان الحكم مطابقا للواقع
وهو ممنوع وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اراد انه متوقف على وجود الهيولى
في الواقع فالمنع عائد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه متوقف
على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون
اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعفه
ظاهر مما حققنا من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي
النظر لا الاتصال واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه
الاتصال او غيره مع جوابه فقليل الجدوى لظهور مراد المص حسب ما قررناه
واعترض الامام على هذه الحجة بانها انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية
ماهية نوعية ولم يدل عليه دليل فمن الجائز ان يكون الصورة الجسمية في الاجسام
الجوهرية فيلزم من كونها قابلا للانفصال





القابل للانفكاك مخالفة بالنوع لصورة الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم
من افتقار الاول الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا يثبت الهيولى في
جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية المحسوسة
من الجسم اولا ولا شك انها ماهية نوعية لما انها لا تختلف بالفصول بل بالامور
الخارجة عنها لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في حقيقة تلك
الهوية الاتصالية ولئن كانت الصورة الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة
مغايرة للهوية الاتصالية فالهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها وافتقار
الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى
في الاجسام كلها وهو المط قال فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
اقول يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا الفصل
اولا لاثبات ملازمة الصورة فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت
الصورة مجردة عن حلولها في الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية و
التالي بط بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثاني من التالي
فلانا هي الابعاد كلها جسمانية كانت او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه
لامكن ان يخرج من مبدء واحد امتدادان على نسق واحد اي خطان مستقيمان كالضلعين

ساقا مثلث ويذهبا الى غير النهاية كخطى آب آج لان البعد الواصل بين الخطين يتزايد
حسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما
مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين
الى غير النهاية عدم تناهى تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه
بينهما ولا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبداء واحد الى غير النهاية يمكن
ان نفرض بينهما ابعادا غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد
من مبداء مثل نقطة آ خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين
نقطتين متساويتى البعد عن نقطة آ كنقطتى ب ج بحيث لو وصلنا بينهما
بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطى آب آج حتى يكون آب ج مثلثا متساوى
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
متساويتى البعد عن نقطتى ب ج كنقطتى د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدى
ب ج عن آ ويكون كل من آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى د ه بخط د ه
لكان كل ضلع من مثلث آ د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على
الوجه المذكور كنقطتى و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع آ و ز ثلث اذرع

ونفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينها بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على
الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى د ه
البعد الاول و و ز البعد الثانى و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية
ان كلا من تلك الابعاد يشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى
د ه مشتمل على البعد الاصل اعنى ب ج وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى و ز مشتمل على
زيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل على
زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصل
الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة فى بعد واحد فوق
المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك
الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما
وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد
الثالث لان البعد الثالث يشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول فيشتمل
عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة
موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان
امتد الخطان الخارجان من مبداء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة

بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية
وبحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على
الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين حاصرين
فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان القسم الاول من التالي
فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية لما احاط بها اما حد واحد او
حدود وان لم تتشابه ويكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في
المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى
جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا
بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشترك
الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا
باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها
لجاز زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله
انما يكون بالاتصال او الانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة
عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو القسم

الاول



الاول من التالي واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة
الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل
وتبدله لا يكون الا بالاتصال او الانفصال فان الشمع تتوارد عليها اشكال مختلفة
من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه بانا لا ندعي
ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما الاتصال او الانفصال
او الانفعال والكل منها من لواحق المادة وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة
ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فلزم الخلف المذكور واعترض
ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست بديهية
ولم يقم عليها برهان فكيف يقبل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا
بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او
بانفصال بعض الاجزاء عنه او بانتقال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما
في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال
بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة واما الزام الاستدراك
بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال
والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات فمن تعيين الطريق وهو ليس من
داب المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل والتابع

وهي ثلثة الاتصال والانفصال والانفعال

مقارنة الهيولى على كل واحد من المقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا في اثبات المقارنة

بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل قال فصل في ان الهيولى لا تتجرد آه اقول

يريد ان يثبت في هذا الفصل ملزومية الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان

الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد

بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فيبطل

كون الهيولى متجردة عن الصورة اما القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت

اما منقسمة او غير منقسمة والثاني بط لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم

والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان ينقسم

في جهة واحدة فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط

واما انها مستقلة فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا بمثل ما مر في الخط

او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة الخط

المستقل اذ لو وجدت خط مستقل وتوسط بين خطين هما طرفا السطحين فاما ان يحجبهما

عن التلاقي فيكون ما به تلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم انقسامه في العرض وانه

خ او لا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا خ لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة

واما الثاني فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بين سطحين

هما طرفا جسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي او لا وكلاهما باطلان لما مر في الخط واما الثالث

فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هف

واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء

لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح

وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين

حيث ذهبت الى ان الجواهر الفردة تتالف في الطول منها الخط والخطوط تتالف

في العرض فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على

مذهب هولاء جوهران لا محالة لان المتالف من الجواهر لا يكون عرضا واما النقطة

المستقلة فان قالوا انها نفس الجوهر الفرد لا غير اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع

غير منقسم هو جوهر وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات

وضع غير منقسمة لا يكون نقطة عرضية لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر

الفرد فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا اذ اسقط الاعراض المبني على زعم

تغايرهما مع جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء لان هذا

الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل

المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما

والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف

واما بطلان القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت ذات وضع باقتران
الصورة فغير صير ورتها ذات وضع اما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او
تحصل في بعضها دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان فاستحالتهما بديهية واما
الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء لتساوي
نسبتها الى كل واحد منها فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وان رجح
والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز لا تندفع بها الترجيح
بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلابد ان يختص كل من اجزائها بجزء
معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها
الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح قطعا اما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء او بالعكس وانتقالها
بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء
المنقلب الى جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في صورة النقض
ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء او الهواء له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء
الحيز المنتقل اليه وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق له اعني المحاذاة المذكورة
يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم

ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا
يقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح فلنبين في الحج المذكور انما لزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران
الصورة اليها فلم لا يجوز ان يبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران
الصورة اليها فلا يلزم الحج قلت الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى
في الاجسام اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة
غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت
بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها
لم تكن مجردة لاستلزامه الحج المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى
المستمرة على التجرد فلا تعلق لها بالمبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا بيان في وجودها
ولا عدمها ما كنا بصدد اثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت هيولى
مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى تكون مجرد اصطلاح قال فصل
في اثبات الصورة النوعية آه اقول لما فرغ عن اثبات الهيولى وتلازمهما
الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية فقال لكل نوع من الاجسام صورة
لغير صورتها الجسمية بها صار ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة

غير ذات وضع ثم صارت بعد ذلك

الى النوع بالتحصيل لتحصّلها وتسمى طبعة ايضاً باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون
الذاتيين وقوة باعتبار تاثيرها فى الغير وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم
المقتضى لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امراً خارجاً عن ذات
الجسم بل هو حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز
بحسب ذاته لا لاجل امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئا يقتضى اختصاصه
بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً واذا تمهدت هذه المقدمة
فنقول كل نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته
الحصول فى ذلك الحيز فالمقتضى لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة
الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاشتراك
اشتراك جميع الاجسام فى ذلك الحيز وكذا الثانى لاستلزامه كون القابل فاعلاً واشتراك
العناصر فى الحيز لاشتراكها فى الهيولى وهما باطلتان فتعين الثالث وهو المط وبهذا التقرير
يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضى للاختصاص فاعلا خارجاً فمع التمحلات الملتزمة
فى جوابه ما هو ظاهر عند المتأمل واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية فى اثناء مباحث
التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين
فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهى لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا

الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى فالهيولى
مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شئ منها عن الاخرين قال هداية اقول
من عادة المص فى هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه فى مسئلة
ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال فدفعه
يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة ودفع الاشتباه
فى كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها هداية على ما هو دأبه
قوله واعلم ان الهيولى آه يريد به بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام فى المط وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل
يكونا معلولى علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان تكون العلة موجبة ليتحقق
التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة
موجبة حيث يثبت التلازم جزماً اما فى القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة
والمعلول صاحبه واما فى القسم الثانى فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة
والعلة لايجابها تستلزم المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر ويتحقق التلازم
اذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان فاما ان يكون الهيولى
علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولى علة ثالثة منفصلة والاول باطل
اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم

علة وجود المعلول

وجود العلة عن المعلول بالذات لكن الهيولى متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات

لما بين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا تكون الهيولى علة للصورة وبهذا

التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة

لا يستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور

ان الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي اللازم من العلية

فلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض

وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود لكن الهيولى ليست

متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو خلاف لما ثبت

بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني

المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك الخ واما الشرطية المذكورة في الجواب

وهو قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات

على الصورة فان اراد بها انها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية

ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص ولا

يلزم من ذلك ان يكون للتشخص دخل في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان

المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع

اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية وبين ان تشخص الهيولى عن

اذ العلة الفاعلية مقدمة بالوجود

---



الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلية

لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكن يقول متصلا بهذا الكلام وكذا الثاني

لان الصورة لا تجب وجودها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية

للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل

هو الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل

فوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه وبه ان توقفت عليه فوجوب

وجودها اما مع الشكل او بالشكل والهيولى ليست متأخرة عن الشكل لما تبين

ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة

علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم

او المع متقدم لكن الصورة مع الشكل او به على ما مر آنفا هذا ما ذكره المص

والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها لا تطابق الواقع اما

عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت الهيولى

عليه لا محالة فلا تكون معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت الصورة

علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فتقدم

الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا

لحصول المط بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان

الهيولى والصورة معلولان لعلة ثالثة منفصلة فضد ورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز
ان يكون بحيث يستغني كل واحدة منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع
تالف الجسم منهما ضرورة امتناع تالف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط بينهما اصلا
واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى مفتقرة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان
الصورة يلزمها التشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الصورة الفاسدة ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا
توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى بذلك
البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في التشكل وذلك ظاهر واعترض على هذا بان
افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف
لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعلية منع ظاهر وهو ان اللازم
ههنا ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة
المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصورة المتشخصة المتاخرة عن التشكل
وهو قريب مما ذكرنا واما الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور
دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار
الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار

الهيولى

الهيولى الى الصورة في التشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى
في التشكل فالكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما ذكره هذا القائل فان
كون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بان اللازم مما فسرناه
هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى وظاهر انه ليس بدور قال في المكان اه

اقول لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع
فيما هو المقصود من هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية
فبدا بما هو الاشهر منها وهو المكان فتحقق اولا ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته
بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ويمكن ان يراد ان يثبت اولا كيفية وقوع النزاع
بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شيء
من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم وان يقع منفصلا بفي
جوابا للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل الكوز
واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها بينه وبين
ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان يسقط ههنا عن درجة الاعتبار
اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف الملتزم في جوابه فالنسبة
المذكورة لذلك الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده تعين بها عندهم وصلح بذلك لان

يقع لهم نزاع فى كونها نيتة حقا اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول و
الشيخين الفاضلين ابى نصر وابى على ومن تبعهم الى ان ذلك الشئ هو السطح الباطن من
الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فالسطح الباطن من الجسم الحاوى هو الشئ
الذى ينسب اليه المحوى بكلمة فى كما يقال كرة النار فى مقعر فلك القمر وذهب آخرون
الى ان ذلك الشئ هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون
تزعم ان الخلاء الذى ينسب اليه الجسم بفى بعد موجود فى الخارج مجرد عن المادة من
شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لاشئ محض
وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم فى المقدار والتناهى
مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله الجسم لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء
الذى يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء فى
داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشئ الذى من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون
طرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيز الجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه
يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام
فيكون لاشيئا محضا بالضرورة لان الفراغ الموهوم ليس بموجود فى الخارج بل هو امر موهوم
عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم كان لاشيئا

محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم مع
اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ الموهوم من غير ان يعتبر معه حصول
الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر معه عدم الحصول فقط والا لكان هو الخلاء بعينه
من غير فرق واما انه لا يعتبر معه الحصول فلانه لو اعتبر فى مفهومه حصول الجسم فيه
بالفعل لزم ان لا يكون حيزا طبيعيا اصلا اذ لو اعتبر فى مفهومه ذلك لعند عدم
الحصول لا يكون الفراغ حيزا فينقطع نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب
الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين
الحكماء والمتكلمين واقع فى امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه
لامتناع كل من الفراغ الموهوم والقيد السلبى اما الفراغ فلانه على تقدير الوجود
هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبى فلانه يفضى الى كون ما
جعلوه فراغا موهوما لاشيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يا تيك بيانهما
عن قريب والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان
الفراغ الموهوم وان لم يحكموا بوجوده هربا من تداخل الابعاد وبامكان القيد
السلبى ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث
يلاقيهما فيكون ما بينهما لاشيئا محضا واذ قد بينت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب

الاول هو الحق رعند المص اراد ان يثبته في هذا الفصل وقال المكان اما الخلاء او السطح
الباطن المذكور والاول بط فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا
يتصور شي سوا مما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان المكان
موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان
مشار اليه بهذا او ذاك بحسب الخارج وكل ما هو شانه فهو موجود واما الكبرى فلان
الخلاء اما بمعنى اللاشي المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما
ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون
واياما كان فهو ممتنع ولا شي من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشي
المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة
كونه لاشيا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة
والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل
للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لاشيا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيا محضا
وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشي
المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلانه لو وجد مجردا عن المادة لكان
بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شي يمتنع حلوله

فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد
ماهية نوعية ولم يثبت بعد قال فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة لحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون بطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسيط واما في المركب فحكمه في الحيز
حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام
هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من
الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل
في شي منهما والكل بط اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما
ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه اولا
طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه
طبعا لا يكون طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون
طبيعيا واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه و ح
اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفين
وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى قسم

اي على تقدير ان لا يكون على سمت الحيزين ووقع منهما في جهة

الثانى وقد تبين بطلانه واذا ابطل اقسام التالى باسرها بطل المقدم فثبت انه لا يجوز
ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط واعلم ان المكان والحيز فى اصطلاح
الحكماء لفظان مترادفان انما يستعملونهما فى معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور
وظاهر قول المص فصل فى المكان وفصل فى الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتصاره
على بيان ماهية المكان فى الفصل الاول ومسارعته الى الاحكام فى الفصل الثانى من غير
التفات الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء فى ترادف اللفظين
ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثانى لبيان الاحكام وايراد
لفظى المكان والحيز فى الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل كلامه على اول الاحتمالين
فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى آخر لم يبينه باصطلاح جديد احدثه
وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثانى لزم كونه تاركا
ما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتفسيره
بما له الوضع لذاته وللحاصل فيه بتبعه لا يفيد لانه تفسير لمذهب الخاص بمحل النزاع
اذ للحكيم ان يقول ما له الوضع لذاته وللحاصل فيه بتبعيته هو السطح الباطن لا غير و
وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثانى الاحتمالين لزم بطلان
كلية الحكم الاول المذكور فى هذا الفصل اعنى قوله كل جسم فله حيز طبيعى لخروج المحدد
عنه اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء



للشهرة وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب قال وفصل فى الشكل اقول
قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد كالشكل
الكرى الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال
الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال
التى تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه
وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعى ينتج كل جسم فله شكل طبيعى اما المقدمة الاولى
وهى قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهى الابعاد واما الثانية
وهى قولنا كل متناه مشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهى الشكل فيكون مشكلا
لا محالة واما الثالثة وهى ان كل مشكل فله شكل طبيعى فلان كل مشكل فله شكل عند تجرده
عن القواسر البتة لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه
او من القواسر والثانى منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعنى بالطبيعى
الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعى وهو المط قال فصل فى
الحركة والسكون اقول لما كانت الحركة من الاحوال التى تعرض الجسم الطبيعى
من حيث انه جسم طبيعى وهى مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث
عنهما فى هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة

لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التوقف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها
بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز
ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فلزم ان لا يكون الموجود
موجودا او قد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل
الذي ليس له كمال منتظر كالباري تعالى والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة
من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون
دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة
خرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء
واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على الحركة
ضرورة ان التدريج موقوف بالحصول في الزمان الذي يعرف بانه مقدار الحركة فيتوقف الحركة
بالتدريج فيكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة
الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور او انه معرف بالحصول قليلا قليلا والسكون
هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه الحركة كالموجود
الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا وهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا
وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم



متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم
ثم ان الحركة باعتبار ما فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم في
الاقطار الثلثة من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم
في الاقطار الثلثة على تناسب تقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء متصلة من خارج في
اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار على التناسب
بانفصال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس
وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركة من برودته الاصلية الى السخونة على
التدريج مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة
استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع
وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع الى آخر فان المتحرك على الاستدارة
انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار
العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها
له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له موعروضها
بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية و
والذاتية تنقسم باعتبار المبدا الى ثلثة اقسام لان المبدا المحرك للجسم ان كان لحركتها بسبب
ميل مستفاد من الخارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع

شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر

الى السفل قال فصل في الزمان وفيه اوله في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول الدليل

على انية الزمان الثاني في حقيقته الثالث في بيان سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركة

متفقتين في الاخذ والترك احدهما سريعة والاخرى بطيئة فهي هذا الفرض نجد الحركة السريعة

تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة

وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة التي هي اقصر

بالبطء المعين يعني انا نذرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع المسافة الاولى

بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية بالبطء المعين فلو فرضنا الحركتين

في هذه الصورة اما مجرد لوضح انية هذا الامكان او ليسان انه قابل للزيادة والنقصان

مع انيته او لامر آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة

بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة

وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في الوضع المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان

احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض

اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلافهما فكان ثمن الثالث غير قليل

من بيانه لنتكلم عليه قلت المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين

لدفع وهم يرد على عدم الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة

وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم

متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة نفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم

لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا

موجودا يسع قطع المسافة من المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطء

المعين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين

فوضح ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطء

المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة مخالفة

في الاخذ او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لابد

ان تكون مخالفة بالزيادة والنقصان وغير ثابتة اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء

امكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة

هي امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة

غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع النصف

الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخير ضرورة ان المتحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف

الاول من المسافة لا ياخذ في قطع النصف الاخير منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود

امكانا متقدرا غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب

اي قابلا للتقدير من الزيادة والنقصان

واما الثاني فهو ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم
او الهيئة من هيئاته القارة او الهيئة الغير القارة لان المقدار ليس الا الجسم وهيئاته ولا
يجوز ان يكون مقدار الجسم او الهيئة القارة لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا
للجسم او الهيئة القارة لزم ان يكون غير القار مقدارا للقارة وهو مح لاستلزامه وجود الشي بدون
مقداره اللازم فان مطلق المقدار لازم للشي ذي المقدار وانه مح واذا ثبت انه ليس مقدارا
للجسم ولا الهيئة القارة تعين انه مقدار الهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس الا
الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له
بداية او نهاية وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية اذ عدم الشي لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا
بالزمان فيكون عدم الزمان قبل الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو مح واما الثاني
فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية وهو مح بمثل ما
مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته
وهو المط ولقائل ان يقول القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم
الزمان بالنسبة اليه لا تستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الاخر
قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا تستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نعول القبلية والبعدية

اللتان لا يجتمعان اما كونهما بالذات لاجزاء الزمان واما كونهما لغيرها فانما هو بتوسط وقوعه
فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما
من اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيها والاول مح والا لزم ان يكون الشي وعدمه جزئين له
وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وهو اما ان يكون الزمان الثاني عين الزمان الاول وهذا ايضا
مح لاستلزامه كون اجزاء الشي ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان
وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم

الدليل سالما عنه

## قال الفن الثاني في الفلكيات اقول لما فرغ

من مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات
وكسره على فصول فصل في استدارة الفلك ولنقدم على اثبات المط ما ينتفع به
فيه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القائمة
ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست
التي تقع اشارات الجمهور اليها مثل الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد
الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض و
ثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده الطولي حال
كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين

من نهايتي امتداد العرض يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد
العمقي قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج
عنها ولهذا لا يتبدل لان اصلاً فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان
حالتي الانتصاب والانعكاس واحد لا يتبدل اصلاً فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي
راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدمه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانعكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي
لا ان ينقلب الفوق تحتاً وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك
الجهات ليس باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلاً منهما
عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة
والى مقابل ذلك الشيء اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا يتبدل بتبدل
تلك الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعا فيما يلي
اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق
او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا
ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين واذ قد تمهدت المقدمات

الانعكاس

فحرى

٥١

فحرى بنا الآن ان نرجع الى اثبات المطلوب فنقول كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين
اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة اي في الامتداد
الذي ياخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق فالتالي مثله
اما انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنعت الاشارة
وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما
معدومة او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة
الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيل وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما
مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما ممتنع لكن
الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها فان الناس يشيرون اليهما
وكذا توجه المتحرك اليهما ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق كالنار
وبعضها الى جهة السفل كالارض فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة
ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا اقل
من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته
فان سكن لم يكن المقصود هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا
يراد بالمقصد الا ما ينتهي اليه الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة تحركه فهو حالة

اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الحيزين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا عنه وان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انهما جزان لها هف فثبت انهما غير منقسمة وبه تم حقيقة المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية متعلقة بمحل معتبرة الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء وتعين وضع الموجود في المستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل ثخن الجسم وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحددهما في ملاء متشابه واحد وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلت تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم تعينهما لان كل واحدة منهما يتحدد ح في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون سائر الحدود مع تشابهها

ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فتبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به فالملاء الذي يتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن الحد واذ لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حدا آخر من البعد انه تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول مح لان جهة الفوق هي جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فتبدل السفل فوقا وهو بط لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا به وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به فلا نم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه يتساوى بعد المركز

عن سطح الكرة فى جميع الجوانب فهذه النقط تكون غاية البعد فى الجسم المكعب يتحدد به
البعد الداخل فيه فتلك السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل فى المكعب
والنقط التى نفرض فيه مائلة من النقط الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها ابعد من
الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل فالنقط الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى
سطح فلا يوجد فى المكعب نقطة هى غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد
كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا
بحسب الاجزاء المفروضة فى المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة الغير المحققة
فيكون المركز غاية البعد فى الجسم الكرى فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهى الفوق وبمركزه
جهة البعد عنه وهى التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به
الا احدى الجهتين فما فرضنا محددا للجهتين لا يكون محددا لهما هف فمحدد الجهات
على تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد
فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض اولا والثانى يوجب ان يتحدد
بكل واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بشئ منهما لانه لا يعرض
حد فيما بين نهايتى الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيه حد آخر هو ابعد من الحد المفروض
اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين النهاية التى عند الآخر
هى غاية القرب من الآخر فلا توجد فى الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا
يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان يقال لو كان محدد الجهتين جسمين لا يحيط احدهما بالآخر

لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد بهما لان البعد
عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما واياما كان فهو
المستقيم ذاتا او جزءا وكل ما يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك
بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكرنا فى الفصل السابق وكل ما هو محدد
للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك
اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة محددة قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكونان
بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة
المستقيمة لا يحدد الجهة فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا
يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى
وهى ان ما لا يقبل المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا وكل واحد من بسايطه اما
ان يكون على الشكل الطبيعى وهو الكرى او القسرى والقسمان باطلان اما الاول فلانه
يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها فرج مضلعة على حسب تلاقى تلك
الكرات فلا يحصل من ملاقيها للفلك سطح واحد كرى متشابه الاجزاء لكن مثل هذا
السطح واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال كون
تلك الفرج مملوة بجسم فغير معقول لان الجسم المالى للفرج ان لم يكن على شكله الطبيعى كان
جزء من الفلك متشكلا بالشكل القسرى فيندرج فى القسم الثانى وان كان على الشكل

الطبع فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان
لا يلزم الخرق وهذا بين لاخفاء فيه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسايط او بعضها
لو كان على الشكل القسري امكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود
لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف
ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد اعني قولنا ذاتا
او جزءا اعانة قدمناها في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة
لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسايط على الاشكال القسرية
فان العناية بها تنفع ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال مصر ع ان
الفلك قابل للحركة اه اقول والمط من هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون
الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة
وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء
المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول
هذا الوضع له ليس من مقتضى طبعه والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في ذلك الوضع
لاشتراكها في الطبع اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبع بل كان لكل منها طبع خاص
يقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبايع فلا
يكون الفلك بسيطا وقد اثبتناه انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة للاجزاء

الفلك



الفلك ليست من مقتضيات طبعها المنكر فيكون زوالها وتبدلها اما ان يكون
بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول بط والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المط واما
الثاني وهو ان الفلك ذو مبداء ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل
حالة في الجسم مغايرة للحركة يقتضي الطبع بواسطتها الحركة لو لم يعق عايق ويعلم
مغايرتها لها بوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن بها تحت
الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون
الفلك ذا مبداء ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان
التالي لما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه
ميل مستدير لم يقبل المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ايضا ميل اصلا اذ
الميل انما يكون طبعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان
الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة التي لها
آلة في احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعني بكونه غير قابل
للحركة المستديرة فثبت الملازمة وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل
الميل المستدير بالقسر لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي
لان طبيعته المقسورة تقتضي الحركة القسرية بواسط الميل القسري ولا عايق مع ذلك وهو

الميل الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمهما واذا فرضت مدة الحركة بتلك القوة في مسافة
معينة فلابد من ان تقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن فاذا فرضنا جسماً
آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري
لمخالفته اياه في الجهة فهذه الحركة ايضاً تقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول
العديم الميل اقصر من زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو
تساويا لزم كون الحركة مع العايق كهي لا معه وانه محال ولابد ان يكون بين الزمانين نسبة
مقدارية ككون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين
من نوع واحد لابد ان يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك المعنى فلو فرضنا جسماً ثالثاً مساوياً
لكل من الجسمين السابقين في الامور المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي
الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل
الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان
حركة عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب انتقاص الميل
المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة لم يكن
للمقدار المنتقص من الميل تأثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل بذلك القدر لم يزد الحركة
سرعة فيؤدي انتقاص الميل بالقدر المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل بذلك القدر
مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة فما فرضناه معاوقاً من الميل لا يكون معاوقاً هف



وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم يزد السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تأثير
في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر تأثير اصلاً سواء كان انتقاصه اول
مرة او مراراً متعددة فممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة
ذلك وان اردتم انه لا يكون للمقدار المنتقص اول مرة تأثير في المعاوقة فهو مسلم لكن
لا يلزم منه ان لا يكون له تأثير عند كونه مراراً متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل بذلك
القدر لم يزد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل المخالف معاوق
من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في
الباب ان معاوقته يكون ضعيفة ايضاً فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت السرعة
لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقاً من حيث انه ميل وقد ثبت انه كذلك هف فثبت
ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص
الميل في ذي الميل الثاني وازدياده في ذي الميل الاول يزداد السرعة في ذي الميل
الثاني وتنتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل
الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي
الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا اتحدت الحركتان
مسافة واختلفتا سرعة وزماناً كان طول الزمان في احديهما وقصره في الاخرى بازاء

انعكاس السرعة في احدهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة
ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول
سرعة واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت السرعتان
اذ لو لم تتساو السرعتان لا تتساوى نسبتا سرعة واحدة اليهما اذ الشيء الواحد
لا يتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين يوضح ذلك اعتباره في الاعداد فلزم تساوي
سرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل
لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافة
فالحركة مع العايق وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا معه وهي حركة عديم الميل هف ونقول
ايضا لو تحركت الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث بتلك
القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي الميل
الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول
الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة
سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة والضعف
كان الزمانان متساويين في الطول وان كان احدهما ضعف الاخر في القوة كان
الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الضعيف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبتت

بطوءً وازداد الزمان طولاً وكلما ازداد الميل ضعفاً ازداد الحركة

المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان
عديم الميل لان زمان الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني
اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران
والاول لازم عدم تساوي النسبتين فلزم ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه وانه محال وهذا
المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم من فرض
الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات العددية مثل التنصيف والتربيع
والتثليث الى غير ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل
لها بحسب الطول وكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كنسبة التنصيف
والتثليث والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الميول واما
الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما للمحال وهذا يستلزم
الملازمة لاستلزام امكان وجود الملزوم بدون اللازم فتبين ان المحال انما لزم من فرض
حركة عديم الميل فيكون محالا فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من
ان الفلك ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات
الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة الجسمين ذوي الميلين
بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان مما يجب ان نذكر ان الحال المذكور

كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول

لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر ممكن بل واقع
كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية
واعترض على هذا البرهان من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين
تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وحركته لان نسبة زمان حركة ذي الميل
الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما يذكر
في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة
اذا اقتضت بنفسها قدرا ما اشتركت الاجسام الثلاثة في ذلك القدر من الزمان ويكون
لكل من الاخرين قدر آخر منه على حسب ميله ولا يلزم تساوي زماني عديم الميل وذي
الميل الثاني وذلك مثلا اذا كان مقتضى الحركة من الزمان في الوضع المذكور ساعة
اشتركت الاجسام الثلاثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى
يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة
ونصفا وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها نفس الحركة لعدم الميل المعاوق فيه فلا
يلزم تساوي الزمانين واجيب عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي
القدر المعين من الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة
واما خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل وامور اخر لا تنفك الحركة عنها ففي
الوضع المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان المطلق لمقتضى

الحركة



الحركة وذي الميل الاول ليس الا مطلق الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل
على ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي تقع فيه الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص
ومقتضى الميل الثاني هو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة
فلزم تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي قدرا
معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان منع
المقدمة وقعت في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع
لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع
السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع ان
لو لم يكن للسائل سند آخر اقوى من الاول وهو ان ذي الميل الثاني يشارك عديم الميل
في الحركة وسائر ما يتبعها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود في احدهما دون الآخر واذا
اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان يشاركه ذو الميل الثاني فيها فله قدر آخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقرير الثاني
الذي لا يطابق المتن واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا يرد وكذا الاعتراض
عليه وهو ظاهر وثانيها انا لا نسلم انه اذا تساوى حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم
ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عايقا ولم

لا يجوز ان يكون الميل الثاني بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة فلا يكون
عايقا وهذا الاعتراض مندفع بما اثبتناه ان ازدياد سرعة الحركة يحسب انتقاص الميل
المعاوق فلا يبعده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة انما
يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فسقوطه
ظاهر اما اولا فلانا لا نم ان ضعف الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون
بحسب انتفاش الاجزاء كما في قطن المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما
يمنع العايق عن كونه عايقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين
على نسبة الزمانين ان يكون المح من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل وهو المطلوب واجيب عن هذا بان هذا المحال
اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا بد وان يكون لاستحالة احد
الجزئين وليست لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة حركة
عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين
لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين
ممتنع مع امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء



او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين
لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء
فتعين استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل فيلزم المط واما الاعتراض بان اللازم
من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عايق ما اعم من الميل وغيره لان المح المذكور
هو كون الحركة مع العايق كهي لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا مع عن
عايق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العايق ميلا لجواز كونه عايقا خارجيا والجواب عنه
بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العايق الخارجي ثبت ان التفاوت
بينها بكون بعضها مع العايق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب المعاوق الداخلي
الذي هو الميل ففيها خبط ظاهر لانه قد تبين من البرهان ان المح المذكور انما فرض
حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة
مع الميل المعاوق وهذا ابين لا سترة به واما الحكم الثالث وهو ان يكون
الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب
قوى وطبايع بل له طبيعة مقتضية للميل المستدير فان اقتضت الميل المستقيم
لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة
للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي

اجتماعهما

الانحراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبعه ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع
لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانحراف عنه وهما متنافيان
فلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير هذا الدليل
وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرطي
الخروج من الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي
طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانحراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه
واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء
شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج
عنه لما لم يمكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول
في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاؤها السكون ليس
معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم
الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول الا ان اقتضاء الحصول
في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا
واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع هذا الاعتراض بما ذكر في الجواب
والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق نقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس

بصحيح جميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنهما مقتضية
لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لا نسلم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم
تقتض الا شيئا واحدا هو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة
بان يقال لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا
والحال انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند اللهم
الا ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع باندفاع السند ويصح الجواب واما الاعتراض
على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد
الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريتين وهما خلاف المفروض فتعين
استنادهما الى الطبيعة ويعود النقض فنعرف سقوطه بالتقرير الذي اوردناه في الجواب
عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانحراف بالنسبة الى
شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حالة كونه في الموضع الطبيعي
والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل
المستقيم الذي يقتضيه طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول مح لان طلب الموضع
مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني
وهو مستلزم للتوجه والانحراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا
الفصل لان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الالباء ولولا

الاصحاب ح

محافل مثل العجاب للحفاظ منها بمتن الكتاب فوائد فيها قرة اعين لاولى الالباب
والله مولى الرشاد وبيده ازمة التحقيق والسداد **قال** فصل في ان الفلك لا
يقبل الكون والفساد **اقول** هذا الفصل يشتمل على دعويين الاولى ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها و
الفساد زوالها عنها الثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان
الفلك محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا
يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى
فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد
فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج انه لا شيء من الجهات يقبل الكون والفساد واما الصغرى
فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد
من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما بين في الفصل الخامس من الفن
الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته
الكائنة اما ان تكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي
فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد لا تقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت
ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة

على المط هذا ما قاله المص في هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور
فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي
وما ذكر في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي تم وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان
اراد بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولا نم ايضا ان الحيز
الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل به على ذلك اعني
قولهم الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لا بد من دليل ويمكن ان يستدل
على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق
فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء
تلك اللواحق اولا فان تشاركها فيه فلا تخالف بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان
من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها
دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل الخرق
والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان
الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولئن منع انحصار
السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء
واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام

اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فـ

اما ان تكون بالمستقيمة منها او بالمستديرة وكلاهما محالان اما الاول فلان الخرق والالتيام
بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة
اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت
لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل ممنوع اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة
لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية
فلان الفلك بسيط عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل
عن النفس الفلكية بالارادة **قال** فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة **اقول**
المطلوب من هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت
ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ الزمان ويقوم هو بها فهذه الحركة
اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول باطل لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة
فهذه الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد
ولا يكون لها رجوع من هذا السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع
الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية
فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة
كان لمسافة هذه الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف

بالجهة

فههنا حركتان مختلفتان بالجهتين احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع
او الانعطاف وثانيهما الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف
فيلزم انقطاع الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع انقضاء
الزمان وانه باطل وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة
الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد
الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو باطل لان الوصول
اعني حدوثه لكونه اثر الفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون
الميل الموصل وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل
الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودا
حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين في حالة واحدة فحال الوصول الذي
يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد
من الميلين آني فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان
حال الوصول زمانا منقسما ففي طرف من ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك
واصلا والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان
الوصول وقد فرضناه كذلك هف وبمثل هذا البيان يتبين كون زوال الوصول آنيا

فان قيل الميل سبب للحركة موجود معها من بداية المسافة الى نهايتها فيكون زمانيًا
كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا
لا نم ان الوصول آنى فان الوصول بعد الحصول موجود فى زمان وان سلمنا ذلك لكن لا نم
ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلت المراد بالوصول وزواله حدوثهما
وقد اشرنا الى ذلك وآنيته حدوثهما ظاهر مما ذكر من البيان والمراد بآنية الميلين آنية الميل
الاول بصفة كونه موصلاً وآنية الميل الثانى بصفة كونه مزيلاً للوصول وزمانية الميلين
ذاتا لا تنافى آنيتهما وصفا ولا شك ان آنية الوصول وزواله يستلزم آنية الميلين
بحسب الوصفين المذكورين فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين اندفع
الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آنى وان آن الميل الاول غير آن الميل
الثانى فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب
الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تالف الحركة والمسافة من
الاجزاء التى لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة فتالف اى واحد منها
مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا فى ذلك الزمان اذ لو
كان متحركا فيه لكان متحركا اما الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل فى هذا الزمان
وقد فرضنا انه واصل به او عنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذى فرضناه آن زوال

الوصول به فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ولا بد ان
لا ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة
للزمان ولا حركة مستديرة تحتمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هى الحافظة للزمان فتكون
دائمة وهو المط والمراد بحال الوصول فى البرهان على الوجه الذى قررناه ما يقع فيه الوصول من
آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة فى حال الوصول بمعنى البيان و
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف والزام الخلف
بعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه فتعسفات غير مطابقة لمتن الكتاب
موجبة لزيادة الاستدراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف
فيلجى الى ادعاء الاولية فيها فلنعرض عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا واعلم
ان الاستدلال بآنية الوصول على آنية الميل الثانى المزيل للوصول يقتضى ان
يكون آن الميل الثانى هو آن زوال الوصول ظاهر ان الزمان ما بين آنى الوصول و
زواله من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة فلو كان متحركا فى ذلك الزمان فاما
ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلت نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول
قبل الآن الذى فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل قلت لا نم استحالته واما يكون
كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذى فرضناه آن

زوال الوصول طرف زمان الحركة التى حصل بها الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام
الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض
اولا ولو صحت هذه المقدمة لكفى فى البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف
فى آن وزوال وصول فى آن آخر وبينهما زمان السكون ولم يحتج الى ذكر الميلين فى
الحجة لتمامها بدونه والاولى فى اتمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود
فى آن الوصول والميل الثانى المزيل له حادث وهو انما يحدث فى آن لان الميل ليس مما
لا يوجد الا فى الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثانى غير آن الوصول الذى وجد فيه
الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين فى آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك
الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة فى القسمين بحسب الوضع
وان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم فى مبدئه الذى فرضناه آن الوصول هف
وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالميل الثانى فلزم وجود الميل الثانى
قبل حدوثه وانه محال فتعين سكون الجسم فى الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان على
ما هو المطلوب من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التى وردت
على ما اختاره المص من التقرير قال بزاء الحبة المرمية اقول هذا جواب نقض
يرد على القاعدة المذكورة اعنى وجوب تخلل السكون بين كل حركتين وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكره

من الحجة على القاعدة بجميع مقدماته لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل
النازل لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقات من المسافة وهابطة من ذلك الحد
ويلزم من ذلك وقوف الجبل فى الهواء بملاقات تلك الحبة وانه فى غاية الاستبعاد
وتقرير الجواب ان الحبة المرمية لها سكون فى آن الملاقات عند حد الملاقات من
المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد فى ذلك الآن وعدم الحركة
الثانية الهابطة فيه لما تبين ان الحركة لا توجد الا فى الزمان وهذا السكون الآنى للحبة المرمية
لا ينافى حركة الجبل الواقعة فى الزمان اذ لا ممانعة بين ما يوجد فى زمان وبين ما يحدث
فى الآن الذى هو مبدأ ذلك الزمان او منتهاه بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد
فلئن قيل سكون الجبل عند حد الملاقات فى آنها لازم بمثل ما ذكرت من
الدليل فى الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقات وحركته من ذلك
الحد لم توجد فيه لما بيتها فلزم سكون الجبل ويعود الاستبعاد قلنا لا يلزم
سكون الجبل فان حركته من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاة
الحبة المرمية من المسافة من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل
فى آن الملاقات وان لم تكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون
هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية حيث يلزم سكونها فى آن الملاقات

اذ لا حركة فيه اصلاً اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى

التوسط انما تكون في وسط المسافة وحدّ الملاقات بالنسبة الى الحجر المرمية

ليس وسط المسافة لان الحجر المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة و

هابطة وحد الملاقات نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى

الهابطة فلا تكون لها في آن الملاقات حركة بمعنى التوسط واذ قد بينت ان لا

حركة لها اصلا في آن الملاقات فلزم سكونها فيه قطعاً فاتضح الوفق وزوال

الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التى سلكها المص في تقرير الحجة من اعتبار

الوصول وزواله ان يوجد لكل واحد من الحجر والجبل سكون زماني فان لكل

منهما وصولاً الى حد الملاقات وزوال الوصول عنه في آنين متغايرين بينهما

زمان السكون واما الطريقة التى سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء

من ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية

المسافة الى نهايتها مقتضي لحركة كذلك فلا سكون له اصلاً واما الحجر المرمية

وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون

بل هما مجتمعان في آن الملاقات لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد و

عرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق

يحس من الدافع ميلاً ما بطأ هو ميله الذاتي والطبيعي ويحس منه من وضع

يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعداً وهو الميل العرضي الحاصل له من جهة الدافع

هذا ما تلخص لدي في هذه المسئلة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها من امعان

النظر بمعاونة التوفيق ولم آل فيها معاناة التشمر حتى قضيت من حق

تحقيقها الوطر رجاء ان تدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل

فيما بين الاعقاب قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة اقول يريد

ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن نفس الفلكية بارادتها حسب

صدور الحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان

الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على

الدوام عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية

وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية

فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية

فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة

ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى

فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب

للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك
اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يترك الجسم
بالحركة المستديرة يطلبه بها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه
اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها
ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند وصوله
اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب السكون عند وضع ما من الاوضاع
الممكنة له في تمام الدورة ولا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس
كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست بطبيعية فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في
طبعه ميل مستدير وتحركه على الاستدارة فالحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان
يكون طبيعية قلت لا نم كونها طبيعية وانما تكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة
مع ما تقتضيه من الميل كافية في حصول الحركة موجبة له وهو ممنوع اذ من الجائز
ان يكون اقتضاء الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة
ارادية لعدم حصولها الا بالارادة اما انها لا تستحيل الى كونها قسرية فلان الحركة
القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما
توجد ان لو وجدت حركة طبيعية واذ قد ثبت ان الفلك ليس له حركة طبيعية





فلا يكون حركة قسرية هذا ما ذكره المص في هذا الموضع والذي ذكره في بحث الحركة هو ان
الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من الخارج وهذا المفهوم اعم من ان
يكون لطبيعة الجسم المحرك مقتضى من حركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان يكون لها
مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميله المستفاد من الفاعل الخارجي و
الميل المقتضى للطبيعة مثلا واحدا بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة
والفاعل الخارجي يوجده بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين
فان اعتبر عموم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من
الحركة القسرية لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم
الحركة القسرية ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية
في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها يخرج عنها المحتملات
الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة فيها
مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي لا تغايره ولا تخالفه اما خروجها
عن الطبيعية والارادية فظاهر واما خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها على ما
اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية
حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة

وعلى ان القسر خلاف الطبع وثانيًا ان المقدمتان لا تجتمعان على الصدق لتنافيهما على
ما تبين فلا يصح ما يبتنى عليهما معًا من الدليل **قال** فصل في ان القوة المحركة
للفلك آه **اقول** لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ
هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة اى المبدأ
الصادر عنه هذا التحريك الارادى نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية
متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان
وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شئ من القوى
الجسمانية كذلك فلا شئ من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية فهى اذن مجردة
اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل
لا نقص له قط والمباشر للتحريك الارادى ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت
من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزى اذ المراد
بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة فى مادة الجسم السارية فيها حسب
حلول الصورة المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب الصورة
المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام الصورة النوعية السارية فيه ايضًا
الى اجزاء مقدارية هى صور نوعية لاجزاء الجسم لا محالة **لا يقال** هذا منقوض
بالقوى النباتية او الحيوانية الحالة فى الاجسام المركبة المسماة بالاجسام
الآلية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى بسائطها التى تتركب بتألف
بعض منها ضرورة ان البسائط صور نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات التى
هى تلك القوى **لانا نقول** الكلام فى قوى جسمانية لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية
متشابهة مساوية للكل فى الحقيقة وهذه الاجزاء لا بد وان تكون صورها النوعية
متشابهة مساوية للصورة النوعية التى للكل فى الحقيقة ابعاضًا مقدارية منها والا
لما كانت تلك الاجزاء مساوية للكل فى الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة فاما
الاجسام المركبة الحاصلة لقواها الفائضة عليها بعد التركب فبسائطها ليست اجزاء
مقدارية متشابهة مساوية للمركب فى الحقيقة حتى تكون صورها النوعية ايضًا
كذلك بل هى اجزاء ماهية هى اجسام صغار مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة
فى الحقيقة فتكون صورها النوعية ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التى للمركبات
فى الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة فى تلك
المركبات القائمة بكليتها الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذا
ثبت ان القوة الجسمانية قابلة للتجزى **فنقول** وكل ما يقبل التجزى من القوى
فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى

الآثار والافعال

الجزء على شيء اصلاً فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وللا يكون الجزء مساويا للكل
في الحقيقة وقد بينا انه كذلك حق او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة
الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف **فان قيل** كون الجزء من القوة
يقوى على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان
الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلاً ولا نم انه يلزم ان لا
يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء
الجسم الذي هو حال فيه وهو مم وان كان بالنسبة الى جزء الجسم نختار ان الجزء
من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على ما مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء والكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل
كالكل وليس كذلك **قلنا** قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة
الاجزاء التي لا معاوقة فيها الطبايع بها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي
تعاوق فيها طبايع البسائط لقواها المركبة ولهذا يحصل للحيوان الاعياء
في حركتها الارادية الصادرة عن نفس الحيوانية فلا تفاوت بين تاثير جزء
القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم
المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة

لا شمالها على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون
تاثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة
الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى
عليه كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال
لان الجزء منها حينئذ اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان
الجزء متى قوى على ما لا يتناهى من مبداء معين والكل يقوى من ذلك المبدا وعلى
اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في جهة
عدم تناهيه وانه مح فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال وكذا سائر
الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي **فان قيل** لا نم ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب
اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا متناهية وهو مم اذ القوة
ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية
لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى البعض بحسب انضمام
الاجزاء بعضها الى البعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت في
تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية بالضرورة **قلنا** الاجزاء الفرضية الغير

لا شمالها

المتناهية للقوة ليست كلها ما يقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية تماما

لا ينتهي بالاول بالاخرة الى اجزاء في غاية الصغر والضعف بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب

الخارج وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية لعدمها

في الخارج لا اثر لها قطعاً فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية

بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الاثار المتناهية بعضها

الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية

لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه

وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي وهي كبرى القياس

وبثبوتها يتم في قوله فلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام على المط

~~فلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام على المط~~

البرهان على المط واما فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام في قوله فلزم

الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا

المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على الغير المتناهي

والسنين اذا لم يكن الانتظام متسقاً غير مستحيلة كالشهور والسنين

الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف

المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من

الابهام



الابهام ما لا يخفى على المحصلين اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين معنى اتساق

النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمآت

والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على الغير المتناهي

المتسق النظام وعدمها في الزيادة على الغير المتناهي الغير المتسق لان هذه الامور

غير بينة في انفسها فيفتقر الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين

الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقادير لها باتساق النظام

في الاول وعدمه في الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم

ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون الغير المتناهي متسق

النظام ان يكون امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة

على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات

الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور

والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا بحسب اتصالها

الا انه عروض لاجزائه المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا او سنين متعددة

واخرجها عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض

للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد

قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض اجزاء غير متناهية لمقدار واحد معين وحصل بهذا
الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان تجزى كل واحد من آحاد
هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول
لا محالة لصيرورة كل واحد من آحاد العدد الاول عددا مشتملا على عدة آحاد من العدد
الثاني كالشهور في الزمان وكذا في الالوف مع المآت ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما
اعتبر في الزمان وزوال الاتساق المذكور منها لامكنت الزيادة على الغير المتناهي في
الحركة ايضا وتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين
الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بالاتساق
النظام عدم الانقطاع ويعني بالزيادة على الغير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة
عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لو فرض وقوع التحريكين من مبداء
واحد وكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي
فانها غير مستحيل بل واقع كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين
من مبدئين مختلفين احديهما من يوم والاخرى من يوم قبل ذلك اليوم او بعده والدليل
على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا
ان الزيادة بدونه غير مستحيل واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا

لعدم



صد هزاران خیط یکتو را نباشد قوتی چون بهم بر تافتی اسفندیارش نگسلد
رشته چون یکتا بود از زور زالی بگسلد لیک چون پیوند شد از زور زالی نگسلد

لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض على هذه الحجة
بانا لا نسلم ان تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء القوة يستلزم تناهي التحريكات
الصادرة عن كلها من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل على
اكثر من مجموع ما قوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء
القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة
محال الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الى
آثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى
متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم
ان يكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه مح ان آثار كل القوة
متناهية كآثار الاجزاء وهو المط قال ويفلسخ ان المحرك القريب للفلك قوة
جسمانية اه اقول لما ثبت ان مبداء الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات
ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك
بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية فلا بد ههنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود
احديها ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي
او توهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا شيئا ويدرك

انه ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة مسمى بالشهوة
ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى بالغضب ويتبع ذلك
الشوق عزم الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الحاملة للقوى المحركة المنبثة في
العضلات على تحريك الاعضاء فيحركها وثانيهما ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها
حركة جزئية يقتضي ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا
راي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي الكلي
مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية منا بل لا بد
ان يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته
الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها
دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عند احد ان بذل درهم اي درهم كان
مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل
المعين للدرهم المعين ما لم يحصل ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل المعين
المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذ قد تمهدت هاتان المقدمتان فنقول
المحرك القريب للفلك الذي يباشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة
الفلك وهي صورته النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الصادرة عن

الفلك

الفلك حركة جزئية لوجودها في الخارج فهذه الحركة الارادية الجزئية انما تكون بتصور لما ثبت
في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن
التصور فهذا التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول باطل
لما تبين في المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين
الثاني وهو ان التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات
جزئية مقتضية لصدور الحركات الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني
لان الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين
المرتسمتين فيه صغرا وكبرا اما لاختلاف حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من
الموجودات الخارجية صغرا وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه والاول باطل لان الكلام
في صورتين متحدتين نوعا هما صورتا شيء واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما من
الموجودات الخارجية بان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من الياقوت فتعين
الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة
منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي فهو قوة جسمانية
فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة
الجسمانية لا تقوى على الحركات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية

امتناع

فكيف صدرت عنه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا الاينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض قال الفن الثالث في العنصريات اه اقول لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلاثة او بغيره كالريح والرعد وغيرهما على ما اعتبره في ابواب العلم الطبيعي من الاجمال قال فصل في بسائط العنصرية اه اقول الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر تقال لها باعتبار انها اجزاء المركبات اركان اذ ركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها اصول لما يتالف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتالف منها واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع المصنف هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي

الارض والماء والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو من الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار او بارد وايا ما كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة تنقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل فالخفيف ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو الماء الثاني انها متخالفة بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها صورتان مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية اشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذب هذا فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد تبين معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنى عشر لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربعة ستة وفي كل مركب ثنائي قسمان من الكون والفساد انقلاب هذا الى ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنى عشر لكن بسبب ان الاطراف

لايكون بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار
مع الماء ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من ثنائيات ثلثة
حصل كل واحد منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع والمصنف اشار الى وقوع هذه الاقسام
الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التعليل لقبول العناصر الكون والفساد اثنان
منها بين الماء والارض واثنان بين الماء والهواء واثنان بين النار والهواء اما
اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعدما
تخرج من منابعها وهي مياه جارية مشروبة تصير حجرا اصلدا وليس تكون الحجر منها بسبب ان
فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب
اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن
ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما ثانيا فلان
تلك المياه مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء
ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كان تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء الارضية
للزم ان تتكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية الصغر وليس كذلك اذ لا يحس تفاوت
كثير بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة
ينقلب بالحيل ماء سائلا كما يفعله الطلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم

اي اصحاب علم الكيمياء

يجعلون

يجعلون بعض الاجساد الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث يذوب ويذوبان الملح
في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب ماء في قلل الجبال
بواسطة برد يصيبه هناك فانا كثيرا ما نشاهد فيها تحت ماطرة من غير ان تنساق
اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا هواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا
لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء
الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد فيتتابع الثلوج
الى ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا
انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعي ان الانقلاب
لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان
للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد
شرط او وجود مانع ولا ينافي هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب
وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار فان البخار المتصاعد من
الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها
واما اللذان بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين فانه
اذا الح النفخ على وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون في الكور

اذ لو دخل الهواء الجديد لم يحدث فيه نار لغلبة الرطوبة

وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما نشاهده في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها
المتشبث بالفتيلة نار شفافة ليس لها ظل لقربها الى البساطة وما فوقه الى راس الشعلة
نار يقع لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها بحسب
تباعدها من النار الشفافة لانتقاص اجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان
يبلغ الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت
النارية باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال مرئي مثل ما كان
تحتها ولاحرقت سقف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازم
باطل فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في هذه العناصر يدل على اشتراكها في الهيولى
اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة وانه محال الرابع ان الكيفيات الحاصلة
لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات ويزول
عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض آخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورته
النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة
واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال
الحرارة وكذا الصورة المائية والارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا نسلم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال الصورة



ان م

النوعية عند زوال الكيفيات في الصورة المذكورة ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم اذ حالة
التركيب ليس كذلك وان ادعي في حالة البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفية
مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض
بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول
مع بقاء الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان الصورة
لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب المذكور هو انكم ان ادعيتم
الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فمسلم لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما
لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية
وذكر الامثلة سندا للمنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب
عنه حينئذ هو ان يقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مدفوع عنها
لقيام الحجة عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه
اياه وانما يستلزم المنع ان لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين
لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه الخامس انها اذا اجتمعت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتياز ما بحسب الوضع وتفاعلت

بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك
التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء
المقارنة للمركب وتسمى هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات
التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به
مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله
المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اول اذ الانكسار الواقع فيه بين
تلك الامزجة وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعد كل
منها بالقياس الى مقابله فيكون بحيث يستسخن بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار
وهكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا تكون
تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل تكون في جميع الاجزاء على حد واحد من
القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله ويفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان
كان هو الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا
توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب
على الموضوع انما هو الوصف لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتاثير
اليها يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابلها اذا دفعة

فلزم



فلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه
مح او على التعاقب فلزم صيرورة ما هو غالب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهذا ايضا
مح قلت المراد بالقوى اما الصورة النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة
فاعلية الصورة كما يقال هذا البناء محكم باساسه وانما المراد محكم اساسه ووصفها
بالتضاد اما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه تجوز من باب
وصف الشيء بصفة ما هو من سببه اي بقواها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات
ويكون الباء في بقواها للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج
تفعل بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية مثلا
تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة
في النار فالفاعل هو الصورة النوعية فالمنفعل في بادي النظر يظن انه هو
الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية بواسطة
المادة وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية في مادة الآخر
بازالة سورة الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق حق التامل اذ به يندفع الشبهات
في الباب والله الموفق لسلوك محجة الصواب قال فصل في الكائنات الجو اقول المراد
بكائنات الجو ما يحدث من العناصر بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء

يحدث في الجو العالي او لانها انما تحدث بتاثير ما في جانب الجو من العلويات ولما كانت
الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من بخار او دخان كان بالحري ان
نشتغل اولاً ببيان ماهيتها فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا
اثرت في مياه صادفتها في بعض المواضع احال بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء
هوائية تتصاعد بحسب اقتضاء سخونتها مخلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطاً
يرتفع به الامتياز الوضعي عن تلك المخلطات لهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية
المتكونة عن الماء المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار واذا وقعت هذه
المسخنات على بعض المواضع الغابرة واحدثت بشدة التسخين هناك اجزاء
نارية فتصادف تلك الاجزاء النارية اجساماً قابلة للاحتراق تتشبث
بها واحدثت منها بالاحراق اجزاء هوائية تتصاعد مختلطة باجزاء ارضية
لطيفة هبائية انفصلت عن تلك الاجسام لهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة
المختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد من
تقديمها وهي ان كرة الهواء تسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلط
باجزاء ارضية ومائية ترتفع عنها اليه دائماً وان ما بعد منها عنها صاف عن
ذلك الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى المحيط هواء





شفاف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الارضية والمائية
والثانية المحاطة حصلت لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى
بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار
حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحاطة بعضها برودة ما اختلط بها من الاجزاء
الارضية والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه الارض
تسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من نحوها وما فوق ذلك الحد باق على برودة
نقيضها تلك الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة
الزمهرير اذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي بحث عنها وعن اسباب
حدوثها في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض
واما التي حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها
ان الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت
فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها فان لم يكن البرد هناك
قوياً تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات
الماء الحاصل من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء في الحمامات من الابخرة المتكاثفة
بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات

النازلة هي المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها
وصيرورتها قطرات ما يحصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع
يحصل منها البرد وان لم تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة
لها قوام يشاهد فربما انعقدت منها سحاب ماطر ان تكاثفت ببرد يصيبها كما يشاهد
ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا تنعقد بل تبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان
تتحلل بالتسخين وتسمى ضبابا وان كانت رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها
فاما ان تتحلل وتنقلب بالكلية هواء وهذا القسم لم يعبر ولم يوضع له اسم واما ان ينزل
منها اجزاء مائية رشية غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد
والبرق والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدت معا الى كرة
الزمهرير وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب
مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ثقلها الطبعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية
عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل الرعد وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان
والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما تشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت
تلك النار في الجو عقب اشتعالها بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت

باجزاء ارضية مجتمعة متصلة من الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها
مشتعلة فتحرق ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر
لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع الى جهة
السفل فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يصير بنفسه ريحا بواسطة انه يتسخن
بالحركة فيتحلل في اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصير كله هواء متحركا وهو الريح
واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه الى جهة السفل ويسري هذا
التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان
التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب
حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع
لاي سبب يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد
وتزاحمها فتدفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او تكون السحب المتراكمة
مختلفة القوام فتدفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع وقوعهما
وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء المجاور
عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور له وهكذا الى ان تسري المدافعة

الى حيث يسرى فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان تبعلة وتدافع الهواء الواقع فى سمت
نزوله حسب ما قلنا فى نزول السحاب بعينه ومن الريح يقال له السموم وهو ريح محرقة قد
يرى فيها حمرة شعل النيران لاختلاطها بابخار مشتعلة قيل انها من بقية مادة
الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فيكتسى منها حرارة
معفنة محرقة تفسخ اعضاء الحيوان بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح
وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال
فوق الافق فى مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس فى ناحية الشرق من الافق كانت
تلك الاجزاء فى ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة ينعكس عنها الاشعة
الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف
كالبلور والزجاج يصير كالمرآة فى انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها
امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عند ما يكون
الشمس قريبة الى الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها
تحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس
الشعاع البصرى عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من
كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس

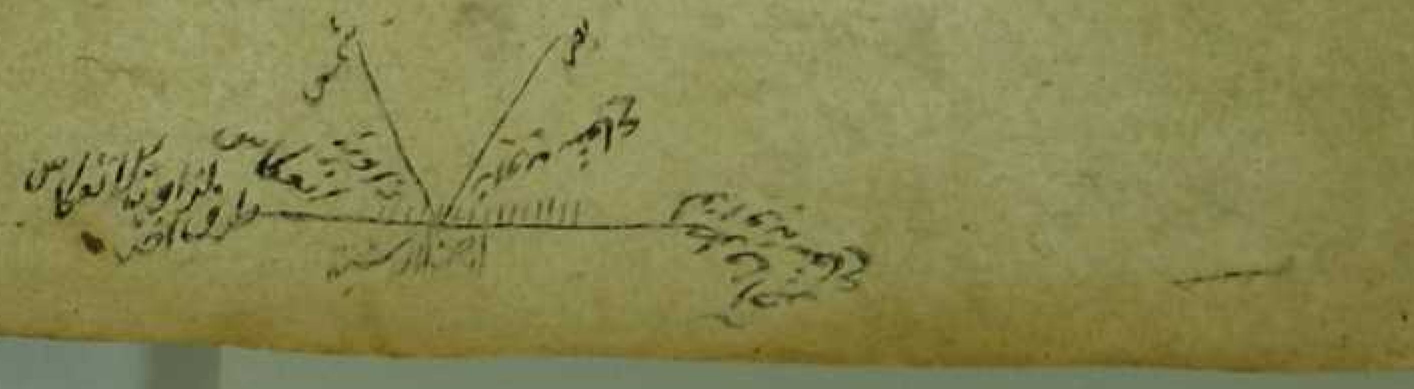

المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التى يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر لزاوية
الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو افرضنا من الشمس
خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادرناه على قطر الافق المار بدايرة ارتفاع
الشمس رسمت الدائرة المرتسمة من طرفه الكائن عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا
اتفق وجود تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة واستدبر الانسان الشمس ناظرا
اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس ويؤدى كل منها ضوء
الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس بتمامه لاحس من كل منها شكل
الشمس بتمامه كما يحس من كل من المياه الكائنة فى الاوانى المختلفة والسبب فى ان
كل واحد منها لا يؤدى شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء كالمرآة
الصغيرة بالنسبة الى جرم الشمس فالمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا يحيط قاعدة
الشعاع المخروطى المنعكس عنها بسطح المرئى بل يبقى من السطح شىء خارج فانها لا تحكى
شكل المرئى بل ضوءه ولونه فقط فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة هيئة تلاقيها قوسا
من دائرة قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق متنقصة عنه بحسب ارتفاعها
لا تساوى الاجزاء التى ينعكس منها الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان
بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر فى تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكى لون

المرئي كما هو بل يؤدي لوناً مركباً من لون نفسها ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة
الملونة يرى لوناً مشوباً بلون تلك المرآة يدل عليه التجربة فهذه القوس المذكورة مع
ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها **ومنها الهالة** وسببها ايضاً
اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر
والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وقع الشعاع المخروطي الخارج عن رطوبته الجليدية
على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع المخروطي وما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة
ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما وراءه ويتأدى ذلك الشعاع القوي النافذ
من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة على ما يتأدى نسبته الى جرم القمر
والحدقة من تلك الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر
دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر
وهي الهالة **ومنها الشهاب** وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في
تصاعده الى كرة النار يشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفاً ينقلب
كله بعد الاشتعال ناراً شفافة فتفوت عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفئت وهو
الشهاب وان كان غليظاً يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات
الاذناب وعلامات اخر حمر او سود هائلة وان كان متصلاً بالارض ينزل الاشتعال [illegible]



في اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول الاشتعال وحال السراج المنطفي عند وصوله
الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل ثانياً ويسمى هذه النار
النازلة حريقاً لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها بها **واما التي تحدث في الارض**
فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببها ان الابخرة المتكونة
تحت الارض اذا مالت الى جانب واصابت من برد الارض ما يعقدها مياهاً مختلطة
باجزاء بخارية فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج منها وربما انشقت الارض
عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها وان كان لتلك المياه مدد من الفواعل والقوابل بحيث
كلما نبع منها شيء حدث عقيبه مثله وهكذا على الاتصال فهي العين الجارية والا اجتمع
الخارج في موضع غائر من الارض غير زائد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين الراكدة
واما الزلزلة فسببها ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثير المقدار فيتحرك طالباً
للخروج ولا يجد منفذاً يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق
المسام الارضية فيحرك قطعة من الارض تحريكاً ربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت
هائل من انشقاقها وربما ظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء حمائية
من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عدد
ههنا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس والتجربة لا غير فمن الجائز

ان يكون لكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابًا
غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا تفي بدركه العقول البشرية
الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال في المعادن آه
اقول كل جسم مركب من العناصر لمن شان صورته النوعية حفظ تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية
المتداعية بطبايعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور
فهي الصورة المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية
والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس
والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها
حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو
الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نماء كنماء الشجر
مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات مع
ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلاً
عشقيًا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها يميل عن الجدار
الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق التنمية وكذا
عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين فليسا بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون

المرجان عادمًا للنماء ولا بكون الاشجار عادمة للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم
وقال المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه
ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسمًا لمركب له صورة نوعية
اثرها الظاهر المتيقن في ساير انواعه حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة
تتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك
الانواع لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير الفواعل
لاختلاف الاستعدادات في موادها وساير افراد العلة التامة لتكونها فهذه
المواد عند التركيب ان غلب عليها البخار تولد منها اليشم والبلور والياقوت
والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص من هذا القسم
نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت
على ما سيصرح به الآن ولانه لا شفيف فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف ايضا ولما تقرر عندهم
انه متولد من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث
لا يوجد له السطح الا وهو متغش بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة
على تراب هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها متغشاة بغلاف
ترابي يحفظها وان غلب عليها الدخان يتولد منه الملح والزاج والنوشادر والكبريت
يحيطها

ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة يتولد الاجساد السبعة المنطرقة وهي الذهب
والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من الكلام ههنا
كلام اجمالي اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن رامها فليطالبها ثمة
واعلم ان احكام هذا الباب ليس من الاحكام التي تثبت بالبراهين بل الطريق الموصل
الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام
واما من دونه فقصارى امره فيها التقليد لمن هو موثوق من اصحاب الحدس و
التجربة وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر المص في الميل الى الاختصار
والتجنب عما يعد من الاكثار قال فصل في النبات اه اقول النبات جسم
مركب له صورة نوعية اثرها المنبعث الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع حفظ
التركيب والمص عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ الصورة النوعية يطلق
عليها القوة باعتبار كونها مبدا الفعل او الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور ذهابا
منه الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يعني بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل
التحقيق وانها يصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار على التناسب
الطبيعي المسماة نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالالات
المختلفة من الجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية المعرفة بانها كمال



اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته
والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته وهو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الجسمية من الهيولى طبيعة جنسية ناقصة غير متحصلة وانما
تتحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل به النوع
في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض وهو الكمال الثاني لتاخره عن النوع
والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي الآلات في صدور
الافعال المختلفة عن صورته النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق
بقوله آلي اي آلي حصلت آليته المعينة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها وحصره
مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تمييزها عن النفسين الحيوانية والانسانية
والتمييز انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة
الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى
نفسا وقوله لجسم طبيعي احترازه عن الصور الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة
للسرير وقوله آلي احترازه عن الصور البسائط والمعادن وقوله من جهة
ما يتولد اه احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فحصل من ذلك ان النفس
النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس

النباتية احديها الغاذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها
المولدة وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره
وتلصقه به فتسد بدل ذلك المتحلل عنه لاجل ما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة
الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية هي التي تجعل المحل ازدياداً على الاقطار
الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة كائنة على
تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة
تقتضيها طبيعة المحل وقوله في الاقطار احتراز عن الزيادات الصناعية فانها لا
تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان
في البعض الآخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن التسمن فان معنى هذا القيد
كون البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في التسمن ليست
غايتها البلوغ الى غاية النشو فان التسمن قد يحصل بعد غاية النشو وذو الغاية
لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على
المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في التسمن ليست على التناسب
الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال
ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز عن المحل جزءاً وتجعله

مادة



مادة شخص آخر من نوعه بتهيئته لقبول صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها اربع قوى
وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال
من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير جزءاً من المغتذي
فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة
وهذه الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحرك فيها الى ان يحصل له
بالآخرة صورة الجسم المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زماناً
يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول الاثر الغاذية
من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس بجميع اجزائه صالحاً
لان يصير جزءاً من المغتذي بل بعض منه في كل دفعة ما لا يصلح ان يصير جزءاً من المغتذي
وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضر به من جهة تضييق المكان والضغط فلا
بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن
النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه
فتؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم
يذكرها المص رح شانها تصوير المادة التي تفصلها المولدة بصورة نوع المحل
حتى يحصل المتولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون

فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول اما ان يكون اثرها النماء وهي النامية
او الاغتذاء وح اما ان يكون فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب
والامساك والهضم والدفع فهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها
تحصيل مادة المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة قال فصل
الحيوان آه اقول الحيوان جسم مركب اختص من بين المركبات بالنفس الحيوانية
التي تشارك النباتية في افعالها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية
وعرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة و
القيد الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك آه يخرج بمنطوقه النفس النباتية وبالمفهوم
منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس
النباتية بعينه فلا نعيده وللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احديهما
القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك الامور
المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس
الاول حاسة السمع وهي قوة يحملها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها
ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه
بسبب قرع هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة

وهو باطن الاذن
كتموج الماء

للقوة

للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
تميزا في المسموع احترز عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع
كالطيب وهو ملائمة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره
بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف
ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة واجاب الشارح
ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة
العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت
وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثاني
حاسة البصر وهي قوة يحملها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ
المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شانها ادراك
الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة تحملها الزائدتان النابتتان
في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح
الرابعة حاسة الذوق وهي قوة تحملها العصب المفروش على سطح اللسان
من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة تحملها العصب السارية
في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة

والملاسة ضد
الخشونة

والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس
الباطنة ايضاً خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ
ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة فكانها عين ينبعث منها خمسة انهار
واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطاً مستقيماً
والنقطة الدائرة بسرعة خطاً مستديراً وليس روية الخطين المذكورين بطريق
التخيل والتذكر لما غاب من البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال
بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج الا القطرة والنقطة
ولا في حاسة البصر اذ هي لا تدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها
باتصال ارتسامات صورة القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المخ
حسب اتصال تلك الحدود واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز اتصال تلك
الارتسامات في البصر ومنع زوال الابصار بزوال المقابلة بمنع اشتراط المقابلة
في احساس البصر فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكاراً للامر الضروري وان
كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال وهي قوة تحفظ ما ادركه
الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك
كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول واستدل على مغايرته

صير وزره ان ليس في الخارج

للحس



للحس المشترك بان الصورة المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد غيبوبة المادة
وذلك ظاهر يعرفه كل احد بالوجدان ففينا قوة حافظة للصور وليست هي
الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك
لكان الحفظ والادراك شيئاً واحداً اذ ليس واحد منهما شيئاً سوى الارتسام فيدوم الادراك
بدوام الحفظ ويمتنع الذهول وليس كذلك فالحافظ للصور اذن قوة اخرى مغايرة
لجواز الذهول مع الحفظ
للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نم لزوم كون الحافظ
للصورة قوة فينا اذ من الجائز ان يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة
عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه
اذا تحقق لنا ملكة الاتصال به يحصل لنا التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا
ملكة الاتصال به زال التذكر بالكلية واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول
في السقوط فان الغائب الحافظ للصورة اما ان يكون جوهراً مفارقاً او قوة
جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض
المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئاً بالقوة الجسمانية الغائبة
عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان
ذلك لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط

الامام ره

من الدماغ من شأنها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كسخاوة زيد و
شجاعة عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذيب مهروب عنه
فتوجب ان تفر عنه وان الولد معطوف عليه فتوجب ان تعطف عليه وهذه
القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام العقل القوى
العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها التجويف الأخير من الدماغ
من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة الوهم كالخيال
للحس المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط
من الدماغ من شأنها التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب
الصور بعضها ببعض مثل ان نتصور انسانا ذا رأسين وجناحين وتفصل
بعضها عن بعض كما اذا تصورنا انسانا عديم الرأس وتركب المعاني بعضها
ببعض مثل ان نتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركب بعض الصور ببعض
المعاني مثل ان نتصور سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه
القوة يستعملها العقل تارة والوهم اخرى وباعتبار الاول تسمى مفكرة
لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية
واختصاص القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلال افعالها بعروض الآفة

لتلك



لتلك المواضع واما القوى المحركة فاثنتان احديهما القوة الباعثة والثانية
الفاعلة اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام
صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طالبا
لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة اليه في
نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى
تحصيل المستلذ المسمى شهوة فان حملتها على التحريك طالبا لدفع الشيء المنافر عند
المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية لابتناء هذا
الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة الفاعلة فهي التي تشنج
العضلات مرة للتحريك الانقباضي وترخيها اخرى للتحريك الانبساطي على حسب
ما يقتضيه القوة الباعثة فصل في الانسان قوله الانسان مختص
من بين المواليد بالنفس الناطقة المشاركة للنفسين النباتية والحيوانية في افعالهما
الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية فقوله
من جهة ما يدرك الخ يخرج النفسين عن التعريف وباقي القيود مشترك بين المعرفات
الثلث من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان قوة

المستلذ

عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية والكسبية اى الامور
التصورية والتصديقية الكلية التى تحصل بالبديهة او الكسب وقوة عاملة بها تحرك
البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها ومعنى قوله
على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة
ان الانسان يفكر ويؤدى فكره الى رأى واعتقاد يختص بعمل من الاعمال الجزئية
ويقتضى صدوره عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع
هذا العمل على وفق مقتضى الرأى المذكور مثلا اذا فكر الانسان فيؤدى فكره
الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا يتضمن مصلحة ما اعتقادا يقتضى صدور
المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه الى المسافرة على وفق مقتضى
الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب اى للنفس الناطقة باعتبار
قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة الاولى الحاصلة لها فى
مبدأ الفطرة هى خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعدادها لها والآلات
المتصفة بها وتسمى فى هذه المرتبة عقلا هيولانيا لتشبهها بالهيولى
التى هى فى نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية
ان يحصل لها علوم بديهية واستعدت بذلك الكسب النظريات





استعدادا قريبا وتسمى ح عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات
المرتبة الثالثة ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرر الاكتساب بحيث
يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل
وتسمى ح عقلا بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة بالفعل بحصول النظريات
بالفعل واما لتمكن النفس باستحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة
الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهى تطالعها غير ذاهلة عنها وهى
العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من قبل وتسمى
عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة الذى من
شانه الانتقال من البديهيات الى النظريات ان كان فى غاية القوة ذا ملكة
الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس
مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسه عن لوث العوائق
الجسمية وقاذورات العلايق الطبيعية هذا كلامه فى النفس الناطقة ومراتبها
ثم انه اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان القوة العاقلة ذات مجردة اذ
لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها يستحيل ان تكون ذات وضع اذ لو كانت
ذات وضع فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم الى الاول لان كل ما له وضع

ليست جسما ولا جسمانية
ولا عرضا قائما بهما بل
يتعلق بالجسم نوع تعلق

من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الثاني لان معقولاتها ان كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال في احد
جزئي المحل من الحال غير الحال في جزئه الآخر منه وفيه نظر فان الحال في المنقسم انما
يكون منقسما ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد
جزئي المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما تثبت ان لو ثبت
انقسام الحال فاثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت
مركبة وكل مركب لا بد ان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة امتناع تركب
الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط لان المركب انما تعقل
بتعقل البسائط فلئن قيل لم لا يجوز ان تعقل المركب ببعض خواصه اللازمة قلنا
المركب اما ان يتعقل ببسائطه او بخاصة فان تعقل ببسائطه لزم انقسام تلك
البسائط بانقسام القوة العاقلة وان تعقل بخاصة فتلك الخاصة ان كانت
بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة واما ان تتعقل ببسائطها فيلزم
انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات
الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت
بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت معقولة

بسائطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه
وان عقلت بغيرها لم تكن هي نهاية السلسلة وقد فرضناها نهاية هف وثانيها
ان تعقل النفس ليس بالآلة الجسمانية اي القوة العاقلة التي للنفس ليست
قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال
بضعف البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبداء الاحساسات
كقوتي الحس ومبدء الحركة
والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواها تاخذ بعد الاربعين في الانحطاط و
اي يشرع
الكلال مع ان العاقلة في ذلك السن تاخذ بالازدياد واما الخرافة الطارية
نشئت
في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في
تدبير البدن المشارف تركيبها الى الاختلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن
المقارب اي اعراضها
تعقلاتها واعلم انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس
الناطقة لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول ولهذا الظهر
من مسئلة تجرد النفس التي هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع آخر
من المختصر وكانا قد اشرنا الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية وثالثها
ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
لكانت موجودة قبل البدن وانه مح لانها لو كانت موجودة قبل البدن و

هذا مذهب ارسطو لان افلاطون ومن تابعه قائلون بتقدم النفس

مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية
او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاولان فلان اشتراكها
وامتناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراكها بالماهية فظاهر والا
لما اندرجت النفوس المتعددة في حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات
بالماهية في حد واحد واما اشتراكها بلوازم الماهية فلاستلزام اشتراكها الملزوم اشتراك
اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا
يبطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس المتعددة مندرجة
تحت حد واحد وانما يصح هذا الاندراج اذا كانت لها ماهية واحدة محدودة
وهو اول المسألة وكيف يكون النفس محدودة وهي بسيطة عندهم والبسايط لا
تحد واما التعريفات المذكورة لها مثل التعريف المذكور هٰهنا وقولهم النفس هي المشار
اليها بانا فليست بحدود بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل واما الثالث فلان
العوارض المفارقة انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق العوارض
لان ما يستحقه الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل
للنفس هو البدن لا غير فلو كانت اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة
لزم كونها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت



موجودة قبل البدن لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون
حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فلئن قيل لم لا يجوز ان يكون اختلافها
بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل على النفس وما لها يلحقها من اللوازم
والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض المفارقة من المبدإ الفياض
مشروط بمقارنة القابل واختلاف استعداداته وما يكفي ذات المبدإ في
فيضانه فهو لازم غير مفارق واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على
تقدير صحته لا تتم هذه الحجة لجواز اختلافها قبل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض
المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له تعويلا منه على
ما سيأتي في اخر الالهيات من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني
الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تأييده فقد حان لنا ان
نشرع في شرح القسم الثالث الذي في الالهيات مستوهبين من الله التوفيق فيما
املنا من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه وازمة تحقيق الآمال بيديه

**قال القسم الثالث في الالهيات اقول** لما كان
العلم الالهي باحثا عن احوال الموجودات التي لا يفتقر وجودها الى المادة والموجود
الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنعه والممتنع

مثل الامكان والحدوث والقدم والتاخر والواحد والكثير كالعقل ... نسخة

حلوله في المادة اما واجب الوجود لذاته او لغيره رتّب المص القسم الثالث الذي هو فن
الالهيات من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة للوجود الغير المفتقر
الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة وتمامها تقاسيم الوجود حيث
قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود
فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم و
المتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي والجزئي ايضا انقسام
بحسب الوجود فان الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود
الخارجي ورتّب هذا الفن على فصول قال الفصل الاول في الكلي والجزئي اه اقول
لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة من جزئياته
حاول التنبيه على المعنى المقصود من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر
متشخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان
كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالتشخص في حالة واحدة بصفات متضادة
مثل السواد والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة
اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حالة اتصاف بعض
آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول حاصل في النفس

اي اتصاف الشيء الواحد بالتشخص بصفات متضادة

مطابقة



مطابقة لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان هذا المعنى المعقول في النفس لو وجد في الخارج
الا بوجود واحد من تلك الجزئيات فاذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات لكان
هو ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت اصلا فلئن قيل المعنى المعقول في النفس صورة
شخصية فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته
اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي غير متأصل
في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين هكذا قيل ومن الافاضل من اجاب
عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية
بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له لان
الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور فيه دون الصورة الحالة التي
هي مثال ضرورة ان الصورة الحالة لازمة الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي
فيستحيل ان تكون عين الافراد في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان
الكلي هو الصورة العقلية فان المعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور
لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما تطلق على الصورة الحالة تطلق ايضا
على المعنى المعلوم المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي
فلا شك انه موجود في الخارج متعين بمشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة

الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض المتحققة

امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية بعني بتصورها غير مانع

من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو شخص مانع منه فلولا ان التشخص امر في

التشخص زايد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك **قال** وفصل في الواحد والكثرة **اقول**

عرف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد اي من تلك الجهة

وهذا تعريف الشيء بنفسه فان الشيء باي جهة اخذ انما يعلم ان الواحد مقول عليه من

تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد به توقف الواحد بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه

والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد بالحيثية ليندرج

الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض الوجوه لا يصدق

عليه انه لا ينقسم ولا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا

ينقسم من بعض الحيثيات لمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد

بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور ثم الواحد اما ان يكون

واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في

جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج

في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين





لمحمول واحد كالابيض او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع

واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بعدد ومجتمع من احاد منفصل بعضها عن بعض

كزيد او بالاتصال وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان

الماء من شانه ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل

الى اجزاء تركبت منها ماهيته كالبيت المركب من العلو والجدران والتسفل

واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته و

كالعقل الواحد والنقطة والوحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد من المعاني

مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت جنس واحد والكثير بالموضوع

الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الاحاد

المنفصلة وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد وفيه انتشار

ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة اولا فان

كان اشياء متعددة فلا بد ان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدا فجهة الوحدة

اما ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها او لا يكون مقومة ولا عارضة

فان كانت مقومة لها فاما ان يكون تمام ماهيتها اولا فان لم يكن تمام ماهيتها

فتلك الاشياء واحد بالفصل وان كانت تمام ماهيتها فاما ان يكون تمام الماهية

المشتركة بينهما او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة
فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فهو الواحد بالنوع و
ان كانت عارضة لها فتلك الوحدة العارضة اما محمولة لها على موضوع واحد وهي
بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعة لها لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول
وان لم تكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق
كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين
وهي التدبير ليست مقومة ولا عارضة لها بل عارضة للنفس والملك ووجه
كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مقارنته لكل واحد منهما في العروض كذا
قيل وقد نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة فهو الواحد
بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا فاما ان يكون له مفهوم
سوى عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وح اما ان يكون ذات وضع
وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق فان قبل القسمة
فاما ان يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون وح اما ان يكون
اجزاؤه متمايزة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متمايزة
وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى والصورتين قال



بداية الاثنان قد يتقابلان آه اقول لما كان التقابل من عوارض الكثرة
والمتعلم عند تصور الكثرة واقسامه لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد
الكثرة كتصوره لما بينهما من اللزوم البين فيتسرع الى معرفة اقسام التقابل
على سبيل التفصيل ويحصل له بسبب اشتباهها عليه تحير ودغدغة اورد في هذه
البداية لبيان ماهية التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير
المتعلم ودغدغته فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل
واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان
هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد والمراد بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعهما
فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان احدهما عليه يوجب ارتفاع الآخر
عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر
فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة على الهيولى اذ لا يصدق
عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان
التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر
وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا
بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وهو اعم من جهة

اي سواء كان جوهرا او عرضا

واحدة لدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين كالابوة والبنوة
قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد مثلا لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين
فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى ابيه فلو لم يقيد التعريف بهذا
القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقييد يدخلان فيه لانهما
لم يجتمعا في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد
كما ذكره بعضهم فان الاجتماع يغني عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان
اربعة اقسام الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة و
المتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين
اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا و
الآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما
الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما
وجوديا والآخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع
القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان
بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا نم انتفاء التقابل بين الاعدام
وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب



مع كونهما عدميين فالاولى في وجه الانحصار ان يقال والمتقابلان بالذات
اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا
الى الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع القابل فهما متقابلان
بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا كالعمى
واللاعمى او كان وجوديا لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا
الى الموضوع لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني
يجب ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما
وجوديا والآخر عدميا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا
اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلقا و
الآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات
متقابلان بالذات اما على الاولين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى
المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه ويتقابله لا بالذات واما
على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما الثالث فلان التقابل بين وجودي
وعدم شيء آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي
ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان

المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين
فهما اما ضدان او مضافان بما ذكر من البيان فالضدان هما المتقابلان
الوجوديان الغير المتضايفان اي اللذان ليس تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر
كالسواد والبياض والمضافان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل
كل منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة
وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدم
ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان
العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان
بالايجاب والسلب امران احدهما عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية
والمتقابلان بالايجاب والسلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلين بان
تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين والنسبة
انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب والسلب
عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير
متحقق الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ايضا لكنه
ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق ما في

الخارج

الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة
في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار **قال** فصل المتقدم
والمتاخر انه **اول** المتقدم هو ما له التقدم كما ان المتاخر هو ما له التاخر
والتقدم والتاخر بينهما التقسيم يعرفهما كل احد بلا فكر ولا روية فالمتقدم
ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو
ما له تقدم بالزمان اي كون في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام
الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود
وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا وحاصله انه الشيء
الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبيعي هو كونه كذلك كتقدم
الواحد على الاثنين لان وجودهما يتوقف على وجود الواحد فالواحد متقدم
بالطبع على الاثنين وينبغي ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير
مؤثر في المتاخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف
وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي بكر على
عمر رضي الله عنهما الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدا [معين]
محدود لهما وتقدمه [بالرتبة] هو تلك الاقربية وهو اما طبيعي ان لم يكن المبدا المحدود بجعل
[اي للمتقدم والمتاخر] [اي عقلي]

الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدا بحسب
الوضع والجعل كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب اي كتقدم الصف
الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة الى المبداء المحدود
الذي هو المحراب الخامس المتقدم بالعلة وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة
الى معلولها وتقدمها هو كونها علة فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة
القلم وان كانتا معا بحسب الزمان لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت
بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه آخر وهو ان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم
اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم بالزمان والثاني
اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتاخر اولا والاول اما ان يعتبر فيه مبدا ويكون
الترتيب منه تقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما يتم بانضمام
الاستقراء اليه كما في الشق الاخير من المناقشة المندفعة به واعترض على الحصر
بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الخمسة اذ هذا التقدم ليس زمانيا
والا لكان للزمان زمان ولا ما سواه من الاقسام الخمسة وهو ظ واجيب
بانه زماني اذ المعنى بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي عدم
اجتماعها والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فيكون تقدمه

اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي او لا وهو الطبيعي والثاني

زمانيا لا لكونه في الزمان المتقدم ليلزم ما ذكرتم وقيل هذا التقدم طبيعي وليس ببعيد عن الصواب
فان الجزء السابق لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا ١٦ فصل في القديم
والحادث آه اقول القديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم
بالذات وينحصر في المبداء الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه
وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات
يقابله المحدث بالذات وهو الذي وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله
المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان
الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان
الموجود لا من غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس
كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة
له لامتناع تخلفها عن المبداء الاول قديمة بالزمان وليست قديمة بالذات لمعلوليتها
فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث
بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابقة الوجود عليه بالزمان وزمان سابق
على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته
اي في حالة العدم

من الزمان صح

لكان ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا لامتناع
كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فللحادث
قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده
فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هف بيان الملازمة انه لا فرق
بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وقولنا لا امكان للحادث قبل وجوده فان
معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما تتحقق بتحقق موصوفها
والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمعنى هذا الكلام
حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان
كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي
وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة تعرض الماهية بالقياس الى الوجود والاضافات
لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان
حيث يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه وامتناع تعليل الشيء بنفسه
فهو اذن قائم بغيره قبل وجود الحادث وذلك الغير لا بد ان يكون مادة للحادث والا لما

اتصف به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة واما
الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تقرير مفهوم الحادث الزماني
ومن الدليل المذكور على المطلب الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان قال ومثل القوة
اي اول لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال
الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل و
تركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل من غيره سريعا ثم عمم
فاستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة
الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل
الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف بين المنطقيين فلئن قيل امكان حصول
المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع
عند حصول المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست
هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي من المقدور وهذه الاضافة
زائلة عند حصول المقدور فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور ويكون امكان حصول
المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس لها من المؤثرية
المشتركة بينها وبين الايجاب والقوة بهذا المعنى هي مبدا التغير في آخر من حيث هو

آخر بهذا فيه نظر اما اولاً فلان المؤثرية انما تكون كالجنس للقدرة والايجاب ان
لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس كذلك واما ثانياً فلان مبداء التغير ليس هو المؤثرية
بل ذات المؤثر فان المبداء انما يطلق على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة
نقل من القدرة الى ما يشبهها وهو تاثير القادر ثم منه الى مطلق التاثير ثم منه الى ما به يحصل التاثير وهو المؤثر
وهذا المعنى هو الذى اراده المص بلفظ القوة فى هذا الموضع وعرفها بانه الشيء
الذى هو مبداء التغير فى شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء
الذى هو مبداء التغير فى نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما
من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه طبيب
بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة الصدور من الاجسام
عند تجردها عما يقتضى فيها تلك الآثار والافعال من الامور الخارجية كاختصاصها
بآيون وكيفيات واوضاع مخصوصة وكالحركات وسائر الافعال الصادرة
عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى موجودة فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم
يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة او لا عن سبب مستمر الوجود فيها
بل لاجتماع امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام فى الآثار
والافعال وكذا الثانى لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق



لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية وحيث انها صادرة عن
القوى الموجودة فى الاجسام وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الآثار و
الافعال صادرة عن مبداء مفارق فلت المبداء نسبته الى الاجسام كلها على المفارق م
السوية وهو العقل الفعال فاقتضاؤه نوعاً من الاثر والفعل فى بعض الاجسام دون غيره يكون
ترجيحاً بلا مرجح وانه مح قال فصل فى العلة والمعلول آه اقول علة الشيء
ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهى قسمان الاول ما يتقوم به الماهية من اجزائها وتسمى
علة الماهية والثانى ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود
الخارجى وتسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل
بل بالقوة وهى العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهى العلة الصورية كالصورة الحاصلة
للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اى يكون مؤثرة فى المعلول موجدة
له وهى العلة الفاعلية كصانع الكوز اولا وح اما ان يكون المعلول لاجلها وهى العلة
الغائية كالغرض المط من صنعة الكوز اولا وهى الشرط ان كان وجودياً وارتفاع
المانع ان كان عدمياً ويندرج فى الشرط الموضوع والآلة ثم ان المص اورد هنا
حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان يصدر عنها اثران و البرهان

عليه ان البسيط لايكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه
اثنان اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثنان فحيثية صدور احدهما
عنه غير حيثية صدور الآخر فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل يكونان
خارجتين عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن
المصدر لانهما من مقتضيات ذاته فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الاخرى
عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان فيعود الترديد فيهما فان دخل احدهما في المصدر لزم
التركيب وان خرجتا عنه كانتا لهما حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات
الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا هو
تقرير الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نم ان الحيثيتين لو خرجتا لزم كونهما اثرين
صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة
الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا
افتقار لهما الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان
لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر
لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب

وان

وان خرجت عنه كانت معلولة له وحصلت حيثية اخرى الى اخر الحجة
واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث
انه واحد لا يصدر عنه اثنان وهذا الحكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي
فيه ان يقال لو صدر عنه اثنان لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد من تينك
الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس بجواب
عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف
بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة
ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة
في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس بجامع فان المبدا الاول علة
تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور
والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل
على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما
ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول تح لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود
لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان
ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة

الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضناه انه علة تامة
لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ما هو خارج عنها هف واذ قد بطل
التالي بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المطلوب فثبت المط وهو وجوب المعلول
عند وجود علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول
عند وجود علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث
هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو
وجب بهذا الاعتبار وجودها او عدمها لكان اما واجبا او ممتنعا بذاته ولا معنى
للممكن بالذات الا هذا قال هداية اقول من الاوهام العامة ان المعلول
بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه
بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز
العدم على الباري لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه من
بقاء البناء وبعد زوال البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم وبيانها
ان كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته
اذا افادته الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او
في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع



الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول
فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة
في المعلول حالة وجوده فبطل بهذا ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد فناء
العلة لم يكن العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة
من ان العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده هف فلئن قيل ينبغي ان يكون
افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او
في الحالتين جميعا لزم تحصيل الحاصل وهو مح قلنا لا نم لزوم تحصيل الحاصل
وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود في حالة الوجود تحصيله وليس
كذلك بل معناها ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده
استتباع حركة الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود
لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة
حركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى البعض وذا غير باق بعد البناء
وعلة دوام البناء واستمراره هي قوة اتصال اجزاء بعضها ببعض
وشدة التيامها المانعة من انفكاك تالفها وذا باق حسب بقاء البناء
فانحسمت مادة الوهم سبطلان منشائه قال فصل في الجوهر والعرض اقول كل موجود يختص

العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء ح

العرض معدوم قائم بمتحيز واما عند المعتزلة فالوجود لقائم بالمتحيز مواقف

بموجود آخر ويسري فيه سرياناً توجب اتحادهما في الوضع فاختصاصه بهذا يسمى حلولاً
ويسمى الموجود الاول الساري حالاً والثاني المسري فيه محلاً ولا بد من ان يفتقر
احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته
الى الثالث فحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان
يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وعلى الثاني
يسمى المحل موضوعاً والحال عرضاً هذا ما ذكره المص والحق ان افتقار الحال من
لوازم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال مفتقر بالضرورة
وصواب التقسيم على هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى
وصورة او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان اعتبار
السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان يكون مقتضية
بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص الناعت
لئلا يرد النقض بالاعراض المذكورة واذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود من شأنها ان يتصف بالوجود
العيني فاذا اتصفت به لم يكن في اتصافها به مفتقراً الى الموضوع فالواجب تعالى
لا يكون بهذا المعنى جوهراً اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي

لانه عين الوجود

٩٨

يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى الجسم يحل ويقوم
به واعترض على هذا التعريف بان الصورة العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس
محتاجة اليها في وجودها فيكون اعراضاً لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو النفس
لكنهم صرحوا بان الصورة العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في
الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية هذه الصورة وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهريتها
بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا
اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لشيء لا يوجب
ثبوت الاخص له وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حالة قيامها
بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج
والقائم بالموجود في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور قائمة بالموضوع
في الوجود الخارجي فلا يكون جوهراً قطعاً بل الحق في الجواب ان لفظ تطلق على
الصورة العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق المادية المتميز
عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى الاول
ليست بجوهر بل هو عرض موضوعها النفس لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما
التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني

لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في الموضوع فتكون جوهرا
لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر آخر او لا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة
وان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم اولا وهو الجوهر المفارق
وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا
لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك
فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهيات البسيطة ولا شيء مما تعقل البسيط
بمركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو كان مركبا لكان منقسما
فتنقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان
معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه المتقدمون لكن التحقيق يأباه لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل
السريان او غيره على ما علمت وايضا تركب النفس في العقل من الجنس والفصل لا
يقتضي انقسامها في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت
استلزام تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة
فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فتكون جسما قابلا للانقسام
بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة
والملك والوضع والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض



يقبل المساواة وعدمها لذاته قوله لذاته احتراز عما يقبلها لا لذاته بل بواسطة محله
كالشكل القابل لهما بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما حل فيه كالمعدود من الاعراض
القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة
ما يقارنه في المحل كاللون القابل لهما بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء
منها بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة الكم
فتعريف الكم بها يكون دوريا والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام
لذاته والكم اما متصل او منفصل لان اجزائه اما ان تشترك في حدود يكون كل
منها نهاية جزء وبداية جزء آخر وهو المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل اما قار
الذات اي مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخين
وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع
غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما
الكيف فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقارب المفهوم لا تفاوت بينهما
الا باعتبار العروض في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اي قارة في شيء لا تقتضي
قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة
الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا تقتضي قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج الاعراض

النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما
مع انهما ليستا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة واقول
اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض
بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام
الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف جنس تحته انواع
اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيف اما ان يكون بحيث لا يعرض
الشيء الا بتوسط الكمية وهي المختصة بالكميات او لا يكون كذلك وح اما ان يكون مدركة
باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وح اما ان يكون مختصة بذوات
الانفس وهي النفسانية او لا فينحصر بحكم الاستقراء في الاستعداد وهي الاستعدادية
اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وكانهم
سموا اولا الكيفيات المحسوسات بالانفعالات لكونها اسبابا للانفعالات
الحواس ولما كانت الراسخة (اي اول الوضع) منها لرسوخها اقوى من غيرها في كونها انفعالا بهذا المعنى
خصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على مثال احمري للتشديد

الحمرة

الحمرة فان عنها اسم الانفعال الذي كان مساولا لها في اول الوضع وبقي
اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية فهي ايضا اما راسخة
كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب
وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات
المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية و
الفردية واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان يكون استعدادا نحو القبول
كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول كالصلابة والمصحاحية
وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض الشيء بسبب حصوله في المكان واما
متى فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية
اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة بازاء حالة اخرى نسبية لا تعقل
احديهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فانه تولد حيوان من نطفة حيوان
آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها يعرض احدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر
اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل واما الملك فهي حالة تعرض للشخص بسبب
ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض الشخص بسبب احاطة العمامة
براسه وكالتقمص فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة

للشئ بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة
عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض
والى الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للموثر فى غيره بسبب التاثير اولا
كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة
للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للموثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل
بواسطة الفعل وقول المصنف ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة
للتاثير هى الهيئة الحاصلة له اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتاثر عن غيره
بسبب التاثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان ههنا نسبا
وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم فى المكان مثلا فانه نسبة بينه وبين المكان بها
تعرض الجسم هيئة وكذا فى البواقى فالاعراض النسبية ايتها هى تلك النسب انفسها
ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت مقالاتهم فى ذلك فالمصنف جعلها الهيئات
العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها وآخرون بخلاف ذلك والتحقيق فى هذا
المقام يستدعى فى الكلام اطنابا يقصر عن نظامه عقد هذا المختصر قال الفن
الثانى فى العلم بالصانع آه اقول لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما التزم
ايراده فيه من مباحث الامور العامة حاول الشروع فى الفن الثانى الذى رتبه فيما





يتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل فى اثبات الواجب لذاته تعالى
وهو الموجود الذى اذا اعتبر من حيث هو لا يقبل العدم اى الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا
لم يكن من غيره بل فى نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه
المحال واستحالة اللازم يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ووجب وجوده
بيان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات
باسرها جملة مجتمعة من احاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها الى كل
منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد
ان يكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان يكون علة لكل واحد من احادها اذ
لو لم يكن علة لكل منها فاما ان لا يكون علة لشئ منها او يكون لبعضها دون بعض وكلاهما ممتنع اما
الاول فلانها لو لم يكن علة لشئ منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن
حصول الجملة بدونها اذ الجملة مجموع الاحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة
لها هف واما الثانى فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم يكن هى بانفرادها
علة للجملة بل هى مع علة للبعض الاخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة
الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها لزم كون الشئ
علة لنفسها اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان بعض الاحاد لو كان علة للجملة
لكان علة لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه فيكون علة لنفسها فثبت ان علة

الجملة ان كانت جميع الاحاد او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه والتالي ظاهر البطلان فثبت
بطلان المقدم فلا تكون علة الجملة جميع احادها ولا بعضها فتكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول
اثبات المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي
ما ادعاه المص من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها اولية
واثباتها بالمقدمات المذكورة والاقيسة المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها وانما يكون
منافيا ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين وليس كذلك فان هذه المقدمة
لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها المنتج اياها الى الحركة الاولى يعرف ذلك
بصواب التامل واذ قد ثبت ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها و
الخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه
وهو مح فثبت لزوم المح على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المط كما ذكرنا قال وفصل في ان
وجود الواجب نفس حقيقته آه اقول وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود
البحت المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءها
او عارضا لها والتالي بط بقسميه اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على
ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هف واما بطلان التالي فلانه لو كان
جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان كان عارضا وكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن
فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة

من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل بط اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود على الاثر لان
الاثر لا يوجد الا بعد التاثير الذي هو افادة الوجود والتاثير لا يكون الا بعد وجود المفيد الذي
هو المؤثر والمؤثر متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب مؤثرا في وجوده
لكان ذات الواجب متقدما بالوجود على وجوده فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه
مح واما الثاني فلان المؤثر في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت
تلك الصفة بالوجود على الوجود والذات متقدمة بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات
بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى
الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو مح واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم يكن
نفس حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم ببطلان التالي بقسميه ثبت
كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المط قال وفصل في ان وجوب الوجود آه اقول المذكور
في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس
ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا
لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا
معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه
مح فيلزم تقدم الذات بوجوب الوجود على وجوبه وجوده لان المؤثر ما لم يجب وجوده لم يجب عنه
وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان

متاخرا ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وانه مح فالوجوب المتقدم
ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات
الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب هو عين الذات فيلزم المطلوب واما
الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته لكان زائدا على الذات عارضا مثل ما ذكرنا
في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب
تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره
يعود الترديد فيه فاما ان يذهب التعينات الى غير النهاية وهو مح او تنتهي الى تعين هو
نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان هذين المطلوبين لوضوحها
مما تقدم في الوجود فلا نغفل عنها قال ومنها توحيد الواجب الخ اقول لو كان في الخارج
موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز
كل منهما عن الآخر بشئ اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين
اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشئ والا لم يكونا اثنين
اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم فما به
امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان
ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل
منهما بالضرورة وذاتيا فما ثبت بالبرهان ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني

فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز فيلزم
افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان
لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو مم واجيب عنه
بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون
تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل بط اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان
تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين فيكون تعين الواجب
عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا ظاهر البطلان
واما الثالث فقد تبين بطلانه والجواب ليس بسديد اما اولا فلانه كلام على السند على ما
لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام
الحقيقة يجب كونه مقوما اذ لو لم يكن مقوما على التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض المميز
هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي المقدمات مستدرك كله وقد تكرر الكلام هذا القائل
ان الواجب تعالى نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس بسديد وان كان مثله صادرا عن بعض المتاخرين لانه
انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذا ينافي ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس
عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته قال ومنها ان الواجب لذاته واجب الخ اقول واجب لذاته
واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة
تتوقع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله

المتأخرين
مستطرفة

فهو واجب الحصول لجميع ما يمكن له من الصفات لكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو
لم يكف فى حصوله الصفات باسرها لكان حصول شىء من تلك الصفات من غير ذاته وح يكون
حصول ذلك الغير اى وجوده شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اى عدمه شرطا لعدمها ومتى
كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هى هى مجردة عن كل واحد من شرطى حضور الغير وغيبته بحيث
يجب لها الوجود اذ لو وجب لها الوجود على ذلك التقدير فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا معها
فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها
للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا
بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات الواجب لو لم يكن كافية فى
حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها الوجود من حيث هى هى فلم يكن واجب الوجود
واجبا لذاته وبطلان التالى يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية فى حصول
الصفات باسرها وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفى الذات فى حصوله لو لم يجب
حصوله للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات
كافية فى حصوله وقد فرضنا انها كافية هف فيتم الحجة بمقدمتيها وحصل المط هذا هو تقرير
الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة
للذات والذات غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة كونها نسبا
بين الذات وتلك الامور فان القادرية مثلا نسبة بين الذات ومقدوراتها وكذا كون

الذات



الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونها نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى
سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام فى الصفات الحقيقية لا فى الصفات مطلقا فلا
يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وثانيها انا لا نم ان الذات لو لم يكن كافية
فى جميع الصفات كان شىء من الصفات من الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير وجوابه ان
كونها من الذات بتوسط الغير مثل كونها من الغير فى استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من
الذات لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا
لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان التجرد الماخوذ
فى تالى الشرطية القائلة متى كان حضور الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات
الواجب من حيث هى مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار لا بحسب نفس
الامر فان تجرد الذات عن كليهما فى نفس الامر مستحيل لامتناع الخلف عنهما واذا كان كذلك
فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو وجب وجودها فاما ان يجب وجودها مع الصفة او لا معها
قلنا نختار انه يجب مع الصفة قوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حصول الصفة
مشروطا بحضور الغير قلنا قم قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلنا التجرد بحسب
الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور فى حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كان مجردة فى
نفس الامر وهو مم او نختار الشق الثانى ونمنع المقدمات كما فى الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا
الاعتراض والاولى فى الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته

حصول

وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها لو لم تصدق لكان وجوب
بعض الصفات بغير الذات وذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما
ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذ
الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه بموجب ثان وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب
سلسلة الموجبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف
المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد
الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وهذا المط وهذه
من الفوائد التي لم يسبق ظهورها بل لم يظهر لاحد سواه ولها اخوات فيما سبق يشهد لواحدة
واحدة منها بالاختراع عند العثور عليها من مارس تتبع كتب الفن من اولى الفطنة
قال فصل في ان الواجب لذاته لا يشاركه آه اقول الواجب لذاته لا يشاركه الممكنات
في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا مقولا على وجود الواجب ووجودات
الممكنات بالتواطؤ قول الانسان على اشخاصه وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى
فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد والعروض لها
او لا يجب لشيء منها واقسام التالي باسرها باطلة اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن
وكون الوجود نفس حقيقته وهو مح لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك في وجوده فلو كان
وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو مح



واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون
كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذلك ينافي ما
اثبتناه من ان ذات الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليها
من وجهين احدهما ان قولهم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المسبع مع الشك
في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المط
ههنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال
الجزئي كاف في النقض فلئن قيل المقصود اثبات ان الواجب لا يشاركه شيء من
الممكنات في الوجود وهذا انما ثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال
الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات
الممكنات وذا يثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ على
وجود الواجب ووجودات الممكنات وكان الوجود المشترك من حيث هو هو مجردا
لزم ان يكون وجودات الممكنات باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود البعض الممكنات عارض
كما في المثال المذكور وثانيهما انا لا نم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار
التجرد الى علة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب
بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب ان الممكن العدمي لا يلزم
ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان ممكنا

فيلزم افتقار الواجب فی تجرده الی العلة العدمية وهو مح ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل
على ان وجود الممكن غير مجرد معوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك فی وجوده ولهذا
نحتاج فی اثبات وجوده الی البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الی البرهان
فی اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته
فلذلك احتجنا الی البرهان فی العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته
الی اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التجرد فی وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته
وبهذا يستلزم عروض الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر فی هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه اذ
غاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودی الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم
فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجود الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك
الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الی ان الوجود لا كلية له ولا
تعدد له ولا عرضية له وانما هو جزئی حقيقی واحد بالتشخص قائم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة
بنوع من التعلق غير مدرك للعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات الممكنة عبارة عن
عن وجودتها العارضة القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكما نسمعه نقول هذا هو مذهب
الاولين والاخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الی مثل هذا
وتحقيق الحق فی هذا ليس مما يتم بمجرد البحث قال فصل فی ان الواجب لذاته آه اقول
واعلم اولا ان العلم بالشیء وادراكه بمعنی واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة ای يحصل عنده

حقيقه



حقيقة الشیء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان
ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث
لا نذهل عنها قطعا ويسمی هذا علما حضوريا واما الثانی فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجی
منه يحس اولا بارتسام صورته فی الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضوره وكذلك الشخص
عند الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المقترنة بالغواشی المادية بحصولها
فی الحس المشترك عند التفاته اليها ويتعقل ثالثا حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية
فی النفس ويسمی هذا علما انطباعيا ومما ينبغی ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولوا حقها
مدرك بذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات كما سيأتی بيانه فی الفصل الثانی لهذا الفصل وحقيقته
حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا بذاته اذ الادراك ليس الا
حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل
موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له فان حقيقة كل شیء هی ما به ذلك الشیء هو هو
فلو لم يحصل للشیء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشیء هو ذلك الشیء بدونها فلم تكن تلك الحقيقة حقيقة
له هف واذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا
لكان جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الی اجزائه والجسمانی اليه او الی
اجزائه وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو مح فثبت ان الواجب لذاته
مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته ينتج ان الواجب عالم بذاته وهو المط

قال ره اقول لما ذكرنا ان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة ان يعترض بان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته واته حينئذ يبطل ما ذكرتموه في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد ره في الهداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريره ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حصول الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك او لا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر عنده حقيقة مغايرة له ويحضر حقيقة الغير المغايرة له ولان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول وذا لا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من شانه العاقلية مغاير لذاته من حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة بالكلية واتضح المقصود قال فصل في ان الواجب





لذاته عالم بالكليات اقول واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على هذا المطلب ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بساير المعقولات فالواجب لذاته عالم بساير المعقولات اما الصغرى فقد تقرر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فلان المانع عن المعقولية هو العلايق المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد بمعزل عن تلك العلايق والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع كونه مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها عن دركه لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع ساير المعقولات يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في العقل لان التعقل حصول صورة الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان تقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو تعقله اياها فكل مجرد يمكنه ان يعقل ساير المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بساير المعقولات وهو الكبرى ولو جعلنا

الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكن ان يعلم سائر المعقولات
وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه فيلزم
من المطلوب سقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات المقدمة القائلة بان كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول
وقد تبين لك من هذا ما في كلام المص من التشويش والاضطراب قال فان قيل آه اقول هذه معارضة
اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب
عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا و
قابلا للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته والتالي باطل اما الملازمة اما لزوم كونه فاعلا لها فلان الصورة الحاصلة
في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم
افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم
كونها قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان التالي فلان
القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران تتحقق كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب
فاعلا وقابلا للصورة للزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه بانا لا نسلم ان الشيء الواحد
لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل
له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم
تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته فمم ايضا اذ
التركيب انما يلزم ان لو كان جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها

بالقياس

١٠٨

بالقياس الى الصورة وذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان عرضتان لذات الواجب بالقياس الى المعلوم والمقدور له
ثم ان المص مال في هذه المسئلة الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم البارى تعالى بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس
حقيقته ذاهبا الى ان العلم بالاشياء انما هو ارتسام صور ما في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورد مذهب
الحكماء زاعما ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته ذهب الى ما يرد على المتكلمين من لزوم كون ذات
الواجب فاعلا وقابلا لعلمه فقد اعتقد نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس
الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما
يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم
بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء
الاعم قال فصل في ان الواجب آه اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات الاولى
ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها
مع جميع صفاتها واثارها اللازمة وغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات وماهيته
الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام
بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها
لمعلولها وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم تتغير
بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي يعني ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه السابق
يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول

العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم على الوجه الجزئي بمطابقة الجزئي في التغير وثانيهما

علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب ذلك المعلوم وهو العلم على الوجه

الكلي المشابه لعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع

في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم

ويحصل العلم بانه واقع وبعد ما انقضى يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني

لاحاطة الزمان به بحيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين الحاصل من

العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب بمقدار الزمان الواقع بين الكسوفين فتعلم بذلك وقوع

الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين بالمقايسة الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ

المعلومة مثلا ان تعلم انه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول

المعلوم من التاريخ الفلاني فتعلم انه في

وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا صح

اي ساعة من اي يوم من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل الكسوف ومعه

وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور ومن الحضور الى الانقضاء متعال عن الزمان لا مكان

كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد فلئن قيل

هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور فيكون

حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا زمانية حدوثه بعض افراده لا يختص

بموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان بحسب ذاته واذ قد تمهدت هذه المقدمات فنقول

واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات

فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية

وعلمه بالمعلول الاول ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى آخر المعلولات القديمة

في الطول ويسري علمه الى الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير

المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي

لكان المعلوم مدركا تارة ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة من تغير

الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان عقليتان متعاقبتان بحيث لا يبقى احديهما عند طريان الثانية

فيلزم التغير في ذاته هف فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان بحسب

ما قررناه في المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب لكن المصنف زاد عليه بان تعالى

ان يدركه بحيث لا بل يدركه على الوجه الكلي مثل ان يدركه من الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا

من برج كذا درجة من درجة كذا حال كونه ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي من قرص الشمس او في

البروج الشمالية بصفة كونه في عقدة الرأس وهكذا الى ان يحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف وهذا

المدرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى من ادراك الجزئيات

سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات معان

كلية ليس الا وهذا صريح بانه لا يعلم بالجزئيات وهو خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة استدراك ايضا

اقول فصل في ان واجب الوجود

وهو زيادة قوله وهذا العلم غير كاف الخ لعدم افتقار المطلوب اليه قال

اورد في هذا الفصل مطلبين احدهما ان واجب الوجود مريد للاشياء يعني ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه

بارادته وثانيها انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لما انه عالم بجميع المعلومات
والصادر عنه لا بد وان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وهو غير مناف لماهيته لان الصادر عن لوازم
الحقيقة واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم غير مناف لماهيته فايض عنه لكمال المقتضي لفيضانه
فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعني بالارادة فذاته مريد لما
صدر عنه من المعلومات وهو المطلوب واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي اي شيء هو
مرغوب عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من وهب شيئا
يستعوض من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد
حصوله من مقابلة افادته من مدح او ثناء او تخلص عن مذمته او توصيل الى كونه على ما هو احسن والاليق به
فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود خير محض مرغوب
عند كل عاقل فاما ان يفعل هذه الافادة لعوض وشوق الى كمال يحصل بهذه الافادة او يفعلها لان
فعلها نظام الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات من النظام المتقرر في عنايته الازلية
فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لعوض وشوق والاول محال اذ لو كان فعلها طلبا لكمال مطلوب لزم ان
يكون ناقصا منتظرا وقد تبين امتناعه وكذلك تعين الثاني وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لعوض وشوق
الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المطلوب قال الفن الثالث في الملائكة واقول
قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب
ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو شان النفوس
والعقول بكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق

بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب البحث
عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر ولهذا رتب المصنف هذا الفن لاثباتها
وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول فصل في اثبات العقول اقول انه لما كان المبداء الاول جل ذكره
بسيطا ليس فيه تعدد وحيثيات وكل بسيط شانه هذا ان لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة
معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا
فاما ان يكون صادرا عنه فاعلا بنفسه او بمحله والاول باطل اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا
الثاني لان المحل ان كان هو المبداء الاول كان المبداء فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان غيره
كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بواسطة او بغير واسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين
عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبداء الاول في مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة
احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان كان
هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار
الجوهر في هذه الاقسام لا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم
المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الهيولى لا تقوم بالفعل الا بالصورة
فلا تتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى
لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين
ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر عن المبداء

الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر عنه بلا واسطة كل واحد من الهيولى والصورة او احديهما فقط اذ لو لم يكن
شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هف فعلى الاول يلزم صدور اثنين عنه في مرتبة
واحدة وانه مح وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في الشقين الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه وايضا يلزم خلاف
ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل
وجود الاجسام وانه مح لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام ولما بطلت الاقسام الاربعة
تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المط قال مصنف اثبات كثرة العقول
آه اقول لما اثبت وجود العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير
البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا
آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن
الواجب اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا
بالنسبة الى الآخر او محويا وكل واحد منهما باطل اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس
واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي فظاهر
واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدأ الاول في سلسلة الممكنات المرتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد
اخس بكونه اقبل وفيه مصادرة على المط لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان
علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدأ فاثبات عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة على المط والاولى
ان يقال المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر
وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر
اخس من



في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر مؤثرا
في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال علية المحوي ان يستدل
بما يستدل به في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال على البطلان كون جسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل
الى الاول فلاثباته طريقان احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع
علية جسم لجسم آخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود
الحاوي فان المعلول متأخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب وجود المعلول
ولو قد ثبت ان وجود المحوي متأخر عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته
اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متأخرا عن
الحاوي هف ولو امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع وجود
الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته والا امتنع اللازم مع امكان
الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته
وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوي للمحوي وهو المط واما الطريق العام فبيانه مسبوق
بمقدمة وهي ان تأثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون لكل واحد من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الآخر وهذا
بديهي يشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين ان لو كان بينهما وضع
المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء ما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر
من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر منهما اعني هيولاه وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه هف واذا
تمهد هذا فنقول لو كان جسم ما علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من جزئي الثاني او صورته بحكم الشرط الثاني

وكلما كان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الحكم الاول بحكم الشرط الاول والثاني باطل
لو ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد واصلاً لكن المقدم فلا يكون جسم ما علة لجسم اخر وهو المط
واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفساً لكان تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلتها في صدور
افعالها عنها ولو كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة اليه او محوي وتبين
بطلانه لما ذكرنا في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين
الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلومة
بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل البسيط
وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد
فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المط واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون
المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من
الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية والصواب ان يقال
لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه
ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المط لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى عرض قائم
بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة المختلفة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد
العقل بحسب تعدد الافلاك وهو المط هذا هو التقرير المضبوط لهذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقريره المصنف
من الانتشار قال هذا الحاوي بسيط آه اقول لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي المحدد
ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحاوي لمحدد الجهات

٤



مع العقل الثاني لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول على ما بيّن في موضعه والعقل الثاني متقدم بالعلية
على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا كما في الزمان فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني
عليه بالعلية اورد هذه الهداية جواباً عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة على
المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني على المحوي بالعلية
وما مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد
الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو
الموجود في زمان المتقدم وما مع المتقدم في زمان كذلك قال هذا الحاوي والمحوي آه اقول لما بطل
علية الحاوي بطلت بها امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه بان يقال امكان الخلاء لازم عليكم وان لم
يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فكل من الحاوي والمحوي
يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلاء لان امكان
الملزوم يستلزم امكان اللازم اجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز العدم بالنظر
الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي فيه
يكون هو محدد الجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء
محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع انما هو البعد المفطور او الفضاء الموهوم
بحيث يكون القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس بعيدا لا بعدا بالحقيقة ولا فاقبل
للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باحد المعنيين بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير

في التقدم الزماني بحر

ان يكون متقدما بالعلية

الذي فرض كونه محدد الجهات بحر

ممكن فلا يلزم امكان الخلاء قلنا قبل كل ولعدم وصف الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما
ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي كمقعر الفلك الذي هو علة موجبة للمحوي ملزوم للمحوي ووجود
الملزوم مع عدم اللازم محال بينهما فان وجود الحاوي يكون منافيا لعدم المحوي فلا يجب جواز اجتماعهما
ولا لزوم امكان الخلاء قال فصل في ازلية العقول الخ اقول الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له
والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده
بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم اذا
تقرر هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان
الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد له في تأثيره في معلوله والا لكان له حالة منتظرة منه فيكون ... الاول والالم
الممد وهو خلط والاولى ان يقال ذات الواجب بانفرادها علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله
الاول مغايرة لذاته فان كان ذلك الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا
خلاف ما تقرر عندهم ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا له سابقا
عليه وفرضنا انه معلول اول هذا خلف فثبت ان الواجب وحده علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن
علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا
كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تأثيره في العقل الثاني
والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء ماديا فيلزم منه
كون العقل الاول ماديا لمقارنته ذلك الشيء اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع في الازل لجميع ما لا
بد له منه في تأثيره في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق يثبت ازلية سائر العقول

وليس

١١٧

وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث
مسبوق بمادة وهو خلف لان هذا ما انه من باب تعيين الطريق الذي ليس من دأب المناظرة عدول عن
اقوى الدليلين (خبر لان) لان ما اختاره المصنف طريق لمي وهذا طريق اني واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية
فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع
بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال فيلزم ان يكون الباري تعالى
او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة
احوال لذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في ذات العلة
لكن كون الباري او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان قبول التغير والحوادث من خواص الماديات
والباري والعقل مقدسان عن المادة قال فصل في كيفية توسط العقول الخ اقول المراد بالعالم
الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية وتوسط العقل بين الباري تعالى والجسم قد علم
بما سبق على سبيل الاجمال اذ قد ثبت ان الصادر عن الباري بلا واسطة هو العقل والاجسام انما صدرت
عن العقول فما سبق من المباحث كاف في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام انما المقصود
في هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته
فيه كثرة وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة
من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا
شيء واحد هو العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك هف
لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب

عليهما

بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجب الوجود من جهة علتها الموجبة
لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول يلزمه كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان وجوده
بالذات فيكون باحدى هاتين الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم
واشرف المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل
الاول وهو جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون
المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلولها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود لعلته مبدأ
للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني عقل
ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك
النوبة
لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه ممتنع بل اذا انتهت
الى العقل الفعال يصدر عنه عقل عاشر يسمى به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لكونه مبدأ ما يصدر عنه باشرف جهتيه
من الاثار المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر ويسمى به سلسلة الافلاك ثم
يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة
الفعال وهذه الاستعدادات المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل اذ لو كان حصولها فيها من جهة
العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه
فلو كان الاستعداد اثر العقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل
الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم تكن من جهة العقل
الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة بحسب اختلافها
او حركات الافلاك

استعدادات



استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى
موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا
او استعدادا او صورة لا بد مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما
او بعد حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل
الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود وانه ممتنع فتعين
كل حادث حادث آخر لا الى اول وهو المطلوب فلئن قيل لا نسلم ان الحادث لو لم يوجد دائما لكان بعد حادث آخر
ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث قلت لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد
لان
له من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع
الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه قدم الحوادث واما
الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا
الى غير النهاية وكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب دليل بي آخر
على هذا المطلوب مع افتقار الى ما ذكره المصنف من الترديد فان قيل لم لا يلزم انه مستحيل آه حاصل هذا الاعتراض
هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة
من
الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من
تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما من مبدأ حادث الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة
الاول بمرتبة ولنفرض اي حادث واحد حتى يكون الجملة الثانية انقص من الجملة الاولى بتلك الواحد

وهذا الجواب الحادث
من العلة التامة
لا ايضا على تامة
... على حادثة

وطبقنا الثانية على الاولى بان نقابل الاول من آحاد الجملة الثانية بالاول من آحاد الجملة الاولى والثاني بالثاني
وهكذا في بقية الآحاد فاما ان تنطبق آحاد الجملتين الى لا نهاية او تنقطع آحاد الجملة الثانية والاول
بط والاّ لكان الزائد مثل الناقص هف وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه
يستلزم تناهي الجملة الثانية المستلزم لتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة الثانية
بالقدر المتناهي والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي لا بد ان يكون متناهيا فلزم تناهي الجملتين على
تقدير لاتناهيهما وهذا الخلف انما يلزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا
وهو المط وليس لقائل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نم انهما
ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد
الطرفين لعدم الطرف لا لاختلافهما في الوجود ليلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل
جزء من الاول جزء من الثانية فلا نم ان تطابقهما يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى
بسبب ان افراد الثانية لا تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاول لا الى
نهاية لا لتساويهما في الافراد ليلزم تساوي الزائد والناقص وهذا كما في الخردلة والجبل فان افراد
كل منهما غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو المعنى الثاني
ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلا بالجزء الاول من الجملة الاولى ووجد بازاء
كل جزء من الاول جزء من الثانية من غير تفاوت الثانية عن الاول ملزوم التساوي ولذاك امر ضروري
لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا لعقله ومقتضى فطرته واما التمثيل بالخردلة والجبل فسفسطة وغباوة

لا يستلزم تساوي الزائد والناقص

بهذا المعنى صح

متناهية

الوضع



الوضع لان اجزائهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيها ان كل
واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولئن فرضنا وضعا لان اجزاء
الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا لا يوجب تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار
انما يلزم لو كانت الاجزاء متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتبين عندك
صدق المقال فخذ ما تلي عليك ولا تمار فانه من شيم الجهال قال خاتمة في احوال الآخرة اقول
اورد المص في هذه الخاتمة ثلاث هدايات الاولى في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات
اللذة العقلية للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلث الباقية الى مراتبها
بحسب اللذة والالم فيها اي النفس بعد الموت هي الآخرة اي النشأة الآخرة للنفس في اللذة والالم
مراتبها هي احوال الآخرة وانما وسم البحث عن هذه الاشياء بالهداية لانه اثبات هذه الاشياء برفع اوهام
منكريها من انقضائها قال هداية النفس بعد خراب البدن آه اقول يريد ان يثبت ان النفس باقية
بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير
بقائها اما ان تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان فسدت
لكان فيها شيء يفسد وشيء آخر يقبل الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد فان الفاسد لا يبقى مع
الفساد والقابل يجب ان يكون باقيا مع الفساد لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد
والقابل لفسادها البدن لان البدن انما يكون محلا لفساد النفس لو كان محلا للنفس ويكون
صورة حالة فيه فان معنى كون شيء محلا لفساد شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فيزول الثاني
عن الاول كما ان معنى كون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء الثاني

بحث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلاً لفناء النفس لزم ان يكون البدن محلاً
للنفس والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن
قابلا لفناء النفس فيكون الفاسد والقابل للفناء جزئين للنفس فيلزم تركبها وقد تبين انها بسيطة
فثبت ان النفس لا تفسد وكذا الثاني بط لان النفس الباقية بعد الموت ان تعلقت
ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق ببدن واحد نفسان والتالي بط اما الملازمة فلان النفس
قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول النفس يفيض عليه
من المبدأ نفس تتعلق به فكل بدن تتعلق به نفس حادثة عند ما تم استعداده لقبولها فلو تعلق
به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق به نفسان واما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة
ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ
واذ قد بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة
ابدا وهو المط وهذا يتوقف على الحجة على ما ذكره المصنف وفيه مصادرة على المط اذ قد بني
حدوثه بحدوث النفس ههنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث البدن وقد بنى حدوث النفس هناك
بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة على المط ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث البدن
بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل
الى حين تعلقها بالبدن لكانت متعقلة بوجودها المستمر تعقلا مستمرا كذلك لان تعقلها
لوجودها الوجوه لكونه بحسب الذات لا بالآلة يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس
حينئذ متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي تعقل الوجود لاجتماعهما وهو المعلوم

بالوجدان فلا يزيل التعقل المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة
كانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق فالتالي بط فكذا المقدم ولما بطل كونها قديمة ثبت
انها حادثة فيكون مسبوقة بالمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على حصول مادة تامة
القابلية له فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فيكون حادثة بحدوث
البدن التام القابلية لها وهو المط **قال** هداية الثانية **اقول** لما كان المقصود من هذه
الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا موقوفا
على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم اي اللذة هي ان
يدرك الشيء المدرك ما يلائمه من الامور كان من حيث انه ملائم فملائم كل مدرك ما يكون مؤثرا عنده مرغوبا مختارا
له كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور
الماضية عند القوة الحافظة التي تلتذ بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيثية
ملائمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المرّ فانه ملائم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه
من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملائم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من حيث انه
ملائم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير فنقول النفس الناطقة لها كمال ~~تام~~ وهي المعقولات ما يمكن لها من
التي من شان النفس الناطقة ان يحصل لها ادراكها مثل ان يحصل لها من ادراك الحق الاول بانه واجب
الوجود لذاته كامل بالفعل في جميع الجهات برئ عن القوة منزه عما لا يليق بذاته من النقائص منزه عنه
منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن في النظام الاتم ثم ادراك ما ترتب بعده من معلولاته
على الترتيب الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة لها وانها والكائنات

من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات وغيرها حتى ترتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام
الذي وقعت عليه فتكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الوجداني والجسماني وهذه الادراكات بعد
حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلات
الجسدانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات
المادة التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابتهاج ولذات
قوية بل مستعلية ما لا مناسبة بينها وبين اللذات الحاصلة للقوة الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك
والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين
الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق لوجود المانع منه وهو ما ذكرنا
من العوائق البدنية والعلائق الجسدانية قال هذه الالم ادراك المنافي الخ اقول اثبت
في هذه البداية الالم العقلي للنفس الناطقة فقرر اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف
ومنافي الشيء هو مقابل ما يلائمه وفائدة قيد الحيثية ههنا على مثل ما ذكرنا من الفائدة في تفسير
اللذة ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن وكانت
تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيحصل
لها الالم لا محالة لما تبين ان الالم هو ادراك المنافي من حيث انه مناف قال هذه النفس الكاملة
بالاعتقاد الخ اقول كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل لها تصورات حقائق
الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وكمالها الباقي هو معها وبحسب القوة العملية نقاؤها
عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري لا تخلو من ان تكون متصفة بالكمال

اولا

اولا وعلى الثاني لا تخلو من ان تكون لها شوق الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملي لا تخلو من ان تكون
نقية عن الهيئات المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي الى (من كمالها)
كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد من الحالات الثلث النظرية
الى قسمين فهذه الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة ولا معه فالمصنف اورد الحالة الاولى
في هذه البداية مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس في كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة (وفي)
في الآخرة وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا
فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية المضادة لكمالها منزهة عن العلائق الجسدانية (البدنية)
العائقة لها عن الاتصال بعالم القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستغرقة في حضرة جلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية عن تلك الهيئات تبقى بسبب ما تمكن فيها من
الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس ويحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم
لازما بل عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف
رسوخ الهيئة قوة وضعفا قال هذه النفوس الناطقة اذا ظهر لها الخ اقول اورد في
هذه البداية الحالة الثانية وهي ان تكون النفس خالية عن الكمال متشوقة اليه على سبيل الاجمال من غير
تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة النفس في هذه الحالة من السعادة والشقاوة وتقريره
ان بعض النفوس الناطقة قد تتفطن بما يتفق لها من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية
بسبب

انها لو اشتغلت بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي يذعن كل عاقل غير معاند انها فضيلة وكمال
وان ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان ونزلت الجهول في اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب
في الامور الجزئية لحصلت لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها كمالها الممكن لنوعها فان انقطعت
عن التفطن وظهر من ممكن لها الاتصال بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان ذاتي الى الكمال
لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها
عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن لها لتكاسلت من اكتسابها مدة
تعلقها بالبدن واشتغلت بما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية او الوهمية ظهر لها
شوق الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما يلهيها عنه من العلايق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذي هي
متشوقة اليه بفوات آلة التحصيل فتعوض لها الم شديد وهي الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع
على الافئدة **قال** هذه النفوس الساذجة **اول** اورد في هذه الدراية حالة الثالثة وهي
ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها الى قسمين مبينا ما للنفس مع كل منهما
من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشوق والكمال اذا فارقت
البدن وكانت خالية عما يؤلمها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص عن
الالم لسلامتها عن الالم الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة
المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا ان البله هي التي توجب سلامة
صاحبها عن الم الشوق الى الكمال اولى الى الخلاص من فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن

لحصلت جواب لو
كامن خبر
بتحصيل
من الشرف خبر





الذي يوجب الشوق الى الكمال وسماها بتراء لعدم بلوغها الى حد يوجب انبعاث صاحبها
الى تحصيل الكمال وان فارقته وشيء من الهيئات الردية متمكن فيها تألمت بفقدان البدن الذي
به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشهوة التي لا يمكن تحصيل مقتضاها
من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الآلات البدنية الغائبة عنها بالموت وبقي
في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق في غصة وعذاب لكن هذا الالم لا يكون
لازما بل زائلا كما ذكرنا في الحالة الاولى وليكن هذا آخر
ما قصدنا جمعه في هذا الشرح من الفوائد واردنا نظمه في هذا السلك
من الزوائد جاهدين بعون الله على التوفيق لاتمامه على نحو ما المناه
من الاقتصار في تلخيص قواعده والاكتفاء على حسب الامكان في تحقيق
مقاصده والتزام شرائط الانصاف في المباحثات والتحرز عن الاعتساف
في اثناء المناظرات مع الاعتراف بالعجز والقصور وانتساب
معظم القول الى النقصان والقصور وكل الله بمن عل
من آم عباده بالفضل والانعام وخلوص الشاكي في
رحمته بالطول والكرم انه الجواد
الرحيم والجواد الكريم والله اعلم
بالصواب

الشهوة خبر
جمع كدورة

التاريخ ثمانين وثمانمائة
من الهجرة النبوية المصطفوية
[illegible]

طبیبا بنما [illegible] درمان [illegible]

۱۱۹

شفای جان عاشق نبت الآن شربت درد

[illegible]

عکس [illegible] از ویت [illegible] چون [illegible] ب از خود رود

گر [illegible] زلف [illegible] ب از خود رود

باده [illegible] چون [illegible] از خود رود

[illegible] افشان [illegible] از خود رود

[illegible] لعل

[illegible] از خود رود

[illegible] از خود رود

[illegible] از خود رود

[illegible] قطره [illegible] از خود رود

ای بولهوس ذنگ دور از دیده گریان من

[illegible] زمانی از دل من جان من

گر تو خواهی روضه شادمان باری پس

کامن فلان چون می گذارد در غم [illegible] من

[illegible] این است [illegible] من دل [illegible]

بت آن جان بسیاری چاره درمان من

[illegible] چون من چند [illegible]

[illegible] دست تو و دامان من

دیگر [illegible] رقیبان سوخت بر من [illegible]

چون [illegible] که هنوز دیده گریان من

جدا این شب [illegible] آهسته خواهم ناله زد

تا سگان ترا نباشد زحمت از افغان من

چون روم بر اثر او مرو ای سایه من که تحمل نکند بار گران خاک رهش

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثه فنون الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو
مشتمل على فصول **فصل** في ابطال الجزء الذي لا يتجزى لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان
يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكا[نت]
الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فتعين
كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم وايضا لو فرضنا جزءا على ملتقى الج[زئين]
فاما ان يلاقي واحدا منهما او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا والاول مح والا لم يكن
على الملتقى فتعين احد القسمين الاخرين فلزم الانقسام **فصل** في اثبات الهيو[لى]
كل جسم فهو مركب من جزئين حل احدهما في الاخر يسمى المحل هيولى والحال صورة وبرها[نه]
ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا
واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ويلزم من هذا اثبات الهيولى للاجسام كلها لان ذلك
المتصل قابل للانفصال والقابل للانفصال اما ان يكون هو المقدار او الصورة المتصلة
له او معنى اخر لا سبيل الى الاول والثاني ايضا والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو ال[محل]
من الهيولى فاذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او

يلاقي هذا الطرف غير ما به م

١٢٠

والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء استحال حلوله فيه فتعين
افتقارها الى المحل فكل جسم مركب من الهيولى والصورة **فصل** في ان الصورة لا تتجرد
عن الهيولى لانها لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او
غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية والا لامكن ان تخرج من مبدء
واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث فكلما كانا اعظم كان البعد بينهما
ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين
هف واما بان انه لا سبيل الى القسم الاول لانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد
او حدود فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو مح والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل
واحد او بسبب لازم الجسمية وهو مح لما مر او لسبب عارض لها وهو مح ايضا والا لامكن زواله
فامكن ان تتشكل الصورة بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة لما مر فيكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة للهيولى مركبة عن الهيولى
والصورة هف **فصل** في ان الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن
الصورة فاما ان يكون ذات وضع او لا يكون ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل
الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها ح اما ان ينقسم او لا ولا سبيل الى
الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان ينقسم في جهة
واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها بط اما

انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على الاستقلال مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين
المنتهيين الى صفحة فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب لا جايز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط
وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والداخل يجب ان لا يكون كذلك هف ولا
جايز ان يحجب والا لانقسم الخط في الجهتين لان ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو مح واما
انها لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت
جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير
ذات وضع فاذا اقترنت بها الجسمية فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز
او يحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول والثاني محالان بالبديهة والثالث
ايضا مح لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون
البعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو مح ولا يلزم علينا هذا ان الماء اذا انقلب هواء
او على العكس صار اولى بوضع لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح فصل في اثبات الصورة النوعية اعلم ان لكل واحد من الاجسام صورة
غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة
لغيرها لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المط
هداية اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله والصورة ايضا ليست علة للهيولى

من اجزاء الحيز الطبيعي
الصورة ح
بعض الاحياز دون بعض ح

١٢١

لان الصورة ايضا انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى فلو كانت
الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل هف فاذا وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل
وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة والصورة
ايضا ليست غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى مفتقرة
الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها فصل في المكان وهو اما
الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والاول باطل فتعين الثاني
وانما قلنا ان الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن الهيولى لا سبيل
الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين
وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد
البعد مجردا عن الهيولى لكان بذاته غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به هف فصل في الحيز كل جسم فله
حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسر لكان في حيز وذلك الحيز اما ان يستحقه لذاته او لما
لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول وهو المط فاذن انما يستحق لطبيعته
وهو المط ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل
في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني لزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل
فيه طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني لزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا
وقد فرضناه طبيعيا هف فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لانه كل جسم متناه
وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي اما ان كل جسم فهو متناه فلما مر واما ان كل متناه

فهو شكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون شكلا وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي
لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان على شكل فذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني
باطل لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط

## فصل في الحركة والسكون

اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج واما السكون فهو عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك وكل متحرك فله محرك غير جسميته اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان
كل جسم متحركا والتالي كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم كالنمو
والذبول وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته ويسمى هذه الحركة
استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج و
يسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان اجزاءه
يباين اجزاء مكانه ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه
على التدريج ونقول ايضا الحركة اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة
اما ان يكون مستفادة من خارج او لا يكون فان لم يكن مستفادة من خارج فاما
ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن
لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

## فصل في

الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار من السرعة المعينة وابتدات
معها حركة اخرى ابطا منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدنا البطيئة قاطعة
لمقدار اقل من السريعة قاطعة لمقدار اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان بين الاخذ

والسريعة

١٢٢

والترك امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطء معين وهذا
الامكان قابل للزيادة والنقصان وغير ثابت اذ لم يوجد اجزاؤه معا فهنا امكان متقدر غير
ثابت وهو المعني من الزمان وهو مقدار الحركة لانه لا يخ اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
او لهيئة غير قارة ولا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا
لهيئة قارة فهو مقدار لهيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان
الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان
زمان هف وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية
فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف

وكل هيئة غير قارة صح

# الفن الثاني في الفلكيات وفيه فصول

## فصل في اثبات كون الفلك مستديرا

وبيانه ان هاهنا
جهتين لا تتبدلان احديهما فوق والاخرى سفل وكل واحد منهما موجود ذو وضع غير
منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا
ان الجهة موجود ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكن الاشارة اليها ولما
امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى
اقرب الجزئين ويتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم
يكن اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة
واذا ثبت هذا فنقول تحدد الجهات ليس في ملاء متشابه ولا لما كانت الجهتان مختلفتين

في خلاء لاستحالة
الخلاء

بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة هف فاذا تحدد الجهتان في الطرف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددها جسم كروي لان تحددهما
اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي
ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد ولا البعد ابطا لنسبة الى ما هو
ابعد منه ولا يتحدد به غاية البعد فلا يتحدد به جهة السفل وان كان باجسام وجب ان — متعددة ص
يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد من بعضها فهو اقرب
من الآخر وكل ما فرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع فيجب ان يكون — في الامتداد الواصل بينهما ص
بعضها محيطا بالآخر فحصل المط **فصل** في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة
الطباع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة ما وتارك للاخرى
وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به والفلك ليس كذلك وجب ان يكون بل
يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون كل واحد — بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون
من اجزائه على شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا
لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لتخالي او يحصل من
مجموعها سطح متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة
يكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة هف **فصل** في ان الفلك قابل
الحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة فانه لا يختص بما يعيقه حصول وضع معين



ومحاذات معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعة فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل
الى وضع آخر ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدا
ميل مستدير يتحرك به لانه لو لم يكن فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا
للحركة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله وبيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لما قبل — مبدا او ص
الميل من خارج فلا يكون فيه ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل — مبدا ص
مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك عن خارج لتحرك مسافة في زمان ويكون ذلك — على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة صح
الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يتحرك بمثل تلك القوة في تلك المسافة والا لكان
الشيء مع العايق الطبيعي كهو لا معه هف وكذلك الزمان الاقصر له نسبة لا محالة الى
الزمان الاطول فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته
الى الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيتحرك بتلك القوة في مثل زمان — القوة ص
عديم الميل مثل مسافته لان الحركة يزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية التي في
الجسم لانه لو انتقص شيء من القوة التي في الجسم ولم يزداد السرعة لم يكن القوة الميلية مانعة
عن الحركة هف فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة
وهو محال وهذا المحال انما لزم من فرض حركة الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي
نسبته الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذي الميل لكن فرض الميل على النسبة المذكورة — الميل ص
ممكن فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا فيكون محالا ونقول ايضا
ان الفلك ليس في طبعه مبدا ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة تقتضي متنافيين هف — اثرين ص

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام اما انه لا يقبل
الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولا شيء من المحدد للجهات يقبل الكون والفساد
اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الكائنة
حيز طبيعي ولصورته الفاسدة ايضا حيز آخر طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي وكل
ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي
او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان
حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا
مستقيما الى حيزها الطبيعي واما انه ليس قابلا للخرق والالتيام فلان ذلك انما يحصل بالحركة
المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام فصل في ان الفلك — ابعاد
متحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة او
مستديرة لا جايز ان تكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع لا سبيل
الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت منتهية
الى طرف فتكون مقتضية للسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك
الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الاتصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال
الوصول استحال ان يفعل الوصول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل
يقتضي كونه غير موصل لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين في حالة واحدة فالحال الذي فيه ميل
الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول فلكل واحد من الميلين انى لان الوصول وكونه غير



كان زمانا ه — الحركة
موصل انى لان حال الوصول لو انقسم يجب ان يكون في احد طرفيه لم يكن واصلا
وكذا القول في صيرورته غير موصل واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون
بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا
من اجزاء لا تتجزى ويلزم منه تركيب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها على الحركة
فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فاذا الفلك متحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب
هداية الحبة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها الى السكون ايضا
حركة م — لان سكونها آني ووصول الجبل زماني وليس بينهما مانعة فصل في ان الفلك
الدائم م — متحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز
ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك
في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة
فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان يكون توجها اليه واما انه ليس
الحركة م — طالبة لحالة ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت الى الحالة المطلوبة سكنت والمستديرة للفلك ليست
الجسم ما لم كم — كذلك ولا جايز ان تكون قسرية اذ القسرية على خلاف الطبع فحيث لا طبع لا قسر فصل في
ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على
افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية
واما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي

وكل ما هو قابل للتجزي فان الجزء منها يقوى على شيء متناه فالجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء ولا
لكان الجزء مساويا للكل في التأثير هف ومتى كان كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء منها
اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية اذ لو يقوى على جملة غير متناهية والمجموع
يقوى على ما هو ازيد منه فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف فنعلم ان الجزء يقوى على جملة
متناهية والجزء الآخر ايضا فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللا انضمام ن
تناهي فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه ه **فصل** في ان المحرك القريب للفلك
قوة جسمانية لان التحريكات الاختيارية الجزئية اما ان يقع على تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول
لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلو وقعت نسبته الى بعض الجزئيات دون البعض
يلزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية له تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئي فهو
جسمانية لان الصورة الجسمية الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف
الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلافهما
في المدرك لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة
المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فيكون الكبيرة منها صورة م
مرتسمة في غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم في الموضوع وما هذا شأنه فهو جسماني محل م

## الفن الثالث في العنصريات وهو يشتمل على فصول

**فصل** في البسائط العنصرية وهي الماء والارض والهواء وكل واحد منها يخالف الآخر والنار م
في صورته الطبيعية والا لاستقر كل واحد منها في حيز الآخر والتالي كاذب فالمقدم مثله وكل واحد بالطبع م



يحل

منها قابل للكون والفساد لان الماء ينقلب حجرا والحجر ينقلب بالحيل ماء وكذلك الهواء ينقلب ماء
كما ترى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء ويتقاطر دفعة واحدة والماء ايضا ينقلب هواء بالحر
وكذلك الهواء ينقلب نارا فيما اذا عمل الآلات في منع تحريك شديد والنار ايضا ينقلب هواء
كما يشاهد في المصباح ونقول ايضا الكيفيات زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل
في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية فلو كانت الكيفيات نفس الصور
لاستحال ذلك والبسائط اذا اجتمعت في المركب فعل بعضها في بعض بقواها المتضادة
وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر فيحصل كيفية متوسطة من بين الكيفيات المتضادة
متشابهة في اجزائه وهو المزاج **فصل** في كائنات الجو اما السحاب والمطر وما
يتعلق بها فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء افوام
يستفيد كيفية البرد من الماء الطبقة التي ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة
فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع
هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد قويا فاما ان يصل البرد الى
اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل ينزل ثلجا وان لم يصل ينزل بردا واما اذا لم يصل
الى الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد يتحقق سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان
قليلا فاذا ضربه البرد فان لم ينجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع واما الرعد والبرق فسببهما
الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب ثم رفعا عنيفا فيحصل الرعد بتمزيقه وتغلغله وان اشتعل
بالحركة كان برقا واما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل اندفع الى اسفل

مضار ريحا وقد يكون لاندفاع بعض [illegible] الى جانب آخر وقد يكون لانبساط
الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه الى جهة اخرى وقد يكون بسبب برد الدخان المتصعد
ونزوله ومن الرياح ما يكون مسموما محرقا لاحتراقه او لمروره بالارض الحارة

**واما قوس قزح** فهو انما يحصل من ارتسام ضوء النير الاعظم في اجزاء
رشية مندية واختلاف الوانها بسبب اختلاط ضوء النير ولون الغمام واما
الهالة فايضا انما تحصل من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية مندية واما
الشهاب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه النار وتقلب الى
النارية وتلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان
البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة فيتبرد بها فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية و
اذا كثر بحيث لا يسعه الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون واذا غلظ بحيث　الارض
لا ينفذ في مجاري متخضعة اجتمع ولم يمكنه الخروج فيتزلزل الارض

**فصل في** المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا لم يكن كثيرة اختلطت على　باطن الجبال
ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام الارضية فاذا غلب
البخار تولد الشب والبلور والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر المنطرقة وان　على الدخان
غلب الدخان تولد الملح او الزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه مع بعض
تتولد الاجسام الارضية كالذهب والفضة

**فصل في النبات** وله قوة عديمة
الشعور يصدر عنها حركات وافعال مختلفة ويسمى نفسا نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي

بالآلة المختلفة



آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى وله قوة غاذية وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة
الجسم الذي هي فيه فتلصقه به بدل ما يتحلل عنه وقوة نامية وهي التي تزيد في الجسم الذي
هي فيه زيادة في الاقطار طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي وقوة
مولدة وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ لمثله
والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها قوة جاذبة وماسكة
وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز

**فصل في** الحيوان وهو يختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فلها قوة مدركة فهي اما في الظاهر او في　ومحركة اما المدركة
الباطن اما التي في الظاهر فهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس واما التي في الباطن
فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة اما الحس المشترك فهي قوة مرتبة
في التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبقة في الحواس الظاهرة وهي غير
البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس ارتسامها في البصر اذ البصر لا يرتسم
فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر
واما الخيال فهي قوة يحفظ جميع الصور المحسوسة ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة للحس
المشترك واما الوهم فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة فان الذئب مهروب عنه والولد
معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الآخر من الدماغ يحفظ ما يدركه

القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة
الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ من شانها ان تركب بعض
ما في الخيال مع بعض وتفصل بعضها عن بعض واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة
اما الباعثة فهي التي اذا ارتسمت في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت الفاعلة
على التحريك وهي ان حملت على تحريك يقرب به الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا
اللذة تسمى قوة شهوانية وان حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا طلبا
للغلبة تسمى قوة غضبية واما الفاعلة فهي التي تشنج العضلات للتحريك

**فصل** في الانسان وهو يختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما
يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية فلها قوة عاقلة يدرك بها التصورات
والتصديقات وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية
على مقتضى اراءها وللقوة العاقلة مراتب المرتبة الاولى خالية عن جميع المعقولات
لكنها مستعدة لها وهي العقل الهيولاني المرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات البديهية
وتستعد منها لتحصيل النظريات وهي العقل بالملكة المرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات
لكن لا تطالعها بل صارت مخزونة عندها وهي العقل بالفعل المرتبة الرابعة ان تطالع
البديهيات والمكتسبات وهي العقل المطلق وتسمى عقولها عقلا مستفادا ثم العقل بالملكة
ان كان في الغاية يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة
لانها لو كانت ذات وضع فهي اما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى الاول لان

كل

١٢٧

كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولها ان كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر وان كانت
مركبة فكل مركب انما تركب من البسائط فيلزم انقسام تلك البسائط ايضا ونقول ايضا
ان تعقل النفس ليس بآلة جسدانية ولا تعرض لها الكلال لضعف البدن وليس كذلك لان
البدن بعد الاربعين تاخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة تاخذ في الكمال
ونقول ايضا النفوس حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن فالاختلاف
بينها اما ان كان بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز
ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بالماهية وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض
انما تلحق الشيء بسبب القوابل لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا
لكان كل عارض لازما والقابل للنفس انما هو البدن فحين لم يكن الابدان
موجودة لم تكن النفوس موجودة فتكون حادثة ضرورة

# الفن الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون

## الفن الاول في تقسيم الوجود وهو مرتب على فصول

**فصل** في الكل والجزء اما الكلي فليس واحدا بالعدد
والا لكان الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة مثل كونه اسود
وابيض معا بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج

التشخص

والتشخص من حيث هو هو من الشركة

في

على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي تشخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك التشخص
بعينه ذلك المعنى من غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاته الزائدة
على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من الشركة فالتشخص زائد
على الطبيعة الكلية **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما
لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد وهو قد يكون بالجنس كالانسان والفرس وقد
يكون بالنوع كزيد وعمرو وقد يكون بالمحمول كالقطن والثلج وقد يكون بالموضوع
كالكاتب والضاحك وقد يكون بالعدد كزيد وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم
بالقوة الى اجزاء متشابهة كالماء وقد يكون بالتركيب وهو الذي يكون فيه كثرة
بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا واما الكثير فهو الذي
يقابل الواحد **هداية** الاثنان قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
في شيء في زمان واحد من جهة واحدة واقسامه اربعة احدها الضدان
وهما موجودان غير متضايفين كالسواد والبياض وثانيها المتضايفان
وهما موجودان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها
المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والآخر
عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الايجاب كالبصر والعمى والعلم والجهل
ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك في القضية
لا في الوجود **فصل** في المتقدم والمتأخر المتقدم على خمسة اقسام
يقال

الاول المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد
المتأخر بدونه وقد يمكن ان يوجد المتقدم وليس المتأخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين
والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان
اقرب من مبدا محدود كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب والخامس المتقدم
بالعلية كتقدم وجود حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان واما المتأخر فيعاكس
على ما يقابل المتقدم **فصل** في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون
وجوده من غيره والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه والمحدث بالذات هو الذي يكون
وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم
يكن هو موجودا فيه ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا وكل
حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما
كان قبله ممكنا ثم صار ممكنا فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الى الامكان هف وذلك
الامكان امر وجودي اذ لا فرق بين قولنا امكانه منتف وبين قولنا لا امكان له هف والامكان
لا يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له فلا يكون
قائما بنفسه فيكون قائما بمحل وهو المادة **فصل** في القوة والفعل القوة هي التي
يكون مبدا التغير في آخر من حيث انه آخر فكل ما صدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة
من الآثار والافعال كالاختصاص باين وكيف في حركة وسكون عن قوة موجودة له لان فهي صادرة م
ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور مغايرة او لقوة موجودة له والاول بط والثاني كذا

الاجسام فيه والثاني الضابط والا لما كانت الى الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية
فاذن هو غير قوة موجودة فيه وهو المط **فصل في** العلة والمعلول يقال لكل ما له وجود
في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية
اما المادية فهي التي تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب لها ان تكون موجودا بالفعل كالطين للكوز
واما العلة الصورية فهي التي تكون جزءا من المعلول لكن يجب لها ان تكون موجودا بالفعل كالصورة
التي للكوز واما العلة الفاعلية فهي التي يكون لها تاثير في وجود المعلول كالفاعل للكوز واما العلة
الغائية فهي التي يكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المط من الكوز ثم العلة الفاعلية متى كانت
بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب لان كون
الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك ومجموع هذين المفهومين او
احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر عنه لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان
مصدرا لهما فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب
والكثرة في الذات ونعود ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني عند
تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو ح والا لما وجد او ممكن الوجود فيحتاج الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل فلا
تكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فان المعلول يجب وجوده
عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي
لا يجب لها الوجود ولا العدم **هداية** كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان



الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجودها حالة
العدم او حالة الوجود او في الحالتين لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين
جميعا والا يلزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذا افيد وجوده حالة الوجود فكون الشيء موجودا
لا ينافي كونه معلولا **فصل في** الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا
بشيء ساريا فيه او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري
فيه محلا ولا بد وان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لامتنع ذلك الحلول فلا يخلو
اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال يسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا
والحال عرضا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا
في موضوع وح يخرج منه واجب الوجود لانه ليس وراء الوجود ماهيته واما العرض
فهو الموجود في الموضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة
وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لاحد
هذه الاقسام اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك
لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها هف واما
اقسام العرض فتسعة الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته فينقسم
الى منفصل كالعدد والى متصل قار الذات كالسطح والخط والثخن والى متصل

غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة
وينقسم الى كيفيات محسوسة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة كحمرة
الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية حالات كالكتابة في ابتداء الخلقة وملكات
كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع كالصلابة
او نحو الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية للسطح
والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في
المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان واما الاضافة
فهو حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة تحصل للشيء
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله لكون الانسان متقمصا ومتعمما واما الوضع
فهو هيئة حاصلة بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور
الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في
غيره كالمسخن ما دام يسخن

## الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول فصل

في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون
قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود واجب لذاته يلزم منه
منه المحال لان الموجودات باسرها حينئذ تكون جملة مركبة من احاد كل واحد
منها ممكن لذاته محتاج الى علة خارجية والعلم به بديهي والخارج عن مجموع

الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح **فصل في**
ان وجود واجب الوجود نفسه لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا
لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى غيره فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من
مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان تكون موجودة قبل الوجود لان
العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشيء موجودا قبل
نفسه هف وان كان غيرها لكان الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا
الى غيره هف **فصل في** ان وجوب الوجود بعينه نفس ذاته اما الاول
فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة
ما لم يجب وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الواجب بالذات
فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه هف واما الثاني فلان تعينه لو كان
زائدا على الحقيقة لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن متعينة لم يوجد المعلول
فيكون التعين قبل نفسه وهف **فصل في** توحيد واجب الوجوب لو
فرضنا موجودين واجبي الوجوب لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتمايزين
بامر من الامور فما به الامتياز غير اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا
سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا
عن حقيقة كل واحد منهما وهو مح لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجوب ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به الامتياز وما به

الاشتراك وكل مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته هف **فصل** في ان الواجب لذاته
واجب من جميع جهاته اى ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون
واجبا من جميع جهاته وانما قلنا انه ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم
يكن كافية لكان شئ من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة
وعدمه وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي
بلا شرط يجب لها الوجود لانه اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان يجب
وجودها مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها عن وجود ذلك الغير وان كان يجب مع
عدمها لم يكن عدمها من عدمه هذا خلاف التقدير وان لم يجب وجودها بلا شرط
لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف **فصل** في ان الواجب لذاته لا يشارك
الممكنات في وجوده لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو وجود فاما
ان يجب له التجرد او اللا تجرد او لا يجب شئ منهما فان وجب له التجرد يلزم ان يكون وجود
الممكنات مجردا غير عارض لماهيات وهو مح لانا قد نتصور ماهية المثلث مع الشك
في وجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشئ معلوما مشكوكا حالة
واحدة وهو مح وان وجب له اللا تجرد لما كان وجود الباري مجردا هف وان لم
يجب له شئ منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في
تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف **فصل** في ان الواجب لذاته
عالم لذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته اما الصغرى فظاهر




واما الكبرى فلان ذاته حاصلة فيكون عالما به لان العلم هو حصول حقيقة الشئ
عنده مجردة عن المادة ولواحقها فالباري تعالى ذاته وهو المطلوب **هداية** تعقل
الشئ لذاته لا يقتضى التغاير بين العاقل والمعقول لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة
عن المادة وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم
لان كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته والا لكان له نفسان احديهما عاقلة والاخرى
معقولة هف **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالكائنات لانه مجرد عن
المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عالما بالكليات
اما الصغرى فبينة واما الكبرى فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل وهذا
بديهي لا خفاء فيه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة
فيمكن ان يقارنه سائر صور المعقولات في النفس فان الادراك والتعقل هو حضور
صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر
المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن للواجب الوجود
بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف فان قيل لو كان الباري
تعالى عالما لكان فاعلا لتلك الصورة قابلا لها وهو مح لان القابل هو الذي يستعد للشئ
والفاعل هو الذي يفعل الشئ والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلت لم لا يجوز ان يكون
الشئ الواحد مستعدا للشئ التصوري ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا
للشئ انه لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور

فلم قلتم انهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري بالاشياء نفس ذاته فقد نفى العلم بالحقيقة

**فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها

فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان

عالما بها لكن لا يدركها مع وجه جزئي والا لكان يدركها تارة منها انها موجودة غير معدومة

وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما صورة عقلية على حدة

ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات بل يعلم الجزئيات

على وجه كلي كما يعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تعقل فيه انه كسوف يكون بعد حركة

كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته (لا يمنع)

الحمل على كثيرين وهذا العلم غير كاف لوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه

المشاهدة ولما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات على وجه

كلي **فصل** في ان واجب الوجود مريد لكل الاشياء وجواد اما ارادته فلان

كل ما هو معلوم عنده ابتداء كونه وجهة كونه وهو خير مناف لخيريته فائض عن ذات المبدأ

وكماله فذلك الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده فنقول الواجب لذاته اما ان

يفعل لقصد وشوق اي كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي (لا)

لغرض وشوق والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال فينتظر والقسم الثاني حق فهو الجواد

## الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وهو مشتمل على فصول

(فصل)

~~في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا~~ ٥٥

في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط

لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا

او عقلا لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة ولا جائز

ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة

وجوده قبل وجود الجوهر ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو

محال اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فيتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

**فصل** في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر في الافلاك اما ان يكون

عقلا واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور

جميع الافلاك عن عقل واحد لانه لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان

علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي او على العكس ولا سبيل الى الثاني

لانه اخس واصغر والاخس والاصغر يستحيل ان يكون سببا للاشرف والاعظم ولا جائز ان يكون

الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود

الحاوي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجوب وجود العلة واذا كان كذلك فعدم

المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوده معه لا متأخرا عنه وقد

فرضنا متأخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا

لذاته هف فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة **هداية** الحاوي مع سبب المحوي

وهو العقل الثاني مع ان السبب متقدم على المحوى والحاوى ليس متقدم لان السبب متقدم بالعلية و ما مع المتقدم بالعلية لا يجب تقدمها **هداية** الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته وفى ذلك لا يقتضى الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى وفى ذلك غير ممكن

**فصل في** ازلية العقول وابديتها اما كونها ازلية فلوجود احدها ان واجب الوجود مستجمع جملة ما لا بد منه فى تاثيره فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف والعقول ايضا مستجمعة جملة ما لا بد منها فى تاثير بعضها فى بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون هي مادية هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة كما مر واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لا نعدم امر من الامور المعتبرة في وجودها فيكون البارى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث هف

**فصل في** كيفية توسط العقول بين البارى وبين العالم الجسمانى قد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله هو العقل المحض والا فلا يكون معلوله العقول لكن الافلاك فيه كثرة فيكون فى مبداها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنها الا الواحد والعقل الذى يصدر منه الفلك الاعظم فيه كثرة ولكن لا باعتبار صدوره عن الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكن الوجود لذاتها واجبة الوجود لوجود علتها فيكون له العلم بالعلة وامكان الوجود لذاته فيكون احد هذين الاعتبارين مبداء العقل الثانى وبالاعتبار الآخر مبداء للفلك والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعة للجهة التى هى الاشرف فالعقل الاول لكونه بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبداء للعقل الثانى وبما هو موجود ممكن الوجود مبداء للفلك وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل وفلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر

وهو



وهو مبداء العناصر و مدبر لما تحت كرة القمر وهو العقل الفعال فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصور المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير بل استعدادها بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث لان الحركة الحادثة اما ان يوجد اثنا او بعد حدوث حادث آخر فلا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادثات وهذه الحوادث اما ان توجد على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور لها ترتب فى الوجود بلا نهاية وهو مح فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادث حادث لا الى اول فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلت لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبداء معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقت الثانية على الاولى بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية من الجزء الاول من الاولى والثانى بالثانى فاما ان يتطابقا الى غير النهاية او تنقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد على المتناهى مثل الناقص هف فلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهى بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا

**خاتمة في احوال الاخرة** النفس بعد خراب البدن اما ان يفسد او يتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او يبقى موجودة لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تفسد والا لكان فيها شيء بقبول الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل له فيكون مركبة هف ولا سبيل الى الثانى لان النفوس حادثة على ما مر فيكون الناسخ محالا لان البدن الصالح للنفس كاف فى فيضان النفس عن مبداها وكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لتعلق بالبدن الواحد نفسان مدبران له وهو مح

مح

اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا شيئا واحدا فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت **هداية**
اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم للنفس
الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يتصور قدر ما يمكن اما ان ينال من الحق الاول وهو انه
واجب الوجود لذاته في جميع جهاته منزه عن النقائص منبع فيضان الخير الموجد للاشياء
ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
والكائنات العنصرية حتى يصير بحيث ترتسم فيها جميع الموجودات على الترتيب الذي هو لها وهذا
الادراك حاصل لها بعد الموت فتكون اللذة حاصلة وانما قلنا هذا الادراك حاصل بعد
الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسدانية فتكون تعقلاتها بعد الموت
فتكون اللذة حاصلة وعدم حصولها حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو الشواغل
البدنية والعلائق الجسمانية **هداية** الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف والمنافي
للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس اذا فارقت البدن وامكنت
فيها الهيئة المضادة للكمال فادركت المنافي من حيث هو مناف فيعرض لها منها الالم **هداية**
النفس الكاملة باعتقادات البرهانية اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسدانية اتصلت
بالعالم القدسي في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر فان
لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسدانية بل بقي فيها الهيئات البدنية يصير بسبب
تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة فيتأذى بها اذى عظيما لكن لما كان هذا الامر
لها بسبب عارض غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجله **هداية** النفوس